



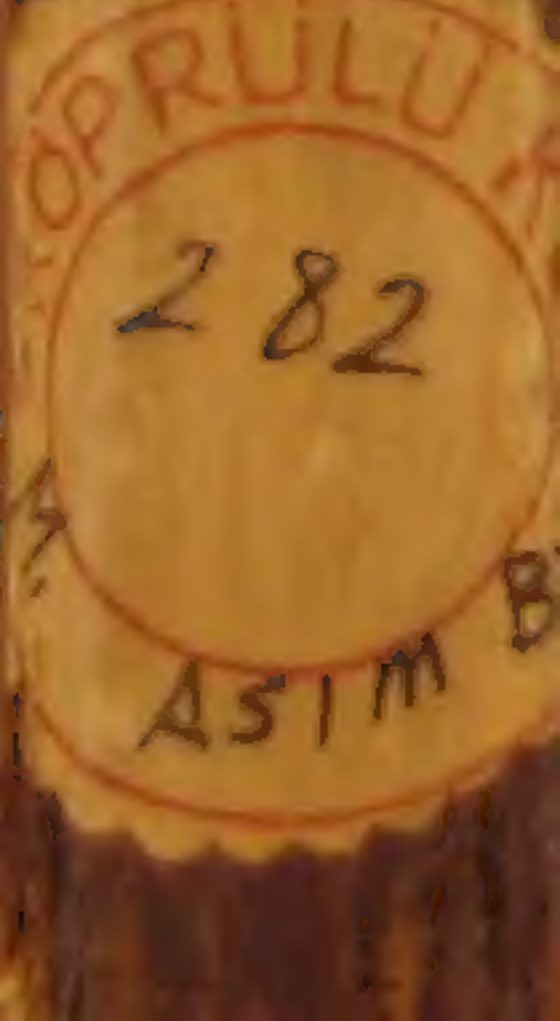
52
S.T.



قولهم يعني ان النسبة واحدة له والاشارة
من طرف النسبة والاقوة واللاقوة
في التقييد بان هذا او فيها وقوله اذا حكم
التعيين انما بالاداء يعني ان امره بالاداء هو
هذا ان الاداء من طرف النسبة لان الحكم
هو في اداء اللاقوة والاداء النسبة الى الاداء
مطلقا فيكون ان في التقييد بالاداء نسبة
ما وهو فيكون امره بالاداء انما في التقييد
وهو اداء اللاقوة اه لا محالة في ما هو مقرر
ان التقييد بالاداء احد عن اذا الحكم في ان الاداء
في التقييد بالاداء انه الحكم فيها فداو لم يبق
انما هو على عبد الكريم عليه
هو ان كونها النسبة بان يذو اكل امة
الحكمة لانه مطلق القضايا بل في الشرطية بها
النسبة بان يذو اكل وهذا اعيان لذل
او سلبها عليه قوله اللهم الا ان
فيه انه على هذا لا يجوز التعريف ما عايناه
يعلم من ذلك الاداء الحكم كذلك فغير من سائر
اجزاء العقيدة مع ان مثل هذا التكليف لا يليق
بالنفار في عليه
قوله انما في النسبة الظاهر من اضافة الوقوع
الى ادائها النسبة التقييد فتكون التبريد على
هذا انما و قد بين ان التبريد الالة على فذهي
قوله انما في
قوله لان الحكم ان لان
مطلوب انما في قوله بالاشارة ان
فعل النسبة الحكمة واداء في قوله

اصطلاحاً والتبديد ومنه عند الإطلاق أو يقال يجوز أن يكون الموصول
في الموضع والموعد ثم الموت عند المتقين كما عرفت ففقط ^{عاطف}
والابعد في التصديقات يداً مبس على ما هو المشهور إن كان الموصول
المصدق أو التصديق المبسوط عنها في المنطق في الموصول
القرين إلى التصديق وهو الموت والموصول القرين إلى التصديق وهو
الحج والموصول البعيد إلى التصديق هو بعض الكليات الخ والموصول
البعيد إلى التصديق وهو التصديقات والموصول الأبعد البعيد هو
المجملات والمفردات والتوالي لم يذكر وإن الموصول إلى التصديق
هو مصاديقه وفيه نظر لأن الموصول البعيد إلى التصديق قد يكون نظرياً
فالموصول القرين إلى البعيد البعيد هو الموصول الذي هو المطلق
والمطلق يابث عنهما في هذه الحسنة أي في نالهم المصدق على ما ينبغي
ويكفي وقد بابل كل موصول إلى التصديق موصول قريب أو بعيد بطريق
النظر إلى التصديق الذي هو الموصول إلى ذلك التصديق يجوز أن يكون
مبسوطاً عنه في المنطق من هذه الحسنة لا تزيف أنه موصول إلى
ذلك التصديق بخلاف الموصول الأبعد إلى التصديق فإنه ليس موصولاً

[illegible]



SN 51

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله على تهذيب المنطق والكلام في تقرير عقائد الاسلام
وتقرير قواعد الاحكام والشكر على تجريد النظر في كسب المرامين
غيايب الشكوك والاهام واصلى على رسول المولى المسمى باحد
الامم بصفته والصلوة على من سبقت له من الانبياء
سلطان البراهين والامام الذي ارسله من الانظار
الامام الذي ارسله من الانظار
ومعيار الافكار وانزل عليه كتاب الارباب فيه هدى لاولى
الامم بصفته

الابصار وعلى المرفوعين لطرق الايمان الموصلين الى كنوز العرفان
اشارة الى شفا عن علل الجبل والنقصان وتلو مجامع نجات عن

في لطفه لا يزل ان يكون لهم كتاب في بيان حقائق الامم
في الحجة والخبران وبعد فهدى تعليقات بل تحقيقا على قسم

المنطق من التهذيب وما شئت المشهورين كاللوكيين القريين
وهو على قسمين احدهما المنطق والآخر الكلام
المنطويين لاهل النظر بلا فرق كالفرق بين اتوسل بها الى نظرية

من صفة سلطان بلا والايمان فمهرمان اقاليم العدل والاحسان
خلاصة العترة الطاهرة سلاسله النسب الباهرة الغايز
اي النسب الطاهرة وهي السيادة وهي نسب على رضى الله عنه

بالحكيم العلمية والعلمية المحازل للرياستين الدينية والدنيوية
قطب دائرة الاسلام والسيادة والسعادة والاقبال شمس

المراد من العقائد ما يقصد به نفس الاعتقاد
دون العرفان الا اعتقاد من الشريعة
ما يقصد به نفس الاعتقاد من هذه العقائد
فانما يقصد به نفس الاعتقاد من هذه العقائد
ما يقصد به نفس الاعتقاد من هذه العقائد
المراد من العقائد ما يقصد به نفس الاعتقاد
دون العرفان الا اعتقاد من الشريعة
ما يقصد به نفس الاعتقاد من هذه العقائد
فانما يقصد به نفس الاعتقاد من هذه العقائد
ما يقصد به نفس الاعتقاد من هذه العقائد

يعني ان الكونيين الذين مشهوران بين
الناس مضطربون في انفسهم في العقائد
مشهوران بين الناس مضطربون في العقائد
اي كما ان الفرق بين مضطرب في العقائد
مجازا عدم ما استقر منه والظن سلاسله
سلاسله النسب الباهرة الغايز
الانسان القديم هو الذي يكون كذا
ولا يظنون قطب الامم كذا
والمراد هنا حاكم المسلمين



٢٨٢

قوله ذهب جمهور المتكلمين المنكرين للوجود الذهني اه اعلم ان ليس معنى انكار المتكلمين الوجود الذهني انه لا يحصل صورة
عند العقل او ان تصورنا شيئا او قد قناه لان حصولها عنده في الواقع لا ينكره الا المنكر وكيف ينكره والعالم الحادث مخلوق
عند الخلق انما يتعلق باعيان الموجودات بل هو معنى ان ذلك الحصول ليس نحو الاخر من وجود الماهية المطلوبة وان يكون ماهية واحدة
كالشئ مثلا وجوان احدها خارج والاخر ذهني كما يقول به شيتون فهم لا ينكرون الوجود عن صور الاشياء وانما ينكرون الوجود الذهني
لان تلك الاشياء والاشياء موجودة خارجة وكيفية نفسانية عندهم وهي المخلوقة عندهم وانما ينكرون الوجود الذهني
عن نفس تلك الاشياء وذلك بشهادة ادلته صحت قوله اه صواب ان الوجود لا يحترق ان كانا تصورنا
جمهور المتكلمين انما انكروا ما ذهب
ذهب اليه اهل الاشياء كخرج
جمع غفيرة من الفضلاء ووجه
وجود تلك الاشياء ايضا فلهذا
او انفعال لانه توه فاسد
ملك الصورة اما تفكر ماهية
وجب الوجود الذهني لنفس الماهية
من العقائد من انهم لا انكروا
ان تلك شريعة من المقتضية
ذلك لو انكروا حصول الاشياء
ما اوجبه ذات تعلق
ما عاينها فليعلم انما ذلك
ما الذاتية لان وجود الصور
ذات وانما المسبوق بالعلم هو
بالاشياء انما والتعلق بها
شريعة للقطع بانه لا يصح
نفس حقيقة العلم بل تعلق
بورات او بدون طرفة موهبة
واعلم ان تعلق العالم بالمعلوم
بواسطة صفة حقيقة
لا كما ذهب اليه منكر الوجود
وجمهور المتكلمين فاعرف
الكيفية في هذا التوزيع تعريف
موتة معلل ما يستلزم الشريعة
تسمية المشهور هو الصورة
شهور علم ظاهرون والا لكان
بق علم ذهب الاضافة و
ت ان مراده من حصول
لان العلم الذهني بالعلم فظاهر
من حكمة الاسرار
التي تسمى الالف
شمس احد

قوله ذهب جمهور المتكلمين المنكرين للوجود الذهني اه اعلم ان ليس معنى انكار المتكلمين الوجود الذهني انه لا يحصل صورة
عند العقل او ان تصورنا شيئا او قد قناه لان حصولها عنده في الواقع لا ينكره الا المنكر وكيف ينكره والعالم الحادث مخلوق
عند الخلق انما يتعلق باعيان الموجودات بل هو معنى ان ذلك الحصول ليس نحو الاخر من وجود الماهية المطلوبة وان يكون ماهية واحدة
كالشئ مثلا وجوان احدها خارج والاخر ذهني كما يقول به شيتون فهم لا ينكرون الوجود عن صور الاشياء وانما ينكرون الوجود الذهني
لان تلك الاشياء والاشياء موجودة خارجة وكيفية نفسانية عندهم وهي المخلوقة عندهم وانما ينكرون الوجود الذهني
عن نفس تلك الاشياء وذلك بشهادة ادلته صحت قوله اه صواب ان الوجود لا يحترق ان كانا تصورنا
جمهور المتكلمين انما انكروا ما ذهب
ذهب اليه اهل الاشياء كخرج
جمع غفيرة من الفضلاء ووجه
وجود تلك الاشياء ايضا فلهذا
او انفعال لانه توه فاسد
ملك الصورة اما تفكر ماهية
وجب الوجود الذهني لنفس الماهية
من العقائد من انهم لا انكروا
ان تلك شريعة من المقتضية
ذلك لو انكروا حصول الاشياء
ما اوجبه ذات تعلق
ما عاينها فليعلم انما ذلك
ما الذاتية لان وجود الصور
ذات وانما المسبوق بالعلم هو
بالاشياء انما والتعلق بها
شريعة للقطع بانه لا يصح
نفس حقيقة العلم بل تعلق
بورات او بدون طرفة موهبة
واعلم ان تعلق العالم بالمعلوم
بواسطة صفة حقيقة
لا كما ذهب اليه منكر الوجود
وجمهور المتكلمين فاعرف
الكيفية في هذا التوزيع تعريف
موتة معلل ما يستلزم الشريعة
تسمية المشهور هو الصورة
شهور علم ظاهرون والا لكان
بق علم ذهب الاضافة و
ت ان مراده من حصول
لان العلم الذهني بالعلم فظاهر
من حكمة الاسرار
التي تسمى الالف
شمس احد

قوله ذهب جمهور المتكلمين المنكرين للوجود الذهني اه اعلم ان ليس معنى انكار المتكلمين الوجود الذهني انه لا يحصل صورة
عند العقل او ان تصورنا شيئا او قد قناه لان حصولها عنده في الواقع لا ينكره الا المنكر وكيف ينكره والعالم الحادث مخلوق
عند الخلق انما يتعلق باعيان الموجودات بل هو معنى ان ذلك الحصول ليس نحو الاخر من وجود الماهية المطلوبة وان يكون ماهية واحدة
كالشئ مثلا وجوان احدها خارج والاخر ذهني كما يقول به شيتون فهم لا ينكرون الوجود عن صور الاشياء وانما ينكرون الوجود الذهني
لان تلك الاشياء والاشياء موجودة خارجة وكيفية نفسانية عندهم وهي المخلوقة عندهم وانما ينكرون الوجود الذهني
عن نفس تلك الاشياء وذلك بشهادة ادلته صحت قوله اه صواب ان الوجود لا يحترق ان كانا تصورنا
جمهور المتكلمين انما انكروا ما ذهب
ذهب اليه اهل الاشياء كخرج
جمع غفيرة من الفضلاء ووجه
وجود تلك الاشياء ايضا فلهذا
او انفعال لانه توه فاسد
ملك الصورة اما تفكر ماهية
وجب الوجود الذهني لنفس الماهية
من العقائد من انهم لا انكروا
ان تلك شريعة من المقتضية
ذلك لو انكروا حصول الاشياء
ما اوجبه ذات تعلق
ما عاينها فليعلم انما ذلك
ما الذاتية لان وجود الصور
ذات وانما المسبوق بالعلم هو
بالاشياء انما والتعلق بها
شريعة للقطع بانه لا يصح
نفس حقيقة العلم بل تعلق
بورات او بدون طرفة موهبة
واعلم ان تعلق العالم بالمعلوم
بواسطة صفة حقيقة
لا كما ذهب اليه منكر الوجود
وجمهور المتكلمين فاعرف
الكيفية في هذا التوزيع تعريف
موتة معلل ما يستلزم الشريعة
تسمية المشهور هو الصورة
شهور علم ظاهرون والا لكان
بق علم ذهب الاضافة و
ت ان مراده من حصول
لان العلم الذهني بالعلم فظاهر
من حكمة الاسرار
التي تسمى الالف
شمس احد

قوله جوهري في تعريف الموجودات الجوهرية والصور الجسمية المستقلة
عند العقل اذا تصورنا شيئا او صدقنا به لان حصولها عنده في الواقع لا يتغير الا بالحوادث وكيف يتغيره والعالم الحادث مخلوق
عند العقل انما يتغير باعيان الموجودات بل هو عين ان ذلك الحصول ليس نحو الاخر من وجود الماهية المطلقة بل يكون ماحقة واحدة
كالشئ مثلا وجود ان احداهما خارج والآخر ذهني لا يتغير به شيئا فيكون الوجود عن صور الاشياء وانما يتغير الوجود الذهني
لان تلك الاشياء والاشياء موجودة خارجة وكيفية نفسانية عنده وهي المخلوقة عندهم وانما يتغير الوجود الذهني
عن نفس تلك الاشياء وذلك بشهادة ادلتهم حيث قالوا لو حصلت النار في الازهر لاحتارت اذ هاتنا تصورنا
بهور المشكلين انما انكرنا ما ذهب

قوله فلا بد من تقييد القانون في تعريف المنطق بعبارة قوله قانون يعصم عن اشارة
الى تعريف المنطق والسالبة الكلية داخل في القانون بالتفسير المذكور فتدخل في التعريف
ايضا مع انها ليست من اجزائه فلا بد من تقييد القانون بالمعجزة بعينه ان اجزاء المنطق
لانكون الاموجبة مثلا ينتقص تعريف المنطق بها وفيه نظر فان دخول السالبة الكلية
في القانون الذي هو بمنزلة الجنس في التعريف لا يستلزم دخولها في التعريف لجواز ان يكون
خارجا بغيره العصمة اذا مدخل للسالبة الكلية في تلك العصمة كالا مدخل للجنسيات والمركبات
فيها على ما صرح به الفاضل العصام في شرحه للكتاب على ان المراد هو العصمة الاعصية
والاصونية على ما صرحوا به فيجوز ايضا ولا مدخل للسالبة في الاصونية قطعا
كقولهم نعم الله البارحة

قوله فلا يشتمل التوحيات على الانسان وعلم الانسان
بالبدن واما الثاني فليقدم دخول ذات الواجب
المجرد في الذات المحررة في تعريف المختار الا انه لا
الواجب في ذات المحررة لا عند العقل بل يشتملها
على بعضها كما سيعرف من ان المراد منها تطبيق
تفاهير اذ قد ذهب بعض الحكماء الى ان علمه تعالى
على ان المراد من التوحيات هو ان علم كل احد هو الله
والا لزم ان يكون الصورة الحاصلة عند العقل
علم ذلك المذهب ايضا لان ذلك الجوهر المحرر
لان ان يكون مبنيا له شأنه في علمه عليه ما يشبه
قوله ولو اراد من العقل ان لا يشبهه فان
الاول المتبادر والحمل على المتبادر واجب في
قوله لم يشتمل على الواجب وعلم العقول بل وعلم

قوله من اراد الموت فلا يكونان جاحدين لا اذ
المنطق كما في علمها فان العلم نوع المحتاج الى المنطق وهو نوع البشر وتترك في خصوص العلم المحصور او الحادث فتأمل
قوله وحمله على مطلق المدرك انما هو الواجب في العقل والنفس بل في العلم بالعلم المحصور او الحادث فتأمل
قوله ينتقص العلم الواجب في حصوله جواب عن النقض باختيار شئ ثالث لان ذلك العقل باحد المعنيين ويراد الاشم كنهها مجازا
قوله بعينه جدا لانه ارتكاب محذور من غير قرينة وجعل الفساد قرينة انما يصح اذا كان ظاهرة او ههنا ليس كذلك كنهها مجازا
قوله العلم المعروف لعلوم الكلا في مطلق قبل التوفيق اللهم الا ان يدعى ذلك فتأمل ونحن نقول بل لا بد لان الادراك بعينه العلم فيكون اخذه
في تعريف العلم دورا بالاطلاق لان يقال المراد ههنا تعريف حقيقة العلم وتكررها بعد سبق العلم به بوجه ما ولا دور في الحق المعرف باختيار
وجهه السابق المعلوم في التعريفات اذ غايات الا وتوقف تصور العلم بحقيقته على تصور ما لا بأس فيه بوجهها بحيث هو
انه بعد ارتكاب المحذور في التوفيق فيعلم العقل على معنى الذات المحررة كما فانه اعم منه كالمحرك ولا يتوقف عليه ما قد مضى من التعريفات
الدور الا ان يقال فلهذا التوفيق على الشئ حيث حمله في التوفيق الا انه على معنى المدرك

قوله ذهب جمهور المتكلمين المنكرين للوجود الذهني انه يعلم ان ليس معنى انكار المتكلمين الوجود الذهني انه لا يحصل صورة
عند العقل اذا تصورنا شيئا او صدقنا به لان حصولها عنده في الواقع لا يتغير الا بالحوادث وكيف يتغيره والعالم الحادث مخلوق
عند العقل انما يتغير باعيان الموجودات بل هو عين ان ذلك الحصول ليس نحو الاخر من وجود الماهية المطلقة بل يكون ماحقة واحدة
كالشئ مثلا وجود ان احداهما خارج والآخر ذهني لا يتغير به شيئا فيكون الوجود عن صور الاشياء وانما يتغير الوجود الذهني
لان تلك الاشياء والاشياء موجودة خارجة وكيفية نفسانية عنده وهي المخلوقة عندهم وانما يتغير الوجود الذهني
عن نفس تلك الاشياء وذلك بشهادة ادلتهم حيث قالوا لو حصلت النار في الازهر لاحتارت اذ هاتنا تصورنا
بهور المشكلين انما انكرنا ما ذهب

قوله لا بد من تقييد القانون في تعريف المنطق بعبارة قوله قانون يعصم عن اشارة
الى تعريف المنطق والسالبة الكلية داخل في القانون بالتفسير المذكور فتدخل في التعريف
ايضا مع انها ليست من اجزائه فلا بد من تقييد القانون بالمعجزة بعينه ان اجزاء المنطق
لانكون الاموجبة مثلا ينتقص تعريف المنطق بها وفيه نظر فان دخول السالبة الكلية
في القانون الذي هو بمنزلة الجنس في التعريف لا يستلزم دخولها في التعريف لجواز ان يكون
خارجا بغيره العصمة اذا مدخل للسالبة الكلية في تلك العصمة كالا مدخل للجنسيات والمركبات
فيها على ما صرح به الفاضل العصام في شرحه للكتاب على ان المراد هو العصمة الاعصية
والاصونية على ما صرحوا به فيجوز ايضا ولا مدخل للسالبة في الاصونية قطعا
كقولهم نعم الله البارحة

قوله من اراد الموت فلا يكونان جاحدين لا اذ
المنطق كما في علمها فان العلم نوع المحتاج الى المنطق وهو نوع البشر وتترك في خصوص العلم المحصور او الحادث فتأمل
قوله وحمله على مطلق المدرك انما هو الواجب في العقل والنفس بل في العلم بالعلم المحصور او الحادث فتأمل
قوله ينتقص العلم الواجب في حصوله جواب عن النقض باختيار شئ ثالث لان ذلك العقل باحد المعنيين ويراد الاشم كنهها مجازا
قوله بعينه جدا لانه ارتكاب محذور من غير قرينة وجعل الفساد قرينة انما يصح اذا كان ظاهرة او ههنا ليس كذلك كنهها مجازا
قوله العلم المعروف لعلوم الكلا في مطلق قبل التوفيق اللهم الا ان يدعى ذلك فتأمل ونحن نقول بل لا بد لان الادراك بعينه العلم فيكون اخذه
في تعريف العلم دورا بالاطلاق لان يقال المراد ههنا تعريف حقيقة العلم وتكررها بعد سبق العلم به بوجه ما ولا دور في الحق المعرف باختيار
وجهه السابق المعلوم في التعريفات اذ غايات الا وتوقف تصور العلم بحقيقته على تصور ما لا بأس فيه بوجهها بحيث هو
انه بعد ارتكاب المحذور في التوفيق فيعلم العقل على معنى الذات المحررة كما فانه اعم منه كالمحرك ولا يتوقف عليه ما قد مضى من التعريفات
الدور الا ان يقال فلهذا التوفيق على الشئ حيث حمله في التوفيق الا انه على معنى المدرك

من أراد الموقوف فلا يكونان جامعين لأقرا وهما وهما أن حالان معهما العلم والمعرفة هما
 العلم والنطق كما فرقة عليها فالظاهر المراد على نوع المحتاجين إلى المنطق وهو نوع البشر وتترك فيه تخصص بالعلم المحصور أو الحادث فتأمل
 وحمله على مطلق المدرك أن كل الواجب تھا والعقول والنفوس بطريقا خلافا لهم الخاص على العلم لا بطريق عدم المشترك إذا لا بدع
 النقض يعلم الواجب تھا وحاصله جواب عن النقض أيضا رشح ثالث بأن نفي العقل باحد المعنيين ويراد الآعم كغيرها محاربا
 بعينه جدا لأنه ارتكاب يجوز من غير رتبة وجعل الفساد رتبة إنما يصح إذا كان ظاهرا أو ههنا ليس كذلك إنما يعلم أن شمول
 العلم المعروف لعلوم الكل غير موقوف قبل التوفيق اللهم إلا أن يدعى ذلك فتأمل ونحن نقول بل يطل لأن الإدراك بعض العلم فيكون اخذه
 في تعريف العلم دورا باطلا إلا أن يقال المراد ههنا تعريف حقيقة العلم وتحديد ها بعد سبق العلم به يوم ما ولا بدور في اخذ الموقف اعتبار
 وجهه السابق المعلوم في التعريفات الزمانية لا توقف تصور العلم بحقيقته على تصوره أي بوضوح ما ولا بأس فيه بغيرها بحيث يهو
 أنه بعد ارتكاب التجوز في التوفيقين فليحل العقل على معنى الذات المبرمافاتها أعرفه كالمدرست ولا يتوقف عليه ما قدمنا من شأنية
 الدور إلا أن يقال فاعرضه التوفيق على الشر حيث حمله في التوفيق إلا أنه على معنى المدرست

وهو المتكلم انما هو الذي
 ذهب اليه اهل الاشباح كاعرج
 جمع غفيرة من الفضلاء ويوهي
 وجود اشباحها في ايضا نظرا
 او انفعال لانه نوع فاسد
 تلك الصورة اما نفس ماهية
 يوجب الوجود الذهني لنفسها
 في العقائد من انهم لا انكروا
 انكروا شريطة من المحنة
 ذلك لو انكروا حصول اشباح
 ما او صفة ذات تعلق
 ما صاخر عنها فيعلم انما ذلك
 ما الذاتية كان وجود الصور
 لذات وانما المبوق بالعلم هو
 ما بالاشياء انما والتعلق بها
 الشريطة للقطع بانه لا يبعد
 قضية حقيقة العلم بل تعلق
 بورات او بدون طرفة موهنة
 واعلم ان تعلق العالم بالعلم
 بولطية صفة حقيقة
 لا كما ذهب اليه عند الوجود
 وجهود المتكلمين فاعرف
 الكيفية في هذا التوقيع تعريفا
 سورة عقل كما يستعمل من الشرف
 في السامية في التعريف المشهور
 تعريف المشهور هو الصورة
 مشهور على ظاهره والالكان
 سبق علمه ذهب الاضافه و
 ان مرادهم من حصول
 ان كان العلم الذهني بالعلم فتأمل
 من عاين الاشياء
 استقامت الالاف
 كحيدر ابي

موجودہ سال

قوله ذهب جمهور المتكلمين المنكرين للوجود الذهني...
قوله ذهب جمهور المتكلمين المنكرين للوجود الذهني...
قوله ذهب جمهور المتكلمين المنكرين للوجود الذهني...

قوله ذهب جمهور المتكلمين المنكرين للوجود الذهني...
قوله ذهب جمهور المتكلمين المنكرين للوجود الذهني...
قوله ذهب جمهور المتكلمين المنكرين للوجود الذهني...

منه...
منه...

قوله ذهب جمهور المتكلمين المنكرين للوجود الذهني...
قوله ذهب جمهور المتكلمين المنكرين للوجود الذهني...
قوله ذهب جمهور المتكلمين المنكرين للوجود الذهني...

منه...
منه...

[illegible]

الباء اما صفة الوصف اه هذا التردد اما مبني على انه مجرد نصف في تعريف القدم مع قطع النظر عن تعرف الشئ فيه او على انه لتوسيع الدائرة او على ان عبادة الشئ وان كانت ظاهرة في كون الجليل عبادة عن المحمود عليه لكنها يمكن حلها على عبادة عن المحمود بان يكون حل الجليل علم المحمود الاختيارى تصرفا منه وان كان الشهور فيها بين القدم كون الجليل المحمود عليه اختياريا لان قال في الديباجة لم تقتض المثلث فالحق اصدق بالاتباع وبان يكون قوله كذا ذكره المصنف في حاشيته المكتبة محمولا على مجرد ان الجليل صفة الفعل وهو اختيارى مع قطع النظر عن كونه محمولا عليه وان كان الكلام هناك فيه وبان يكون قوله على صفاتها تنبها للمثال المذكور بان يكون الغرض بيان عموم المدح به عن المحمود به وعموم المدح عن المحمود لان شأنا غير ذوى العقول ايضا بخلاف المحمود لانه مختص بذوى العقول فلا يرد ان هذا التردد يقيم ان عبادة الشئ لا تساعده في ثلثة مواضع ولا يحق عليك ان هذا التردد مبني على ظاهر العبادة فلا يرد عليه ان يجوز حل الجليل على المحمود او على الاسم من المحمود به عليه بان يرد منه من عموم ما يطلق عليه لفظ الجليل وان يكون الباء في مطلق السبب فلا يصح هذا الانفصال سواء كان الحقيقي او اولى الجمع او الخلو والمراد من السبب في هذا التردد هو السبب الباعث المختص بالمحمود عليه وجه ذلك ان الباء لا تصاق وهو يوجد لا مطلق السبب حتى يرد على ان السبب لا يختص بالمحمود عليه بل يتحقق في ضمن المحمود به ايضا

وحكمه على محتمل ان يكون نتيجة وبناية كالايجز والمراد من الجليل هو الجليل مطلقا سواء كان صليلا في الواقع

او في رخم الحامد وسواء كان واحدا بالجنس او بالنوع او بالشخص

متعلقة بالاشتمال او للورود بمعنى مثلا ان يمكن اعتبار التبيين والتقدير بما يتلص بالمقام من غيرهما والفرق بين التبيين والتقدير ان الثاني كالمعقود في اللفظ والجزء من خلاف الاول لانه ملحوظ تبعاً من غير استهلال المذكور فيه ومن غير تقدير في اللفظ

لكن يتم عليه لا يحق عليك ان غير وارو قطعاً لان التأسيس خير من التأكيد لان وضع التركيب لا فائدة الا لاعادة الاعاءة

انما هو محل التعظيم على الظاهري والتجمل على الباطن او بالعكس وعند وجود الراجح لا يجوز اخذ المرجوح والسخرية وان كانت تجامع مع الظاهري لكنها لا تجامع مع الباطن منها ويؤيده كلام بعض الكلمة من انه موافقة للظاهر للباطن شرط في الجدل على طريق التعظيم هذا التخصيص مبني على ان غنط التجمل على التعظيم لربيات السبح على ان يكون تفسيريا والا فيمن صدق التعريف عليها من وجهين الاول حل احدها مع الظاهري والاخر على الباطن كما عرفت انفا والثاني ان يكون العطف للتأكيد والتقرير وظاهرا ان التعظيم المراد التردد ليس بنات في السخرية ومن المعلوم ان رعاية السبح في باب التعريف ليس لها فائدة يقتدرها اللهم لا يذهب عليك ان تعليق الحكم بالمشق يفيد عليه ما اخذ الاشتقاق فتعلق الوصف بالجليل يفيد عليه ما اخذه فلا حاجة في دفع النقض على تقدير وروده اولا الى اعتبار قيد الحيثية اللهم الا ان يقال ان هذا بيان حاصل المنع ولشأن الامفاد ذلك التعليق وظن ان اعتبار ذلك بدفع النقض على كلا التقديرين لان من اعتقد كون المحمود به صليلا لا يصف به بطريق الاستهزاء فلا ريب للتخصيص بالتقدير الثاني ومن يعلم فساد ما قيل وهنا اللهم الا ان يراد بالسبب هنا مطلق السبب تنبها على ان المحمود به من جملة السبب ايضا والمراد من السبب فيما بين هو السبب الباعث فقط او يراد ان هذا دفع النقض على كلا التقديرين وانت تعلم ان السخرية تجامع مع التعظيم الظاهري سواء كان قيدا او علة بحسب الظ فلا بد من ان يحمل التعظيم على الجامع بين الظاهري والباطن او ان يخص الباطن والاول مبني على ان لام التعريف للاستفراق واحتياج الى القرينة والثاني مبني على انه للعهد الذهني وهو محتاج الى القرينة او للعهد الخارجي وهو هنا ليس بمقرون بشرط والفساد لا يصلح ان يكون قرينة وظهوره وان صلح لذلك لكنه غير ثابت قطعا اللهم الا ان يقال ان احتمال الظهور يكفي في مقام المنع فتأمل والجواب بالترام كون السخرية حمدا غير معتد به لعدم مقارنتها بالتعظيم الباطن بعيد جدا

خفيد على التنازع فيه رحمة الباري

فيه انه قد يعلم ما ليس له من صفات تلك الصفات على الذات اللهم الا ان براديه انقاد الاكثر منهم
فيه لان المفترض من القائلين بملك الخلق حرية تلك الصفات على الذات هو ما يتقدم عليها الذات من صفات الحياة والعلم والقدرة والحرية
من ان يجوز ان فيه نظرا لانه لا يتصور النسبة الماسة الا اذ هو ما يتقدم عليها الذات من صفات الحياة والعلم والقدرة والحرية
الدور او التسلسل ويمكن ان يقال انه يجوز تقدم الارادة على سائر الصفات بالاعتبار وتقدم صفة الحياة والعلم
والقدرة على الذات على صفة الارادة بالاعتبار الا ان يقال يجوز ايضا ترتيب الامور الغير المشاهدة غير المتناهية لانه
لا يعلم تكرار صفة الارادة بحيث لا تتناهي ولم يقل به احد قد يروى انه يجوز ان يكون ارادة الارادة نفس تلك الارادة
لا ان يجوز ان يكون وجود الوجود ونفس ذلك الوجود ويجوز تقدم الشئ على نفسه تقدم ما فانيا او امان بالاعتبار ومنه
كذلك ونوضح صفة ان يقال انشئ موجود بذاته الوجود ولا يدم التقدم الذاتية بالاعتبار هنا فتدبر ما فيه وقد
الا ان يقال لا يلزم عليها ان تخصيص غير مطابق للواقع لا تخصيص المحرر عليه الاختيار قد صدر من الكثيرين من القائلين بـ
تلك الصفات على الذات ويحدث اثر الفاعل المختار بما يشهد به من نتائج كالاتم هذا المقام
فتدبر ما فيه
فتدبر ما فيه

[illegible][illegible]

الا ان سني الكلام على مدح المتكلمين وهو ان الله فاعل بالاختيار لا بالاجاب لا زعم الفلاسفة وان فعله
 لا يتم بالنظر في فعل العبد لانه مضطر في بعض افعال والفعل المذكور اعم من ان يكون فعله في فعل العبد فقلت
 ان افعال العباد كلها مخلوقة لله تعالى عند اهل الحق في افعال اسخ وقد ثبت ان في مختار في جميع افعال وار فعل العبد
 متعلق به من حيث الكسب والاختيار ومن في حيث الحق وما لا كسب فيه للعبد فلا يتعلق به الا من حيث المحلته ونحو
 ان يكون المراد من مدح المتكلمين مدحهم في كون الفعل عبارة عن احدث من مع ارادة فاعلم فيكون هذا القول
 تاما بكل من هذين الوجهين او يراد بالاختيار اه اعلان الشريعة الا وصادقة مع صدق كل من طرفها عند الترتيب
 واما الشريعة الثانية فصاذقة مع صدق كل من طرفها عند المتكلمين ومع كذب كل منها عند الفلاسفة وكذب طرف
 الشريعة لا يتابع صدقها وهذا التفصيل بالنسبة الى اختياره في واما التفصيل بالنسبة الى اختيار العبد فانه لا امر طر
 كل من هذين الشريعتين صادقة عند الترتيب ولا يذهب بطلان الملازمة مطلقا وان كانت في الشريعة الاولى والثانية غير ثابتة بالنسبة
 الى اختيار العبد لتختلف المراد من اوداقه في بعض الاوقات ووجود الفعل فيه من غير ارادته في بعض الاما ان الله
 فان يحمل المهرلة على الجزئية بالنسبة اليه فغير
 النسخة الاولى يكون عطفها على قول يراد ويكون من تمام الجوابين فيكون المراد من التقديرين كون الكلام على مدح
 المتكلمين وكون الاختيار بمعنى كون الفاعل بحيث ارشاه فعل فان لم يشاء لم يفعل ويكون الغرض من بيان القوة
 الدالة عليها ان تبادر الى ما لم يكن هناك مانع صارف عنه ومع النسخة الثانية يكون عطفا على
 جواب سني الكلام ويكون المراد من التقديرين كون الجميل صفة للفعل وكون الفعل بالاختيار فيكون جوابا عن النسختين
 المذكورتين بطريق الاستفهام في نظر الاربكون الجميل صفة للفعل لا مستلزما ولا فلا يجاب عنه ثانيا بالابتداء فلا ولا يكون المراد
 من التقديرين هذا ~~القول~~ التقديرين كون الكلام على مدح المتكلمين وكون الاختيار بمعنى كون الفاعل بحيث ارشاه فعل فان لم يشاء لم يفعل ويكون الغرض من بيان القوة
 مستقلا مع المنع الثاني لا تبادر الى ما لم يكن هناك مانع صارف عنه ومع النسخة الثانية يكون عطفا على
 ان الجواب عن المنع الاول بذلك التبادر مبني على الرجوع عن ذلك التسليم الى الرجوع عن تسليمه في جاز ووبؤره على علم
 المناظرة من جواز مع المقدمة المسند بعدا رجوع عن تسليمها الاول لا يتناول داخل القول لما ذكرناك من الوجود الوضعية فبعد ثبات
 قوله انما

كسبوا الوجوب على الوجود لا سبقا فاما حتى يلزم حدوا
اقول فيه انه كونه مبنيا على كونه الصفات زائدة على الذات لا يتم
على رأي القائلين به ايضا لان من قال بزيادة الصفات قال بان
الفاعل المختار حادث قطعا بلا خلاف وان اعترض على بعض
المتأخرين بما ذكر من انه يجوز ان يكون سبق الاختيار عليها ذاتيا

لازماني حتى يلزم الحدود فلا يتم هذا الجواب على رأي أحد من المتكلمين
والحكماء الذين منهم القائل بشرط كون المحمود عليه اختياريا لا بالاعتبار
بالمسألة

[illegible]

[illegible][illegible]

في الامام... لا يتصور ان يكون... هذا جواب سؤال مقدر على كمال... والاول ان يقال ان احتمال التحوير كما يدعى بمتقاضي

قوله وانت تعلم انه في نظر لانه خرق لاجماع المفسرين ومناف لما يدل عليه قوله تعالى والمؤمنون اخاهم
صالحا الى قوله الامم المتوحدين من انتفاء حصول الاعتقاد في ثبوت الامم الا ان يقال انه مع وجه التعريف وهو
ما في كونه الجواز والاحتمال وفيه ما فيه ولا يخفى عليك ان الشارح المحقق اشار بقوله فتأمل الجريان
مثل هذه المناقشة في امتناع حمل القول الاول على المعنى الثاني والحق انها لا تضار ايضا هكذا واقام
فقرنتا هم الى الهداية واما من قال فيه واما نود فاردنا هدايتهم فيرد عليه انه يستلزم تحلف المراد
عن ارادته تعالى وهو غير جائز في الحاشية ان لا يخفى عليك ان المعنى الاخير من هذه الوجوه هو
الظن من عبارة ما نقل عنه ويمكن حملها على كل من الاول والثاني فالاول بتقديمه عليها اللهم الا ان راد
عن الحاشية اصل الحاشية ويؤيده مسياقي من ذكر وجوه التأمل او يقال انه اضربه لما فيه من الاعتناء
على قاعة الكتب في الافعال الاختيارية للعباد وهي مقدومة في رتبة الباطن احدى احواله
فيه نظر من وجوه الاول ان الالة الكريمة على ما ذكر في التفسير نزلت في حق ابي طالب حين سعى النبي
عليه السلام في طلب امانه فكلية من قوله من احببت عام خاص بالصفة اللهم الا ان يقال
ان خصوص سبب النزول لا ينافي عموم الحكم فهذا يجوز ان يكون من قبيله والثاني انه ان ارادته
الدعوة فقدم ثبوت محبة النبي عليه السلام في جميع امة الدعوة مقطوع به بدلالة قطعية وان
ارادته الاجابة فكلمهم صهرون بهدائه عليه السلام ببعضهم بالذات وبعضهم بالواسطة اللهم
الا ان يقال ان محبة عدم جميع امة الدعوة ثابتة بالنظر الى محبتهم الاسلام وان المراد الهداية تفصيلا
بقربته قوله الظن بعينه وقوله تفصيلا ولا شك ان كل امة الاجابة ليسوا بمهتدي بهدائه التفصيلية
وانت تعلم ان هذا الجواب ليس بمنظم مع سبب النزول فالوجه الوجوه هو اختيارنا في الاول
والثالث ان دلالة النبي عدم ولو بالنسبة الى شخص واحد لا يتحقق ما لم يقتضه ارادة الله لذلك
فنفى الاستقلال في تلك الدلالة ثابت ولو بالنسبة الى شخص واحد فالقاعدة في اعتبار العموم والبر
ان تقدس القدرة بعد اعتبار العموم مما لا حاجة اليه لان نفس الدلالة على ما يوصل بالنسبة الى
الجميع منتفية ايضا اللهم الا ان يقال ان كلامه ذكر القدرة والارادة بيان لتوابع قدرته
بل لبعضهم آه هذا مبني على كون الهداية في قوله انك لا تهدي اعم من الهداية بالذات بعد
بعد اعتبار العموم في قوله من احببت وما بعده من عدله على كونها مختصة بالهداية بالذات بعد
اعتبار العموم في ذلك القول الشريف ايضا لا على ما ذكره البعض لان ثبوت المحبة للجميع ملزم في
الصدق على التقديرين قوله وذلك آه صواب عن سؤال مقدر وهو ان مبنى النقص على الظاهر
من هذه الالة الكريمة وهذا الجواب مبني على الصواب من ظاهرها فلا تدافع بينهما آراء الطرق
او بلا واسطة الاول لا اول والثاني من الشقين والثاني آراء الطرق بعينه بالذات فان كان الاول مستلذا
بعينه مطلقا سواء كان بالذات او بالواسطة والثاني آراء الطرق بعينه بالذات فان كان الاول مستلذا
من الدلالة على ما يوصل فكان الثاني في خلافه وان كان الثاني متبادرا منها فكان الاول مستلذا
قد ادعى المتبادر في كليهما ومن المعلوم انه لا تردد في المتبادر والترام تبادر كل منهما
على ما يوصل بشكل جدا اللهم الا ان يقال ان تبادر كل منهما منها من جهة غير جهة الاخر لان
تبادر كل منهما منها من جهة واحدة

يقال ان قوله الامم المتوحدين... لا يتصور ان يكون... هذا جواب سؤال مقدر على كمال... والاول ان يقال ان احتمال التحوير كما يدعى بمتقاضي

وحاصله ان يحتمل ان يحصل لهم الدلالة الموصلة اولاً ثم ارتدوا ثانياً اذا دلالة في اول الالة واخرها على بني حصول الاهتداء والتوحيد الثاني
انما يتوقف بالالة الاولى ورد بان قوله تعالى والمؤمنون اخاهم صالحة الى قوله الامم المتوحدين يدل على ان حصول الاهتداء والتوحيد لا يكونان
واجبة ايضا بان قوله تعالى فاردنا هدايتهم ورد ذلك بان تحلف المراد من ارادته تعالى محال

بقي فلا وجه في المناقشة الثانية... في امتناع حمل الالة الثانية... في قوله تعالى والمؤمنون اخاهم صالحة الى قوله الامم المتوحدين...
والتوجيه في قوله تعالى فاردنا هدايتهم... واما من قال فيه واما نود فاردنا هدايتهم فيرد عليه انه يستلزم تحلف المراد
عن ارادته تعالى وهو غير جائز في الحاشية ان لا يخفى عليك ان المعنى الاخير من هذه الوجوه هو
الظن من عبارة ما نقل عنه ويمكن حملها على كل من الاول والثاني فالاول بتقديمه عليها اللهم الا ان راد
عن الحاشية اصل الحاشية ويؤيده مسياقي من ذكر وجوه التأمل او يقال انه اضربه لما فيه من الاعتناء
على قاعة الكتب في الافعال الاختيارية للعباد وهي مقدومة في رتبة الباطن احدى احواله
فيه نظر من وجوه الاول ان الالة الكريمة على ما ذكر في التفسير نزلت في حق ابي طالب حين سعى النبي
عليه السلام في طلب امانه فكلية من قوله من احببت عام خاص بالصفة اللهم الا ان يقال
ان خصوص سبب النزول لا ينافي عموم الحكم فهذا يجوز ان يكون من قبيله والثاني انه ان ارادته
الدعوة فقدم ثبوت محبة النبي عليه السلام في جميع امة الدعوة مقطوع به بدلالة قطعية وان
ارادته الاجابة فكلمهم صهرون بهدائه عليه السلام ببعضهم بالذات وبعضهم بالواسطة اللهم
الا ان يقال ان محبة عدم جميع امة الدعوة ثابتة بالنظر الى محبتهم الاسلام وان المراد الهداية تفصيلا
بقربته قوله الظن بعينه وقوله تفصيلا ولا شك ان كل امة الاجابة ليسوا بمهتدي بهدائه التفصيلية
وانت تعلم ان هذا الجواب ليس بمنظم مع سبب النزول فالوجه الوجوه هو اختيارنا في الاول
والثالث ان دلالة النبي عدم ولو بالنسبة الى شخص واحد لا يتحقق ما لم يقتضه ارادة الله لذلك
فنفى الاستقلال في تلك الدلالة ثابت ولو بالنسبة الى شخص واحد فالقاعدة في اعتبار العموم والبر
ان تقدس القدرة بعد اعتبار العموم مما لا حاجة اليه لان نفس الدلالة على ما يوصل بالنسبة الى
الجميع منتفية ايضا اللهم الا ان يقال ان كلامه ذكر القدرة والارادة بيان لتوابع قدرته
بل لبعضهم آه هذا مبني على كون الهداية في قوله انك لا تهدي اعم من الهداية بالذات بعد
بعد اعتبار العموم في قوله من احببت وما بعده من عدله على كونها مختصة بالهداية بالذات بعد
اعتبار العموم في ذلك القول الشريف ايضا لا على ما ذكره البعض لان ثبوت المحبة للجميع ملزم في
الصدق على التقديرين قوله وذلك آه صواب عن سؤال مقدر وهو ان مبنى النقص على الظاهر
من هذه الالة الكريمة وهذا الجواب مبني على الصواب من ظاهرها فلا تدافع بينهما آراء الطرق
او بلا واسطة الاول لا اول والثاني من الشقين والثاني آراء الطرق بعينه بالذات فان كان الاول مستلذا
بعينه مطلقا سواء كان بالذات او بالواسطة والثاني آراء الطرق بعينه بالذات فان كان الاول مستلذا
من الدلالة على ما يوصل فكان الثاني في خلافه وان كان الثاني متبادرا منها فكان الاول مستلذا
قد ادعى المتبادر في كليهما ومن المعلوم انه لا تردد في المتبادر والترام تبادر كل منهما
على ما يوصل بشكل جدا اللهم الا ان يقال ان تبادر كل منهما منها من جهة غير جهة الاخر لان
تبادر كل منهما منها من جهة واحدة

في قوله تعالى والمؤمنون اخاهم صالحة الى قوله الامم المتوحدين... في قوله تعالى فاردنا هدايتهم...
والتوجيه في قوله تعالى فاردنا هدايتهم... واما من قال فيه واما نود فاردنا هدايتهم فيرد عليه انه يستلزم تحلف المراد
عن ارادته تعالى وهو غير جائز في الحاشية ان لا يخفى عليك ان المعنى الاخير من هذه الوجوه هو
الظن من عبارة ما نقل عنه ويمكن حملها على كل من الاول والثاني فالاول بتقديمه عليها اللهم الا ان راد
عن الحاشية اصل الحاشية ويؤيده مسياقي من ذكر وجوه التأمل او يقال انه اضربه لما فيه من الاعتناء
على قاعة الكتب في الافعال الاختيارية للعباد وهي مقدومة في رتبة الباطن احدى احواله
فيه نظر من وجوه الاول ان الالة الكريمة على ما ذكر في التفسير نزلت في حق ابي طالب حين سعى النبي
عليه السلام في طلب امانه فكلية من قوله من احببت عام خاص بالصفة اللهم الا ان يقال
ان خصوص سبب النزول لا ينافي عموم الحكم فهذا يجوز ان يكون من قبيله والثاني انه ان ارادته
الدعوة فقدم ثبوت محبة النبي عليه السلام في جميع امة الدعوة مقطوع به بدلالة قطعية وان
ارادته الاجابة فكلمهم صهرون بهدائه عليه السلام ببعضهم بالذات وبعضهم بالواسطة اللهم
الا ان يقال ان محبة عدم جميع امة الدعوة ثابتة بالنظر الى محبتهم الاسلام وان المراد الهداية تفصيلا
بقربته قوله الظن بعينه وقوله تفصيلا ولا شك ان كل امة الاجابة ليسوا بمهتدي بهدائه التفصيلية
وانت تعلم ان هذا الجواب ليس بمنظم مع سبب النزول فالوجه الوجوه هو اختيارنا في الاول
والثالث ان دلالة النبي عدم ولو بالنسبة الى شخص واحد لا يتحقق ما لم يقتضه ارادة الله لذلك
فنفى الاستقلال في تلك الدلالة ثابت ولو بالنسبة الى شخص واحد فالقاعدة في اعتبار العموم والبر
ان تقدس القدرة بعد اعتبار العموم مما لا حاجة اليه لان نفس الدلالة على ما يوصل بالنسبة الى
الجميع منتفية ايضا اللهم الا ان يقال ان كلامه ذكر القدرة والارادة بيان لتوابع قدرته
بل لبعضهم آه هذا مبني على كون الهداية في قوله انك لا تهدي اعم من الهداية بالذات بعد
بعد اعتبار العموم في قوله من احببت وما بعده من عدله على كونها مختصة بالهداية بالذات بعد
اعتبار العموم في ذلك القول الشريف ايضا لا على ما ذكره البعض لان ثبوت المحبة للجميع ملزم في
الصدق على التقديرين قوله وذلك آه صواب عن سؤال مقدر وهو ان مبنى النقص على الظاهر
من هذه الالة الكريمة وهذا الجواب مبني على الصواب من ظاهرها فلا تدافع بينهما آراء الطرق
او بلا واسطة الاول لا اول والثاني من الشقين والثاني آراء الطرق بعينه بالذات فان كان الاول مستلذا
بعينه مطلقا سواء كان بالذات او بالواسطة والثاني آراء الطرق بعينه بالذات فان كان الاول مستلذا
من الدلالة على ما يوصل فكان الثاني في خلافه وان كان الثاني متبادرا منها فكان الاول مستلذا
قد ادعى المتبادر في كليهما ومن المعلوم انه لا تردد في المتبادر والترام تبادر كل منهما
على ما يوصل بشكل جدا اللهم الا ان يقال ان تبادر كل منهما منها من جهة غير جهة الاخر لان
تبادر كل منهما منها من جهة واحدة

اولاً

[illegible]

قوله فانها لا يجوز ان لا يكون الظاهر لا يكون الا بطريق الكسب كما ان الكسب لا يكون الا بطريق الصدور الظاهر في سائر الوجوه
المادة والثالث واحد وبما
الحقيق في الوجه الثاني خلاف
منه

الدلالة على ما توصل الى المطلوب انما ذكر الدلالة مع ان المذكور فيما نقل هو الارادة لا التعريف الاول بذكر الدلالة
لا الارادة ولا اشعار بان ارادة الطريق بمعنى الدلالة على الطريق غير انها ارادة الطريق للشيء كما ان الاصل في التعريف
الاول ههنا الاصل بالقوة ههنا بحث وهو ان المفهوم من قول الكشاف في قوله تع اهدنا الصراط المستقيم ان
الاصلي في الهدى معنى الهداية ان يهدي الى المفعول الثاني باللام او الى هذا القول على الحذف والاصصال كقول تع
واختار موسى قوله وان المفهوم من كلام المص رحمه الله تعالى في كشاف الكشاف ان كلام صاحب الكشاف في
المعنى الفرق بين المتقدمين **قوله** لا شك في ان المفعول الاول محذوف في كل واحد من هاتين
الاشياء الكريمتين **قوله** فلا ينقض بهما اذا كان الامر كذلك فلا ينقض للقاعدة الاولى فيما نقل بالهداية في قوله تع
واما قوله فهديناهم بانها مستعدة الى المفعول الثاني المحذوف بنفسها مع انها بمعنى الدلالة على ما توصل الى المطلوب
لا بمعنى الدلالة الموصلة الى المطلب لاننا سلم ذلك لجواز كونها مستعدة اليه بحرف الجر ويمكن ان يقال في قوله تع فهديناهم بانها مستعدة
من المحذوف من القول بجواز الارتداد ولا للقاعدة الثانية فيه بالهداية في قوله تع انك لا تهدي من احببت
بانها مستعدة الى المفعول الثاني المحذوف بحرف الجر مع انها بمعنى الدلالة الموصلة الى المطلب لا بمعنى الدلالة على
فما توصل الى المطلب لاننا سلم ذلك لجواز كونها مستعدة اليه بنفسها ويمكن ان يقال في دفعه فهديناهم بانها مستعدة
الثالثة ولا ينقض للتعريف الاول بالاية الثانية ولا للتعريف الثاني بالاية الاولى لان المعروف بالتعريف الاول والهداية
المتقدمة بحرف الجر والهداية في الاية الثانية ليست من افراد ذلك المعروف لانها مستعدة الى المفعول الثاني
المحذوف بنفسها وان المعروف بالتعريف الثاني الهداية المتقدمة بنفسها والهداية في الاية الاولى ليست
من افراد ذلك المعروف لانها مستعدة الى المفعول الثاني المحذوف بحرف الجر والقرينة على كل من التخصيص
ما ذكره المذكور فيما نقل المأخوذ من الاستقراء والتبعية لكلمات العرب مع ان المانع لا يجب عليه نصب القرينة
فلا يرد ما توهم من انه لا قرينة لتخصيص المعروف وقرينة الفساد غير مقبولة ولا يخفى عليك ان قول المحقق
فيهم ينقض حكمه ساد المتقدمين بنفسه في هذه الاية الاخر ما قال بعد قوله ومن قال يبقى
التنقض الاخر ما قال يؤيد التقرير الاول لعدم التنقض بهما كما ان المقام بفعل الشارح المحقق يؤيد التقرير
الثاني فقط بالتقرير على احدهما من التخصيص كما لا يخفى وههنا بحث بالنسبة الى التقرير الثاني وهو ان
قال فيمليق ان القوة باحتمال الاشتراك ههنا توهم فاسد وان كل واحد منهما يدعي الاختصاص في المعنى المختار
عنده وان اختلاف التعريفين مبني على الاختلاف الاخر ما قال ولا شك ان هذا القول قول بائناك
مطلق الهداية بين هذين المعنيين ولا ينافي فيه كون احدهما للهداية المتقدمة بحرف الجر والاخر للهداية
المتقدمة بنفسها فينبغي ان تدفع وتخالف وانه مستلزم لكون التراجع بين الفريقين نزاعا لفظيا وحمل
التراجع بينهما على اللفظي تجهيل لكل منهما في الحقيقة اللهم الا ان يقال ان ذلك القول مجرد تحقيق للمقام
وهو تصحيح لكل من الفريقين مع قطع النظر عن رأي الفريقين او يقال اراد عدم التنقض بهما في زعم الناقل
سواء كان معدوما في الواقع كما في الاول والا كما في الثاني من التعديرين

حفيد شاري رحمه الله الباري

قوله فانها لا يجوز ان لا يكون الظاهر لا يكون الا بطريق الكسب كما ان الكسب لا يكون الا بطريق الصدور الظاهر في سائر الوجوه
المادة والثالث واحد وبما
الحقيق في الوجه الثاني خلاف
منه

قوله ان الهدى معنى الهداية آه ومحصل دعوى الاشتراك بين المعنيين ودفع الانتفاض بالاشياء محل احدهما على احد المعنيين والاخرى على الاخرى وفيما
يأتيه فاسق من هذا المحقق حيث قال والقول باحتمال الاشتراك توهم فاسد اللهم الا ان يقال ان هذا من المصداق لا من المعنى فلو كان المعنى هو الهداية
والفعل فاسق في توجيهها او يقال ان دعوى الاشتراك من المعنى اما هو في الهدى لا في الهداية والكلام في المعنى في الهداية لا في الهدى فلو كان المعنى هو الهداية
ونحوه ارادة الطريق بمعنى الهداية او يقال ان دعوى الاشتراك من المعنى اما هو في الهدى لا في الهداية والكلام في المعنى في الهداية لا في الهدى فلو كان المعنى هو الهداية
اولا وكلمة صادرة عنها

قوله فانها لا يجوز ان لا يكون الظاهر لا يكون الا بطريق الكسب كما ان الكسب لا يكون الا بطريق الصدور الظاهر في سائر الوجوه
المادة والثالث واحد وبما
الحقيق في الوجه الثاني خلاف
منه

قوله: الدلائل على انحصار المطلوب اما ذكر الدلائل موانع المذكور، فذاتها هي الآيات: لا اله الا الله، محمد رسول الله، لا اله الا الله، محمد رسول الله.

اشارة بالامكان اما ان الجواب بالتبادر انما يدفع لشكك المنع لا النقض والمورد ههنا ان
لا المانع اى دفع انتقاض التعريف الاول بالاية الثانية فان قلت لم يجعل هذا متعلفا
بنقض التعريف مع انه صالح بها قلت وان كان كذلك الا ان السلوب العبارة ينقض
التخصيص كما يحكم الذوق السليم
وهذه العبارة جواب اخر اجابته الشق الثالث اى هذان التعريفان مبنيان على اعتقاد
والتعريف تابع للاعتقاد كما هو المشهور واعتقاد بعضهم انهم يشترطون الايضاح
فهذان التعريفان مبنيان على اعتقادهم شرح برة

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

على كل من شاهد النقص ودليل المعارضة والابطال مطلقا ومنع له نعم في تعلق النقص بالنقص كلام الفل
جواز واعلم ان المنع اذا تعلق بالنقص الاجمالي فيه ثمانية منوع المعارضة شاهد النقص والنقص الاجمالي
ومنع جريان الدليل ومنع تخلف الحكم ودعوى الحكم في صورة التخلّف واظهار مانع من التخلّف والاستثناء
واثبات الحكم بدليل اخر هذا اذا كان النقص يتخلّف الحكم عن الدليل وحصة اذا كان يستلزم خصوص
الفعل المعارضة للثابت والنقص الاجمالي له ومنع الاستدلال ومنع الاستحالة اللازم واثبات المدعى
بدليل اخر ومنه يعرف تعلق المنع بدليل المعارضة والابطال وانما اطيننا الكلام في هذا المقام وقد بقي
بعد ما بينا ان يعنى الاستامة والكلام تشخيذا لا ذهانا واختيارا للافهام وليكون الطالب
قادرا على اجراء الوظائف الموصفة في كل كلام

قلت والخصم
لا بد ان الخصم
لا يوجد له
والا فليس
هناك الخصم
السلام من فقد
الخصم من فقد
الا ان كان الخصم
ان شئت ما كان
الخصم الذي هو
من خصم الخصم
على ان الخصم
والخصم الذي
الخصم الذي
الخصم الذي

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام في القلعة
التي فيها كان يلقى ربه
وكانت من العجايب والكرامات
والآيات العظيمة التي لا يحصى
عظيمها ولا ينقطع عجزها
ولا تنفذ قوتها ولا تملأ
قدرة على ما يشاء ولا تقدر
على ما يريد ولا تحصى نعمه
ولا تعد فضله ولا تحصى
جلاله ولا تنفذ قدرته
ولا تنفذ قوته ولا تنفذ
عظمته ولا تنفذ جلاله
ولا تنفذ كبريائه ولا تنفذ
عززه ولا تنفذ ملكوته
ولا تنفذ حكمه ولا تنفذ
قهره ولا تنفذ مجده ولا تنفذ
جلالته ولا تنفذ عظمتهم

قوله اراد بقوله متلبس بالتحقيق يعني في الحاشية المنقولة عنه ههنا **قوله** لا الملايسة مع ان المذكور في اول تلك الحاشية كونها الملايسة **قوله** فالظاهر انها متعلقة بما حصل له فيه اشارة الى ان ذلك الظرف المستقر في موقع الخبر عن المتدار المحذوف والى ان الاول فيه ان يقدر باسم الفاعل لا بالفعل واليه اشار الشارح المحقق في الحاشية المنقولة عنه ههنا وفي ذلك ان الخبر ان يكون مفردا لاصالة المفرد في الاعراب على ان الانصاف هو المفهوم من قولنا زيد في الدار ثابت او ستر فيها لا ثبت واستقر فيها لكن يرد عليه ان الاصح ان يقدر بالفعل لان الاصل في التعلق هو الفعل ولسم الفاعل انما يعمل بمشابهة فالاولى عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل قد ثبت تعلقها بالفعل قطعاً في نحو الذي في الدار اخوك فعند التردد المحل عليه اولاً وايضاً يرد عليه ان الباء لو كانت متعلقة بما حصل له كانت متعلقة بالحصول لا الملايسة مع ان المذكور في الحاشية كونها الملايسة لا ينافي في كونها الملايسة لانا نقول انه جار في صورة كونها متعلقة بمتلبس واصله له مع انه خلاف المتبادر المفهوم من قوله لا الملايسة فالجواب الممكن ان يقال ان مراده صل كلام الشارح المحقق في اول الحاشية واخرها على بيان حاصل المعنى ولما كان الكلام بالنظر الى الملايسة معلوماً من الكلام المذكور بالنظر الى التلبس فتركه فتوضيحه ان المراد بيان حاصل المعنى لا تعيين ماهو المقدور وتوحيده ان الباء لو كانت متعلقة بمتلبس لكانت صلة الملايسة لا للتلبس مع ان المذكور في الحاشية هذا الحكم بمتلبس بالتحقيق وهو ظرف في كونها متعلقة بمتلبس واصله له للتلبس ولو كانت متعلقة بمتلبس لكانت صلة للتلبس لا الملايسة مع ان المذكور في الحاشية كونها الملايسة وهو ظرف في كونها متعلقة بمتلبس واصله له صلة الملايسة فبين كلاميه تدافع فعلم ان مراده ليس بما يدل عليه ظاهرها بل بيان حاصل المعنى في نظر لان الفرق بين التلبس والملايسة جزئي غير مقصود اصلي فكان المحل التعلق باحد هاتين التعلقات بالافتقار الى الشارح المحقق لا يلتفت الى المشهور بل ينتفع بالحق كما نص عليه في الديباجة فلا حاجة الى الاشارة عند اذ بان ان اراد بيان حاصل المعنى على ان الحق عند المحققين كون التلبس والملايسة من الامور العامة الشاملة لكل موصود لانه اعم والوجود بالذات او واجب الوجود بالغير وكل منها ملايس ومتلبس بصفة ثابتة والتحقيق عند المحققين ان الواجب بالذات صفات ثبوتية وفعلية وسلبية وهو ملايس بكل منها وان للممكن الموصود صفات كثيرة وهو ملايس بكل منها وبهذا التحقيق والتقرير سقط كثير من الاوهام فتأمل وكفى من المنصفين **حينئذ نأثر في الباري**

[illegible]

من كتابه في بيان
 ما لا يتصور في العلم
 من كتابه في بيان
 ما لا يتصور في العلم

[illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

حيث قال ان مقدمة الكتاب ما يذكر فيه قبل الشروع في المقاصد
 لارتباطها به وهي من امور ثلثة الاول بيان الحاجة الى المنزاه
 ثم نفي توقف الشروع في العلم على هذه الامور ومعرفة تافهين
 تدافع بين وحاصل الدفع ان عبارة شرح الرسالة وان كانت
 لانه اذا جعل مقدمة العلم كان السؤء موقوفاً عليها لم يرد
 لذلك التدافع لكن نفس مقدمة الكتاب ما ذكره في دليل واضح على ان
 هو احاطة القصد بالافعال والفعل نحو قولهم

[illegible]

على ذات الثلاثة ومعرفة على معرفتها والاول هو ظاهر عبارة والثاني هو المراد فالسابع ثابت
يرد عليه ان ذات المسائل لا تتوقف على ذات الامور الثلاثة بل على اجزائها وان معرفة هذه الامور الثلاثة
لا يتوقف عليها معرفة المسائل بل الشروع بزيادة البصيرة فيها لان كثيرا من الطالبين يحصل كثير من العلوم
مع الذهول عن رسومها وغاياتها وموضوعاتها
حفيدناري هو الباذي

[illegible]

[illegible]

قوله وهذا الجواب مأخوذه إشارة المان الشارح المحقق انتحل عن الفاضل الخفائي لان
هذا الجواب مذكور في حاشيته على المطول وانت تعلم ان التوارد من الواقعات وان بعض الظن
اشم كالا يخفى قوله وهو ضعيف جدا قد عرفت مما سبق ما فيه من النظر في مقام التحقيق
نقل عنه ههنا فائدة هذا القيد في الباب على من يقول يجوز ان يكون مذكورة في المطول مبنيا
على كلام القوم ولا يكون مرضيا له فلا يشك التدافع قد عرفت ما فيه سابقا حفيد شارح في البارة

[illegible]

[Faint handwritten Arabic script visible through the parchment.]

مجلس ۱۰۰

[illegible][illegible][illegible]

ايمان بآله
 في ماحية النطق
 في هذه الدوال
 في الدلالات

ويمكن ان يبيد الجواب بان تحقق الترتيب في كل ما عدا عن شرح
 عبارة من التفسير والتكليف في كل ما عدا عن شرح
 في كل ما عدا عن شرح
 في كل ما عدا عن شرح

الرسالة ان يلزم ان لا شئت عند الامتداد الكتاب فيحتاج الى
 في كل ما عدا عن شرح

في كل ما عدا عن شرح

[illegible]

ما تبارك به
 ذكره في التفسير
 من علمه
 العلم في الطول فان قلت يمكن رد الجواب على هذا التقدير ايضا
 ان اعترض على جعل مقدمات شرح الرسالة ما جعله في مقدم
 الكتاب
 ان اعترض على جعل المقدمات في مقدم الكتاب
 فيكون رد الجواب على هذا التقدير ايضا
 ان اعترض على جعل المقدمات في مقدم الكتاب
 فيكون رد الجواب على هذا التقدير ايضا

قوله في شرح الرسالة لا مكان الشروع بدون هذه الامور يدل على المذكورة التي جعلها مقدمة الكتاب من هذه المدة الغاية

الموضوع لا الالفاظ الدالة عليها قلت يجوز ان يكون المراد بـ
على تقدير ان تكون كلامه منبأ عن المسألة كما

مدونات هذه الأمور في الجرم ان جعل الامور الثلاثة في الطول
في ثلاثة اجزاء متساوية

مقدمة الكتاب ولكن بحث اخر وجوابه ان المراد كوني مقدم

[illegible]

العلم من الله والفضل لله
والعز لله والجلل لله
والقوة لله والكرامه لله
والجود لله والسخاء لله
والكرم لله والنباهه لله
والعظيم لله والبارئ لله
والخالق لله والمصور لله
والغفار لله والرحيم لله
والحي القيوم لله والرازق لله
والمتكبر لله والذليل لله
والسليم لله والسبح لله
والعالي لله والاسفل لله
والظاهر لله والباطن لله
والقاهر لله والمقتدر لله
والمتين لله والجامع لله
والمنان لله والخبير لله
واللطيف لله والخبير لله
والصمد لله والوحيد لله
والحميد لله والمجدد لله
والقيوم لله والرازق لله
والمتكبر لله والذليل لله
والسليم لله والسبح لله
والعالي لله والاسفل لله
والظاهر لله والباطن لله
والقاهر لله والمقتدر لله
والمتين لله والجامع لله
والمنان لله والخبير لله
واللطيف لله والخبير لله

[illegible]

[illegible][illegible]

واختار فيه مذهب المتقدمين لانه الحق على ما صرح المحققون
حيث قال بلحق الشيخ والراية او قايما ويرى مقتضاها على ما
وقد استدلوا على ذلك بوجهين احدهما ان المبحوث عنه
في العلوم هو الآثار المطلوبة لموضوعاتها استحقاقا وحوال
التي تطلبها الاستعدادات المختصة بتلك الموضوعات ولا
شك ان مطلوب الاستعدادات المختصة بالشي لا بد ان يكون مختصا
به لا مشتركا بينه وبين غيره واللاحق للشي بواسطة جزئه
الاعم لا يكون مختصا به بل مشتركا بينه وبين غيره فلا يحسن
جعل من الاعراض الذاتية المبحوث عنها في العلوم وفي نظرنا
اولا فلا نالانم ان الاصل ان يكون المبحوث عنه في العلوم
هو الآثار المطلوبة لموضوعاتها بل الاصل ان يكون المبحوث
عنه في الآثار المستندة اليها استنادا تاما بان يكون
مستندة اليها بلا واسطة او بواسطة لها رجحان على غيرها
باختصاصها بها او بدخولها في ماهياتها ويكفي هذا في الاستدانة
مع كونه يشمل من الاول واما ثانيا فلا نالانم ان الآثار المطلوبة
للشي لا بد ان تكون مختصة به لانه لما جاز ان يكون البعض

الاخص من الشيء من الآثار المطلوبة له بشرط ان لا يكون
ذلك الشيء محتاجا في صدقه عليه الا ان يتحقق في ضمن نوع معين
كالمتحرك والساكين بالنسبة الى الجسم بخلاف مثل الضاحك
والكاتب بالقياس الى الحيوان على ما صرحوا فلم لا يجوز ان يكون
الاعم من الشيء كذلك من الآثار المطلوبة له لا بد للشي ذلك من دليل
واما ثالثا فلا نالانم ان اللاحق للشي بواسطة الجزء اعم لا بد ان
يكون اعم منه لانه لما جاز ان يكون اللاحق للشي لذاته او لايها
اخص منه كما في الصورة المذكورة فلم لا يجوز ان يكون اللاحق للشي
بواسطة امر اعم مختصا به لا اعم منه فليست اعم واما رابعا فلا ن
الانم ما ذكرنا ان لا يكون اللاحق للجزء اعم من الاعراض الذاتية للمبحوث
عنها في العلوم لان لا يكون منها مطلقا لجاز ان يكون منها ولا يكون
محتويا عنه فيها فيخرج موضوع عن تعريف موضوع العلم بقيد
البحث وثانيهما ان اللاحق للشي بواسطة جزئه اعم اعم منه كما بين
فلو جعل من الاعراض الذاتية المبحوث عنها في العلوم يلزم خلط
لك مسائل العلم الادنى الذي موضوع اخص بمسائل العلم الأعلى

الذي موضوعه اعم وفيه ايضا نظرا لانه لو سلم ان الحق
للشيء بواسطة جنس اعم لا بد ان يكون اعم منه فتاير العلم
بحسب تمايز الموضوعات لا بحسب تمايز المحمولات فالتكرار
الاعراض الذاتية بين العلمين لا يستلزم خلط مسائلهما
ولو سلم ذلك فانما يلزم الخلط لو وجب انه يبحث
في كل علم عن جميع الاعراض الذاتية لموضوعه او كان كل
جزء لموضوع العلم هو اعم منه موضوع العلم افر على منه
وبلغاها منوعان على انه يلزمهم خلط المسائل في جعل الجنس
المذكور انما من الاعراض الذاتية الا ان يقال الخلط قبيح
فتقليله على تقدير ارتكابه اصن واولى كالا يخفى وانما
اشبعنا الكلام في توضيح المرام اتباعا للمحتوى المحقق في شرح
هذا المقام **قوله** بمحل تفصيل ما ذكرنا اي بعد اعتبار
المساحة في قولهم ونأويله بما يبحث فيه عما يرجع البحث الى
الاعراض الذاتية لا كايديل عليه تفسيره بذلك سابقا وقوله
فاما محمول على المساحة لاحقا ولا شك ان هذا المعنى شامل

شامل للتفصيل المذكور وان كان ظاهر قولهم لا يشمل فلا يتوهم
ان قولهم المذكور لا يشمل التفصيل الذي ذكره فكيف يكون
مجملا لذلك التفصيل وانما اكتفى في توجيه **قوله** كلامهم اولا
بارتكاب المساحة ولم يلتفت الى ما ذكره في توجيهه ثانيا
من وجه اخر هو الفرق بين محمول العلم ومحمول المسألة انما
الى بعد ذلك الوجه لكونه من قبيل اثبات اصطلاح جديد
من غير سند يعتد به ولا يبعد ان يحمل التأويل السابق
على معنى شامل للتوجيهين معا فلا تفعل **قوله** اذا ريب
في انه يبحث اه فيه انه يجوز ان يكون البحث في العلوم عن الاصول
المختصة بانواع موضوع العلم واقعا على سبيل التطفل
او راجعا الى البحث عن الاصول المشتركة التي هي اعراض
ذاتية لموضوعاتها تتضمنها اياها وهذا الاحتمال ان
وان كانا غير ظاهرين لكن ضم النشرا حسن ولذلك
خالف المصنف القوم في بيان موضوع المنطق ههنا بحسب
الظن ووجه المحسوس بضم النشرا وارجاع اكثر المسائل

الى غير ما هو اللفظ منها **الشيء** سيجي عن قريب فلما خرين
ان يكتبوا احد التأويلين ترجيحاً للضم على النحر ويمكن تطبيق
كلام الشيخ ايضا على ذلك بان يجعل كلامه مبنياً على المسامحة واعتبار
ظ الحال في مباحث العلوم مع ان اللفظ ان يكون قوله والعوارض
الذاتية لها في تعريف موضوع الصناعة عطفاً بتعريفها للاحوال
النسوبة اليها لا اشارة الى احد قسمي المحولات وحيث يكون هذا
التعريف قريباً على ان ما ذكره بعده مبنى على المسامحة فتدبر
فيه واما تعريف المتأخرين حيث لم يأخذوا فيه كما زاد
عطفاً على قوله وقد نص الشيخ اه كونه مقابلاً لما نص عليه
الشيخ وعديله فلذلك اتى بكلمة اما الدالة على التفصيل
ولو قال بدله فهذا التعريف منهم حيث لم يأخذوا فيه الا ان
الذاتية للموضوع اما محمول على المسامحة كما كان اولى ببيان
الكلام ونظم الرام كالا يخفى على ذوي الافهام والمتق من دفع
الاعتراض الذي اشار اليه ودوده على تعريف المتأخرين لموضع
العلم بقوله اذا ريب في انه يبحث في العلوم به وجهين وحامل

وحاصل الاعتراض ان التعريف المذكور غير صادق على تعريف
العلوم التي يثبت لانواعها او لانواع اعراضها الذاتية **العلم**
الذاتية لتلك الانواع كما في الامثلة المذكورة بناءً على ظاهر
التخصيص بالاعراض الذاتية لموضوع العلم وحاصل التوجيه
الاول ان المراد بالاعراض الذاتية لموضوع العلم اعم من **العلم**
الذاتية له وما يتضمنها وحاصل التوجيه الثاني ان المراد بالبحث
عنها جعلها محولات للعلم سواء كانت عين محولات المسائل
او غيرها والقضايا المذكورة في النقص وان كان محمول المسئلة
فيها عرضاً ذاتياً النوع العلم لكن محمول العلم فيها عرضاً ذاتياً للنوع
موضوع العلم كما بينه فالاول مبنى على مسامحة في العبارة و
الثاني مبنى على اعتبار محمول العلم بازا موضوعه ومحمول **المسئلة**
بازا موضوعها ثم اراد بقوله فان قلت لا حاجة الى ذلك
انه يمكن ان يجاب عن الاعتراض المذكور من غير حاجة الى ذلك
شئ من التكليف اعني المسامحة في العبارة وتعدد الاصطلاح
في المحمول بان المعبر في العرض الذاتي للشيء شمول جميع افراد

اما بانفراده او مع مقابله ومحولات المسائل المذكورة شاملة
 مع ما يتقابل لجميع افراد **موضوع العلم** فهي اعراض ذاتية
 لكانها اعراض ذاتية لانواع ثم رده بوجهين احدهما تخرج
 الشيخ وغيره بان الشامل لا افراد الشيء على سبيل التقابل
 انما سمي عرضا ذاتيا بشرط ان لا يكون مختصا بنوع من
 انواع ذلك الشيء كالتحرك والساكن للجسم بخلاف الضاحك
 وغير الضاحك للحيوان او الجسم والشرط المذكور غير موجود
 في بعض محولات المسائل المذكورة وهذا معنى قوله قلت قد
 صرح الشيخ وغيره آه وثانيها تخرج بان الشامل لا افراد الشيء
 على سبيل التقابل انما سمي عرضا ذاتيا بشرط ان يكون التقابل
 بين الشاملين تقابل التضاد الحقيقي او تقابل العدم والملاذ
 هذا الشرط مفقود في بعض تلك المحولات وهذا معنى قوله وايضا
 قد شرط الشيخ في الشامل على سبيل التقابل آه ولما كان الوجهان
 المذكوران محل تأمل وقد غدت لعدم ظهور تخرج الشيخ بشئ
 من الشرطين المنقولين عنه اورد على الوجه الاول بقوله فان

فان قلت لم يجعل الشيخ خارجا **مطلقا** عن العرض الذاتية مطلقا
 يعني اننا لم نخرج الشيخ بذلك بل جعل الشامل على سبيل التقابل
 المختص ببعض الانواع عرضا ذاتيا وانما اخرج عن الشامل
 على سبيل الاطلاق اما الاول فلتشبه العرض الذاتية الشامل
 على سبيل التقابل بالاستقامة والاختصاص والزوجية والفرقة
 وكل منها مختص بنوع معين على ما حققه هو وغيره واما
 الثاني فلعله والقسمة المستوفاة الاولى آهي القسمة الحاصلة
 للجنس التي يكون مؤداها اعني المفهوم المردف بين الاقسام
 عرضا اوليا للجنس اما ان تكون الاصول كقولنا كل حيوان
 اما ناطق او صاهل او غيرها واما ان تكون الاموارض كل
 واحد منها عرض اولي للجنس مع كونه اجنصا منه كـ
 لعدم اختصاصه بنوع معين منه كما ان نفس القسمة
 اليها وهو المفهوم المردف بينها عرض اولي له كقولنا كل
 جسم اما متحرك او ساكن واما ان تكون الاموارض
 ليس بشئ منها عرضا اوليا للجنس لاختصاصها بانواع

معينة منه وان كانت نفس القسمة اليها عرضا اوليا
 له كقولنا كل عدد اما زوج واما فرد وذلك ان القسم الاول
 من العوارض شامل على سبيل الاطلاق لجميع افراد الجنس
 من حيث الاستعداد الذاتي لعدم اختصاصه بنوع
 منه والقسم الثاني منها شامل على سبيل التقابل افراد
 الجنس لا اختصاصه بنوع معين منه فيفهم من هذا
 الكلام خروج القسم الثاني من القسم الاول لا عن مطلق
 العرض الذاتي ثم دفع بقوله قلت هذا الكلام من الشيخ
 تصريح بان عد الشامل على سبيل التقابل اه بان قوله الشيخ
 في القسم الثاني لا يكون العوارض للجنس اولية وان كانت
 القسمة اليها اولية وقوله فالزوج والفرد ليس
 بعرض للعدد او لا الى اخر ما قال صريحا بان ليس هذا
 القسم عرضا ذاتيا حقيقة وانما وقع التمثيل به للعرض
 الذاتي على سبيل التجوز والتشبيه وفيه ما يستوفيه
 واشار الى بيان الوجه الثاني وتوضيحه بقوله ومثال

وحاصل كلامه انه لا بد ان يكون آه وقوله اذ المراد بالتضاد
 ههنا الحقيقي الى اخر الكلام وفيه ايضا ما استطلع عليه وقد
 لك من هذا التعريف والتحرير ان قوله وايضا قد شرط الشيخ اعطت
 على قوله قلت قد صرح الشيخ وغيره اه ويحتمل ان يكون معطوفا على قوله
 قلت هذا الكلام من الشيخ على ان يكون جوابا بتفسير الدليل من قوله ان
 قلت لم يجعل الشيخ خارجا اه فعليك بالناسخ في هذا المقام حتى يحيط
 باطراف الكلام واعلم انه يمكن دفع الاعتراض عن اصله بان تخصيص
 التعريف بالاعراض الذاتية لموضوع العلم لا ينافي البحث عن اعراض
 الغريبة في العلوم لجواز ان يكون هذا التخصيص مبنيا على المعبر
 موضوع العلم ان يبحث في العلم في الجملة عن اعراض الذاتية من حيث
 انها اعراض ذاتية سواء يبحث فيه عن اعراض الغريبة ايضا
 او لا فلا اشكال اصلا و - ان ما يلحق الشيء لا مرخص او منهم منه
 ان الاخص من الشيء اذا لم يكن ذلك الشيء محتاجا به عرضا
 اما ان يصير نوعا معينيا متهيبا لقبوله كان من قبيل ما يلحق الشيء
 لا مرخص لكنه عد من الاعراض الذاتية له وهو بطلان مطلق الاصح

لشيء لا يخص من الاعراض الغريبة له اتفاقا كما يدل عليه تعريفهم
للعرض الذاتية **ف**الظان يقول ما كان اخص من الشيء كان
ذلك الشيء اه **قوله** تصرح بان عد الشامل على سبيل اه اى عند
هذا الشامل على سبيل التقابل وهو القسم الثاني من القسمين اللذين
ذكرهما الشيخ الشامل على سبيل التقابل وذلك لانه جعل القسم الاول
عرضا اوليا للجنس كان النسبة به يعنى المفهوم المردود بين
التقابلين عرضا اوليا وجعل القسم الثاني مقابلا لغيره عرضا اوليا
للجنس وان كان المفهوم المردود عرضا اوليا له ولا شك انه
لا يصح حله على ان القسم الاول عرض او شامل على سبيل الاطلاق
والثاني عرض او شامل على سبيل التقابل كما توجه السائل
لظهور ان كل واحد منهما قسم للشامل على سبيل التقابل فلا بد
ان يحمل على ان الاول عرض او حقيقة كالمفهوم المردود بين الاقسام
والثاني ليس عرضا اوليا حقيقة وان كان المفهوم المردود
عرضا اوليا اذ يدل على هذا المفهوم بما قوله لا يكون للجنس
اولية وقوله والزوج والفرد ليس بعرض للعدد اولا اه وفيه

22
وفيه نظر لجواز ان يكون المراد ان القسم الاول عرض ذاتي شامل
على سبيل الاطلاق من حيث الاستعداد بخلاف القسم الثاني
كما اشرفنا اليه او يكون المراد من العرض الاول ما كان لهقا
لشيء لذاته لا مطلق العرض الذاتية فالفرق بين القسمين
بجعل القسم الاول عرضا اوليا حقيقة دون الثاني
لا يستلزم عد القسم الثاني من الاعراض الذاتية على سبيل
المساحة فليتنا مل **قوله** وحاصل كلامه انه لا بد له لا يخفى عليك
ان المتبادر من قول الشيخ بل لا سلب فقط انه اعتبر ههنا
جميع اقسام التقابل سوى تقابل الایجاب والسلب وادكا
تقابل العدم والملكة او تقابل التضائف او تقابل التضاد ^{الحقيقي}
او المشهورى وح لا بد من صرف قوله قد يكون بتقابل
وقد يكون بغير تقابل عن ظاهره مثل ان يقال اراد بالتقابل
ههنا التقابل المعتبر بين الاقسام الحقيقية وهو التباين
ولا شك انه لا تقابل بهذا المعنى في اقسام الاخيرة بل هي قسمة
اعتبارية للاثام متخالفة بالاعتبار بخلاف اقسام القسمة

الاولى وان كان الكل متقابلا بالتقابل المعبر عن الذات
او يقال اراد بالتقابل التقابل الواقع بين الانواع واشك
ان اقسام القسمة الاولى انواع متقابلة عنده وعند
على ما اشار اليه المحقق فيما سبق واقسام القسمة الاخيرة
عرضيات متقابلة وان كان الكل عرضيات بالنسبة للقسمة
وعلى هذا لا يلزم ان يكون التضاد المشهورى ساقطاً بين
درجة الاعتبار حتى لا يكون التقابل بين المحولات للخص
المتضادة بالتضاد المشهورى تقابلاً مقبلاً وايضا كل
واحد من المحولات المختصة بانواع الجسم الطبيعي عدم
يمكن تقييده بحيث يكون التقابل بينها تقابل العدم والملاكة
ويشملان معا جميع اقسام الجسم الطبيعي وان لم يكن بين تلك
المحولات تقابل العدم والملاكة وذلك كاف في كونها اقساماً
ذاتية على شرط الشيخ كالا يخفى ^{في} العلوم التصورية من حيث
يوصل لامطاه اشارة الى ان قول المصنف من حيث يوصل لامط
تصوري او تصديقي نشو على ترتيب اللفظ والا كان

لكان معناه ان موضوع المنطق هو العلوم التصورية
من حيث يوصل الى المطلوب تصوري او تصديقي والعلوم
التصديقية من حيث يوصل الى احدهما الاول يسمى معرفة
والثاني يسمى حجة وهذا ليس بصحيح ضرورة ان المعروف هو
العلوم التصورية فقط من حيث يوصل الى المطلوب تصوري
لا العلوم التصورية والتصديقية من حيث يوصل اليه وكذا
الحجة هي العلوم التصديقية من حيث يوصل الى المطلوب تصديقي
لا العلوم التصورية والتصديقية من حيث يوصل اليه وايضا
ليس في موضوع المنطق العلوم التصديقية من حيث يوصل
الى المطلوب تصوري فلا بد من اعتبار النشر على ترتيب اللفظ
حتى يندفع المحذور ان كان بقى ان اراد بالايصال مطلق
الايصال لم يصح قوله في الاول يسمى معرفة والثاني حجة اختصاراً
بالموصلين القريبين قطعاً وان اراد بالايصال الايصال الترتيب
لم يصح حصر الموضوع فيه ضرورة ان من موضوع المنطق
العلوم التصورية الموصل الى التصور ايضاً لا بعيد العلم

التصديق الموصل الى التصديق ايضا لا بعيدا ولا بعد على ما
اشتهر في كتب هذا الفن وقوله ولعل ذلك تصرف منه اه اشارة
الى دفع هذا الاشكال وحاصله انا مختار الشق الثاني
وندفع المحذور بان ما اشتهر فيه من تفصيل اقسام
الموضوع مبني على ما هو اللفظ من مسائل الفن والمصنف
ان يصرحها ويرجعها الى الموصليين القريبين لنكتة هي غاية
ضم النش مع رجحان جانب المقتضى على جانب اللفظ في نظر
البلغاء وتوبيده وقوع مثل هذا التصرف عن بعضهم
في موضوع علم الطب ولا ينافيه موافقة المصنف المشهور في
سائر كتبه ولا يبعد هذه المخالفة منه سيما في هذه الرسالة
التي مبناها على الاختصار وضم النش فلا يرد عليه ان هذه المخالفة
بعيدة عن ظواهر مسائل الفن ومساقه لموافقة الشرح في سائر
تصانيفه ومنهم من اجاب عن الاشكال باختيار هذا الشق
وجعل مباحث الموصل البعيد والابعد خارجة عن الفن كونه

على سبيل التمهيد والاعتماد

ومن البين انه بعيد جدا ومنهم من اجاب باختيار الشق
الاول اما مع اعتبار الاختدام في ضمير يسمى معرفة ويسمى
او حمل قوله ويسمى معرفة ويسمى حجة على تقديرها بالام بناء
على ان المقام يميز كل منها عن الاخر عن جميع الاغيار على ما جوف
المحققون ومنهم من اختار هذا الشق وحمل قوله ويسمى
ويسمى حجة على الوقتين دون الدائمين اى ويسمى الموصليين
المطلقان معرفة وحجة في وقت كونها قريبين وفيه من الركالة
والخرافة ما لا يخفى على من لا ادنى تأمل مع انه الوقتية لا ينزهم من
العبارة اصلا فلو حمل القولان على المطلقين العامتين كان
او لا واظهر من حيث اللفظ واعلم انه لا حاجة في دفع المحذور
الاولين الى اعتبار اللفظ والنش في كلام المصنف لوازان يكون
معناه ان موضوع المنطق هذا المفهوم المرد من حيث
الايمصال الى التصور ويسمى معرفة او هذا المفهوم المرد من
حيث الايمصال الى التصديق ويسمى حجة واذا صح ان موضوع
المنطق المعلوم التصوري من حيث الايمصال الى التصور

قولهم بفتح النون النسبة الواقعة له
من طرف النسبة وهو قوله تعالى لا تؤثروا
في التقييد بفتح النون وفيها وقوله اذ حكم
التقييد ام او بالاداء بين ان امر او بالاداء هو
هذا ان الاداء في طرف النسبة اه لان حكم
الامر هو اداء الوقوع له والنسبة اول الامر
مطلق في غير النسبة في اداء النسبة
ما هو هو فيكون امر او بالاداء بنفسه التقييد
وهو اداء الواقعة اه فلا يلزم فيه ما هو في قولهم
ان التقييد لا يلازم امر من اذ الحكم في انه لا يلازم
في التقييد بفتح النون لان الحكم فيها فداء على قدر
الامر على عبد الكريم فائدة قوله خلا
هو ان كونها النسبة بان ينفذ اكل اه في
العملية لان مطلق القضاء يلازم في الشرعية
النسبة بان ينفذ اكل وهذا اعم من لذل
او سلبها عكس قوله اللهم الا ان اه
فيه انه على هذا لا يجوز التعريف عاندا لانه
يعرف من ذلك الاداء الحكم كذلك عرف من سائر
اجزاء الحقيقة مع ان مثل هذا التكليف لا يليق
بالتعريف

اما التصديق بالمعروف عنهما في المطلق فله الموصول
 التوقيف الى التصديق بالمعروف والموصول التوقيف الى التصديق وهو
 الحجج وانه اصل بعيد التصديق هو يقين القلب الخسر والموصول
 البعيد الى التصديق وبه التوقيف به الموصول لا يجد اليقين الموصلة

[illegible]

وكنى في قوله من اجل ان المقبول هو من قبله او غير طريق
المنظر الى المقبول ان هو هو المقبول ان ذلك المقبول فيكون ان يكون
محمودا في المقبول من بعد الحسنة لا في وقت ان هو من اجل ان
ذلك المقبول في المقبول الا بعد ان المقبول من زمانه من قبله

[illegible]

قدية ووجه الثبوت والافتقار اعلم ان في
النسبة حكمية التي هي الغضائيا اختلافا فمفهوم
من قولنا انها بغيرية ثبوتية مطلقة في احوالية
والسلب وانهم من قولنا انها ثبوتية
اي بغيرية في احوالية وهو قولها وبغيرية
في السلب هو ما وقعها من هذا في قوله
وجه الثبوت والافتقار ما ينظر عند التام
قوله لان الحكم بالادراك انهم من سب
منه ان يكون والافتقار نفس الامر هو ان
يقال في الواقع او الافتقار او الحكم او لا يلزم
منها نظائر وما قيل من ان يلزم ان لا يكون في
العقضية الكاذبة الحكم حكاية
اعلم ان النسبة الحكمية عند التام هي النسبة
الحقيقية البينية الايائية في احوالية والسلب
في السلب وان عند التام فحينها النسبة
التي هي بينية ان يكون عليها الايجاب السلب
قوله ان عند حكمية على التام قوله ان
لواقع ان فسر هذا يشمل الحكمين فان
الواقع انما هو في الواقع فقط هو
قوله والادراك ان لم يكن كذلك فلا يكون على
بالكون الادراك للثبوت لتعويض زعم
عنه نفس الامر هو الثبوت بل كان
او كان اذ كان في الواقع
ولم يكن حافة في الواقع هو الاثنان
على ما قلناه في علم التارك بالثبوت

١٠ المصدق أو المتصدق المبرور عنها والمنطق به الموصول
 القريب إلى التصديق وهو الموصوف بالترتيب إلى التصديق وهو
 المحجج وهو الموصوف بالبعد إلى التصديق وهو الموصوف بالترتيب إلى التصديق وهو
 البعيد إلى التصديق وهو المتصفا به الموصوف بالترتيب إلى التصديق وهو

[illegible]

وكنتم قد بانتم من قبل احد المتقين من قبل ابي عبد الله
النظر الى المقصد الذي هو المقصد الاول في المقصد
ثانياً في النظر من بعد الحاشية لا في المقصد الاول
فكان المقصد الثاني هو المقصد الاول في المقصد

[illegible][illegible]

ينبغي ان المتبادر من حصول الشيء من الشيء المحصول مطلقا في الجملة بحيث يشمل اللزوم الكلي والجزئي الصادر
 الأكثر على ما هو المفهوم من تعريف أهل العربية باللزوم في الجملة فلا يخفى في الاطلاق من قوله في هذا الموضع
 بحث فقد خفي عليه ما لا يخفى فيه فمع هذا التوفيق يمكن تطبيق اصطلاح المنطق دون تعريفه ارباب
 العربية على ما ستعرفه في صراط انطباقه على اصطلاح ارباب العربية على ما يقرر في المحرر حيث لا يمكن
 انطباقه على اصطلاح المنطق ويمكن ان يكون مراد هذا النقص هذا الحق العمارة هكذا في حصر
 الانطباق التوفيق كما لا يخفى مولانا محمود حسن رحمه الله قد وقع منه وتسميته اه من الم الزا
 في انطباق التوفيق على اصطلاح ارباب العربية والاصول بحيث لا يخفى ولوا بد الانطباق ان التوفيق صادق
 على كون الشيء يلزم في الجملة من العلم به العلم بشيء اخر فنقول بصدق التوفيق المذكور على كون الشيء بحيث يلزم
 ولا بعيد بطريق النفا لا التصديق الصواب فلا بد من عدم قسمها على العلم بشيء اخر
 اخذنا من

حده فلو كان الشيء بحيث يلزم منه ان يحصل من العلم بشيء آخر به العلم
 لانه المتبادر من علم الشيء من الشيء عرفا فلا يتوجه له لا يصدق
 على التفسير ان المتبادر من قوله في الجملة لا يلزم من العلم بشيء اخر
 على دلالة الصلة الا لا يحصل العلم بالمدلول من نفس المدلول بل من العلم
 به ثم يتجه انما ينطبق على اصطلاح ارباب العربية والاصول المكتسب

في الدلالة بالضرورة في الجملة بين العلم بالمدلول والاعمال انطوائيا
 ارباب المنطق المتضمنين فيها اللزوم الكلي بينهما ما لا يقال كون
 الشيء يلزم من العلم به العلم بشيء آخر كما هو المشهور في هذا المقام ولا يخفى
 تعريف الدلالة على اصطلاح العربية لانه الخبير عند العرب بهما على ما يدل
 عليه كلامه في بعد وسبغ به الشيء ويمكن تطبيقه على اصطلاح المنطق
 بان يقال المراد بقوله يلزم منه شيء اخر ان يحصل وانما في العلم به العلم بشيء آخر
 على ما كان هو المتبادر من حقيقة المضارع الدال على الاستمرار مع ان حقيقة
 ان الدوام لا ينشأ عن اللزوم في تعريف الدلالة على اصطلاح المنطق
 فبما ان المتبادر من لزوم شيء من شيء ان يكون الشيء الثاني في علمه
 مستلزما للشيء الاول وقد يكون بعض المدلول معلوما عند العلم بالمدلول

فلا يتحقق العلم بالمدلول من العلم بالمدلول والالزام فهم المفهوم وتفسير
 الى قولنا وجب عليه بان المراد بالعلم بهما الالتفات واقا كان بعض
 المدلولات معلوما عند العلم بالمدلول يلزم من الالتفات اليه الالتفات
 اما ذلك المدلول وادبانه قد يكون بعض المدلولات ملتفتا اليه
 عند الالتفات الى الدال فلا يتحقق اللزوم الكلي في الالتفات اليه
 والالزام الالتفات الى المتن وفيه انما لا يتم اطلاق الالتفات
 الى المدلول عند الالتفات الى الدال لامتناع الالتفات الى اثنين
 في زمان واحد ويمكن ان يجاب عن هذا الاشكال بان يلزم من العلم بالمدلول
 به جهة ولو كان ذلك المدلول معلوما قبل ذلك الدال لجواز ان
 يعلم شيء واحد بوجه متعددة متعاقبة على ما لا يخفى فلا اشكال فيها
 الا اللزوم العلم بين الدال والمدلول موقوف على العلم بالعلاقة بينهما
 وبما يحصل العلم بالمدلول عدم العلم بالعلاقة فلا يلزم من العلم بالمدلول
 فلا يصدق التوفيق هناك على شيء من الدالات واجيب عنه بان المراد
 ان يلزم من العلم بالمدلول العلم بشيء اخر مما قد ير العلم بالعلاقة بينهما وفيه ان
 على هذا يلزم ان يكون الكل نفا دلال على كل معنى بالكل شيء والدالة

بالدال العلم

وضعية على ما ينبغي في هذا

دعواه التوفيق المشهور بحسب الظاهر
 يتقضى طرأاً بالمعرفات بالنسبة 21
 المعرفات وباللزومات بالنسبة 22
 لوازمها البينة وعلى ما اذله انظر
 البينة الانتاج 23 وبالدين القائمة
 الصورة سواء كان على رعيه الصفة
 او على قصد التخليط بخلاف التوفيق
 الاول اوضح من الثاني
 كان وجه البعد هو ان الدلالة لا
 يتحقق بحسب العلاقة بدو العلم
 فانهم يحرمون

على كل شيء اخر ضرورة انه يلزم من العلم بكل شيء العلم بكل شيء اخر على ما
 العلم بالعلاقة بينهما فالاول في الجواب ان تعيان كون التشابك يكون
 بينه وبين غيره علاقة مما تعذر العلم بتلك العلاقة يلزم من العلم بالاول
 العلم بالثاني وفيه بعد لا يخفى وبهنا اجاب قد ياء بعض تعليلنا
 المتداول بين المسلمين وان لم يتغير من القول فيها على ما في المتن
 اكتمال بالشدة واولا الكلام المقام على ما ههنا من ان

ونهاية الجواب **نقد** محقة ذاتية ينتقل لاجلها الى الفاعل الرازم
 العلاقة الذاتية بين الدال والدلول استنادا لمحقق الدال في نفس
 الامر محقة الدلول فيها مطلقا لان استناد المعلول للعلة كاستناد
 الدخان للنار والعكس كاستنادهم انما للحراة او استنادهم
 المعلولين للاحراق استناد الدخان للحراة فالدلالة العقلية دلالة
 يجد العقل بين الدال والدلول علاقة ذاتية بمعنى انه لا يستند اليها
 تلك الدلالة والمواد العلاقة الطبيعية اصدان طبيعية في الطبيعة
 سواء كانت طبيعة النافذ او طبيعة الفقد او طبيعة المدين او طبيعة غير

الطبيعية دلالة تستند الى هذه العلاقة ولا يتبع فيها وجود
دلالة عقلية مستندة الى علاقة مختلفة هناك لكون اجتماع الدلائل
باعتبار العلاقات بين محاث الطبيعة الحقيقية الذي ذكره بهما فلا يتصور

لأن أحدان الطبيب عرضوا الدلائل عند عرضهم للدلائل انما يكون
مختلفا للدلائل الطبيعية باعتبار استقامتهم بمحقق الدلائل حقيقة
الدلائل على وجه خاص لكن الدلائل المستندة الى استقامتهم الى ال

لأنه لو كسبش الامر مطلقا من مع قطع النظر عن خصوص الادة
والا نعتقها والدلالة المستندة الى الاستدلال لمخصوص كعب
الطبيعة الطبيعية فلا اشكال نعم في جميع ما ذكره من العاقل والطبيعة

فما هي اثار الطبيعة عند عرض الله عند عرض الله لانه انما يكون
عما استقام الله لوالله ارفع هو غير كافي في الدلائل الجوار ان يكون

بلوچ

اللازم اعم من الابدان استعمال الاله للكون والالكان مطلق
 لفظا اعم من الابدان استعمال الاله للكون والالكان مطلق
 قطعاً بل الاله عليه هو ذلك اللفظ بشرط وقوعه على وجه خاص
 يستلزم استعمال الاله الا باليقال المراد عند من المحدث عند
 فظا اي حصول الاله الذي هو على وجه ان الطبيعة عند حصول
 المحدث فقط وحاصلا استعمال الاله للكون لاسبق في خصوص
 وفيه بعد لا يخفى ولا فائدة في التحقيق الا ان كان المراد المخصوص
 مستلزما للصوت المسمى باليس على ما ينبغي لان استعمال
 المحدث للاله لا يمكن في الاله العقلية والالكان الكل لا يتم
 اعم دلالة عقلية على المعلوم الا فظا وهو بطلان استعمال
 الاله للكون فالتحاشك بتبديل استعمال بالمراد على ما
 لا يخفى وان فيه قول في توحيد الاله لا يراه ضمنية جعل على ايراد
 ليس كجيد لانه لا يشمل بظاهر الاله الاله القسمية والالتزامية وانما
 ان يقال له اول ما هو جزء من اول هو خارج عن قتال وهو لا يخفى
 في اللفظ الا في اثارة المارد اصرح به المحقق الشريفة فاشبه الطاء
 وتبادر في كلامه في حاشية التسمية في الاله الاله الطبيعية منقحة

منقحة في اللفظ كلفان الوضعية العقلية ووجه الرد وجود
 الامثلة التي ذكرها للاله الطبيعية الغير اللفظية فكما ان الاله الاله
 الوضعية والعقلية تنقسم الى اللفظية كاله زبد على ما
 ويصح وجود اللفظية العقلية كاله الاله والالكان على
 معانيها الوضعية **الاله** وجود الموتر كاله الطبيعية
 منقسم اليها كاله المذكورة والظاهر توحيد الاله واستعمال
 على عدم الاختصاص بوجه الاله المذكورة في هناك ويؤيد المحقق
 المذكور ان يكون المناقشة متعاضدا بين اللفظ والمناقشة
 فيتم على قول يمكن اجرائها في اعم وقد يمنع عدم الاضطرار في
 الشا انما في بيان عن نون التسمية ومنها على الاستدلال
 حتى يكون قول يمكن اجرائها نقضا للبدل بعيدا عما في السبق
 المناقشة في قول يمنع لان احتمال التوق في دفع التفسير فلا
 بعيد المنع في رده لا يبعد ان يقر اصل الاله متعاضدا او بما لم يقتض
 الشبهة من انحصار الاله الاله الطبيعية في اللفظ يستلزم الاله الاله
 المذكورة على ان يكون التحقيق لانه قريب من المنع الى الاستدلال

يكون المناقشة المذكورة اثباتا للتمسك بالمنع والبيان
 بالبرهان يقتضي ملاحظة قوله يمكن اجراء المناقشة في
 المناقشة في قوله منع وانت جدير بان ان الاول ان يقول في
 لا يخرج في اللفظ بان التوزيع كونه متزعا على ما قبله من تحقق
 الدلالة الطبيعية في احوال البهائم ضرورة انما ليست من قبيل اللفظ
 اصطلاحا ثم يقول وايضا دلالة الكلمة الا انه لم يثبت الا الاستدلال
 باحوال البهائم لانه انما يخل اللفظ في دعوى ان اللفظ الدلالة الطبيعية
 في اللفظ على مطلق الصوت بان معناه قد تقدم الكلم تدل على جميع
 وقيل لا واللفظ لم يثبت بقوله ما وضع له مع ان ما وضع له لا يصدق
 الا على ما هو ما وضع قد ايا انما كبر او عايد لا يقتضي حسن القابل
 جوهرا وضع له الجواب كذا في شرح القسطاس هو الدلالة
الواقعية الاشهادية الحقيقية في قسمين معناه واستدلاله
 ان لا يثبت لجزء العقل كجوه ملاحظة مفهوم القسم مع قطع النظر
 عن الامور التي رعية عنه فهو عقلا والافق استوائى وانهم قسم
 القسم الثاني انما يجرى العقل بالبرهان والتنبية والاسماء اذ يجرى

ويسمى الاول قطعا والاشهاد استوائيا والافق ان هو الحق
 والاشهادية عن كمال الدلالة في الحقيقة وغير الحقيقة واما هو الدلالة
 في الواقعة الطبيعية والعقلية فهو استوائى كما انه عليه
 فيما سبق بانما ان المعنى في الدلالة العقلية هو العلاقة الذاتية
 كما عرفت ومن الجائز ان يتحقق ذلك بمسندة لما شئت في الحقيقة
 الذاتية والواقعية والطبيعية كنهها لم توجد ولا بما يورده الحق الاستوائى
 بضرورة الحق العقلا الذي بين النفع والاشهادية من غير القطع فيكون
 القسم الاخير من سلكي استدلاله تقسيم الدلالة الى اقسام
 ولا عبرة بها اذ هو العقلية والاستوائية مما يقابلها في
 دون هذه ما انما رعية عن التقسيم الاشهادية الحقيقية اللفظية
الواقعية في الحقيقة والتقسيم الافق الاستوائى مطلق اللفظ
 في نفس المدفوع له وجوه والى رعية عنه عقلا كنهها العقلية ملاحظة
 مقدم هذه التسمية واوردها على ما يكون عقليا مطلقا انما لم
 يقيد مقدمها بانها بقية الحقيقة كما وقع في عبارة المتقدمين واما
 اذا قيلت به لئلا يستغنى عن ذكرها بالافقين كما وقع في كلام

شذون نظرا الى الاستدلال

المتضمن واشتهر بما بين المحصلين فلا يكون عقلياً بر استوائياً
 ايضاً بل ان يدل لفظاً على جزء الموضوع لا يكون جزء منه بل كونه لازماً
 لجزء الموضوع لكي اذا وضع لفظاً بجزء الموضوع لم يكن لازم للموضوع واللازم
 او كونه جزءاً لجزء الموضوع لا يكون لازماً للموضوع بل كونه لازم للموضوع
 جزء لازم للموضوع له وان يدل لفظاً على نفس الموضوع لا يكون نفس الموضوع
 بل كونه لازماً للموضوع لان يكون بين الموضوع له وما هو خارج
 عنه لازم متعكس وان يدل لفظاً على ما هو خارج الموضوع لا يكون لازم
 للموضوع بل كونه لازماً لجزء الموضوع او كونه لازماً للموضوع
 او كونه جزءاً لازم للموضوع او كونه ذاتاً للموضوع لا يكون
 من الاعبارات التي لا يقع عليها من القطع وجواباً عن شبهة
 هي من بعض التعليل المتعلق بنفس الموضوع وباقي القبول والتعيين ذلك
 الوضع المطلوب كما هو المتبادر بحسب ما وجدنا في الكشف الكاشف
 بمعنى التعليل المتعلق بالموضوع في القبول وقاصلاً التوحيات ان
 المطابقة دلالة اللفظ على معنى بواسطة الوضع الذي ذلك
 المعنى تمام الموضوع له بذلك الوضع والنقص دلالة اللفظ على معنى

كما لو فرض ان لفظاً لا يفرق بين موضوعه الموضوع واللفظ المتعلق
 فيكون ان يكون دلالة على متحرك الا صاحب كونه لازماً للموضوع
 وهو ان لا يتغير تقديره من الحيوان ان خلق الله وضع له لفظ
 كما اذا فرض ان لفظاً لا يفرق بين موضوعه الموضوع واللفظ المتعلق
 ان يكون دلالة على قبول العلم كونه جزءاً من الموضوع له
 فرض ان اللفظ من موضوعه الموضوع الناطق مرة اخرى وقابلية العلم
 لازم له

كما لو فرض ان لفظاً لا يفرق بين موضوعه الموضوع واللفظ المتعلق
 فيكون ان يكون دلالة على متحرك الا صاحب كونه لازماً للموضوع
 وهو ان لا يتغير تقديره من الحيوان ان خلق الله وضع له لفظ
 كما اذا فرض ان لفظاً لا يفرق بين موضوعه الموضوع واللفظ المتعلق
 ان يكون دلالة على قبول العلم كونه جزءاً من الموضوع له
 فرض ان اللفظ من موضوعه الموضوع الناطق مرة اخرى وقابلية العلم
 لازم له

بواسطة الوضع الذي ذلك المعنى جزء الموضوع له بذلك الوضع
 والالتزام دلالة اللفظ على معنى بواسطة الوضع الذي ذلك المعنى
 خارج عن الموضوع له بذلك الوضع ولا يقع ان على هذا لا يتصور
 واسطة بين الاقام الثلثة والوسط على المذكورة مندرجة
 كليهما فلفظاً ضرورياً ان ما يتعلق بنفس الموضوع مندرج في مفهوم
 المطابقة وما يتعلق بجزء مندرج في مفهوم النقص وما يتعلق
 مندرج خارج في مفهوم الالتزام وبهذا التوفيق اندفع اشكالان افران
 اقدمهما انه لا يكون المذهب الذي جرح عن الموضوع له اي لا
 لازماً والعدل بان الوام لا ينكح غير اللازم على تقديره لا ينفع
 في توجيهاً للحق وانما فيها ان اعتبر اللازم في مفهوم الالتزام
 كان اشبه باللازم بعد التوفيق كما هو المشهور لغيره وان لم يعتبر
 لم يجمع قبل الجبسية اذ لا وجب تعليل الدلالة بكون المذهب خارجاً
 الموضوع له ولا حاجة الى ان يجاب عنه بان المعنى في مفهوم مطلق
 اللازم وما يعلو من شرطه اللازم الذي كونه مختلف مستفيض عنه
 مع ان مطلق اللازم لا يخلو ان يخلل به الدلالة ظاهر ان لا يقع

اذ لا يجمع ان يقال الدلالة على انما جرح في حيث انه خارج
 اذ لم يكن الحرف في علو الدلالة والالتزام في
 خارج مدلولاً له

ان المعنى في الدلالة اللازم انما هو الموضوع
 الذي هو الموضوع الذي لا يخلو ان يخلل به الدلالة ظاهر ان لا يقع

فقط ان قوله ان الاثوم شرط تحقق الدلالة الالتزامية في الكلام حق
ليس فيه اثر الايهام لما جاء به بعض ان رتبته منهم في اجاب عن اصل
الاشكال كمن حقق تلك الدلالات اما مستند بان الابطال لا يصف
لا يثبت في المسبب مع وجود السبب الا في كذا ان الشئ لا يثبت
افادت الارض مع وجود الشئ مستند بان اللازم والجزء ليس
تصورهما على سبيل الاضطرار بل بالوجدان في الزوم والتمسك
يكون تصور الزوم بطريق الاضطرار بل مستند في تصور اللازم
فيجب ان لا يكون تصورهما مستندا في تصورهما ولا يذهب
عليك ان المنع لا يفيد توجيها في الحق مع ان السند الثاني
لا يبرر في جميع ما ذكره مواد النقض على ما لا يخفى وربما يوجه التوحيات
في غير اعتبار قيد الحيشية فيها بان التقييد بالدلالة اللفظية هو الغلبة
اما الافحام بالقياس الى الموضع وضع في اصل التوحيات ان الكلام
دلالة اللفظ على ما هو ماضع له باعتبار وضعه معين في النقض والدلالة
اللفظ على ما هو ماضع له باعتبار الوضع والالتزام والدلالة اللفظية
على ما هو خارج عنه باعتبار وضعه في الموضع وفي البين ان هذه التوحيات

التوحيات لا يتحقق بعضها ببعض فلا يثبت في الاثوم
قيد الحيشية فيها حتى يبرم اختلاف الحكم فيها وفيه **قوله**
لتحقق العلاقة والاثوم لا يثبت ان الدلالة الالتزامية
دلالة كمال الزوم المدلول مدلول في علاقتها سواء كان الاثوم
لتفسير الموضوع له او لجزءه فيكون الدلالة الثانية في الصورة المعروفة
دلالة التزامية قطعا مع ان توحيها غير صادق عليها وفيها
خطا هو ان لا يتم ان مدلولية الزوم بالغ المذكي فيتم الالتزام
بل لا بد من خروج المدلول من الموضوع لا يثبت فيهما اللفظ والتحقق
المذكور ضعيف جدا نعم يجب ان الدلالة الثانية المذكورة في
بين الدلالات الثلاث فوجه توحياتها بناء على اعتبار
قيد الحيشية فيها فيستقر صدق الدلالة اللفظية الوضعية فيها
بنسبة الدلالة كما اوضحنا لك وقد عرفت جوابه بالجملة لا بد
اما التعليل الذي ارتكبه في الجواب **قوله** بان اسناده الى البصر
شأنه ان لا يثبت في نفسه لعل ان يكون التقييد باللفظية خارجا
غير العمل به لو كان دافعا فيه لم يرد اسناده الى البصر

بدون قسمة مجازية فخره وان المسند البحر هو العلم المطلق
 لا المقيد بالبحر فيلزم ان يكون المعنى عبا وغير مطلق العلم و
 هو باطل والحل بان العلم في هذه المسند البحر هو مجازية ^{قضية}
 اذا انشأ المدح ومشتقة على التورية وهي نفس سنده الى
 البحر واما قوله الاصل الحقيقة فانه الصافي عن الحقيقة
 مع جودهم وهن وهن ومجازية باعتبار التقييد بالبحر سواء كان
 نفس البحر اطلاقا او في جملة ما عرفته على ان الناقصة
 الى قد يفتش بان كلف اللزوم العقلي المقيد في الدلالة التزامية
 عند المنطقيين في شئ من المواد مطلقا فلا يتم حكمهم بحقيقة
 اللزوم في شئ من المواد ولا حكمهم بتحقق الدلالة الالتزامية في شئ
 في الاثر فاذ ذلك لانه لما كلف انما مرادهم من العلم في تورية الدلالة
 هو الالتفات فلا بد ان يكون المراد من تصور اللزوم في تفسير
 اللزوم العقلي ايقنه هو الالتفات اليه والالم يكن اللزوم
 العقلي غير ما كان في تحقق الدلالة الالتزامية الالتزامية
 وح لا يظهر تحقق اللزوم العقلي بهذه المعنى في شئ من المعاني بل هو

بل هو ان يكون اللزوم في جميع مواد اللزوم العقلي هو تصور اللزوم ^{مطلعا}
 لا الالتفات اليه كما لا يخفى واذ لم يثبت تحقق الشرط لم يثبت
 تحقق المشروطا قطعاً ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من العلم
 في تورية الدلالة اعم من الالتفات ونفس العلم لا خصوص الالتفات
 لانه كان في دفع الاشكال المشهور الوارد على تقدير ارادة نفس
 العلم ومع هذا المراد من تصور اللزوم في تفسير اللزوم العقلي ايقنه
 هو المعنى العام لا خصوص الالتفات اليه والافناء في تحقق اللزوم
 العقلي بهذه المعنى في مواد الدلالة الالتزامية فلا اشكال في
قوله بان لا يمتنع ان النظائر في اللزوم هي على اللزوم الذي
 بمعنى امتناع الاشكال في التصور في الجملة سواء كان كلب او جروا
 وعمل قول عقلا على الكفاية وقوله عرفا على الجزئية مع كفاية
 العربية ولا حفاء فيكون نكلا بعيدا اذا افاد اللزوم
 اعم من الذهن والعقل في الكفاية والوقوف في الجزئية واليقين في الجزئية
 اعم من الوقوف ومنهم من حمل اللزوم الذهن الكفاية وقوله عقلا على
 ما ثبت له في العقل مع قطع النظر عن الوقوف وقوله عرفا على ما ثبت

يكون

هو اصطلاح

سبب عرف من الناس ان معرفة حيث يستعمل لزماد هذا كليا
 حتى لا يلزم خروج من اصطلاح الفاعل وفيه انما بعد في النفا
 والوقوع جدا ياتي عنه ان الترتيب بينه والعبارة مشهور في
 هذا المقام وفي كتاب الوبية في المعنى الاول المذكور في اصطلاحهم
 واعلم ان المشهور في كتب المنطق في هذا المقام بيان ان
 اللزوم الذي في الدلالة التزامية وهو كونه الخارج حيث
 يلزم من تصور الموضوع له تصور لزماد كليا واستدلوا عليه بان
 الخارج في الموضوع له العلم بكون لزماد هذا لم يكن مدلولاً للفظ
 دلالة وضعية ضرورية ان دلالة اللفظ على معنى يتوسط الموضوع
 اما بسبب وضع اللفظ له او بسبب كونه لازماً هذا للموضوع
 له وكلاهما مستف عن ذلك التقدير وفيه كنه متربط وهو ان اللفظ
 ذلك لا يحلوا ان يكون دلالة اللفظ على المعنى يتوسط
 الوضع بسبب كونه لازماً هذا لنفس الوضع او لزماد فيه ومن
 الموضوع له او في اللفظ او منها التام لان يقال ان كونه
 الخارج لازماً هذا للموضوع كونه لازماً هذا للموضوع له

في بيان ان اللفظ لا يكون له دلالة التزامية
 في بيان ان اللفظ لا يكون له دلالة التزامية
 في بيان ان اللفظ لا يكون له دلالة التزامية

للموضوع لزماد حيث هو موضوع لزماد كان في خلية الموضوع او يستفاد
 ففصل في **قوله** واللفظ لا ينفرد في الخارج بما ينفرد به لزماد
 الجزئي لفظ اللفظ من حيث هو جزئي وكنهه لزماد لزماد لفظية
 خالية او مقابلة ولا شك ان ذلك اللازم الجزئي لازم كليا
 المركب من طرف جزئي ومطلوب الترتيب واللفظ المركب من الدال
 على ذلك المدوم واللفظ الترتيبية دال على ذلك اللازم بالدلالة
 الكلية فلا يلزم المنطوقين استقاصا مادة اللزوم الجزئي
 غير وجه الاعتبار لانهم يعتبرون ذلك اللازم لازماً كليا
 لذلك المعنى المركب بسبب ذلك اللفظ المركب ولا يلزم ذلك اللازم
 لا مجرد لفظ الجازم والكتابة كونه هذا الاصطلاح انما
 بعدم نظرهم بكونه في اللفظ الترتيبية وفيه نظر لانه انما يتم اذا كان
 المعنى في مرتبة المعنى هو كونه الدلالة الكلية واما اذا
 كان المعنى فيها الدلالة في الجمل كونه هو اللفظ فلا يلزم
 على ان الترتيب قد تكون عقلية والمركب منها في اللفظ لا يكون
 لفظاً فلا يكون دلالة لفظية مع ان المعنى عندهم هو الدلالة

الآن

فقد وجدنا في لفظ الجازم دلالة ففصل في بيان
 في لفظ الجازم دلالة ففصل في بيان
 في لفظ الجازم دلالة ففصل في بيان

يدل على ان علة التزاما بدون دلالة مطابقة وتقدم الجواب بان
 لفظة الفعل بدون ذكر الفاعل وان لم يدل على مطابقة حقيقة لكنه يدل
 على مطابقة تقدير اعم من ان يدل على مطابقة تقديره وذكر الفاعل هو المراد
 بالمطابقة ههنا اعم من الحقيقة والتقديرية فغيره من وجود الاول
 ان هذا الجواب مردود بان لو كان في لزوم المطابقة للتضمن
 عدم انفكاكها عنهما على تقدير غير واقع المكان التضمن
 اذ لا يلزم ان المطابقة لعدم انفكاكها عنهما على تقدير ان يكون
 للكل من المطابق جزا لازم فانه فيكون التضمن والالتزام
 اذ لا يلزم من ولا تقدير للمطابقة اللهم الا ان يقال ان المعبر
 امر ممكن وتقديره ذكر الفاعل مع الفعل تقدير امر ممكن قطعا
 التقديرين الاخيرين الثاني ان المسئلة قد وقع بان المطابقة
 اعم من ان يكونا فهم الموضوع له في اللفظ فهمه في نفسه او على سبيل
 وفي البين ان لفظة الفعل بدون ذكر الفاعل وان لم يستلزم فهمه
 فهم الموضوع له في نفسه كقوله يستلزم فهمه على سبيل الاجابة فيكون
 المطابقة محققة حقيقة الثالث ان السؤال الثاني هو على القول

بان يكون
 النسبة الى
 الفاعل
 اجازة

على القول بان لفظة الفعل موضوع للحديث والزمان والنسبة الى الفاعل
 معين في قبيل الوضع والعام والموضوع له الخاص والخاص على القول بان
 مع موضوع الحديث والزمان والنسبة الى الفاعل لا يحل التعيين فلا
 انشراحا ولا ضرورة لانه ان يكون بيان النسبة بين الدلالات
 الثالث على الوجه المذكور من باب هذا القول ومنهم من اجاب عن السؤال
 بان دلالة الفعل على علة بدون ذكر الفاعل ليست وضعية فليس
 هناك تضمن والالتزام وفيه انما لم يكن وضعية لكانت عقلية
 او طبيعية وفي البين انها ليست كذلك وايضا لا فائدة من ان
 للموضع من خلافها فيكون وضعية قطعاً ومنهم من اجاب بان
 دلالة الفعل على فاعل بالالتزام التزام مع المطابقة وهي
 دلالة عادة الفعل على الحدث وفيه ان يكون غير فاعله فيكون
 مردود بان لا يميز بين المادة والهيئة مع المستلزم دلالة
 تضمنية على الحدث والزمان ودلالة ان التزامية مع فاعله فيكون
 قطعاً على انه ليس له دلالة مطابقة اصلاً فلا تنفرد فيه وهذا
 المقام كلام فلو بناه على غيره في غير الشرع بالفتح كسر الاول

اصطلاح المنطقيين

لانه النسبة باعتبار التضمن
 واجازة انما وقع في الاستدلال
 فقط

تجا طرقت المشرب على غيره ان يحكمه الاول وهو ان يتوهم عدم ارادة
 الكشف والاطمار وهما في شبة متعقبات عنهما صلا في ذلك
 الختام المطعون المفروض ان هناك منافسة تورد على الفعل بالمشترط
 القصد له الدلالة الوضعية وهي ان الدلالة اللفظية على جزء الموضوع لم
 او لا زل لم تكن متارة للقصد لم تكن دلالة وضعية لا تشبهها
 عند انتفاء الشرط فلم تكن مطابقة ولا تضيق ولا التزاما ولو
 كانت متارة لم تكن تضيق ولا التزاما لانها دلالة على الجزاء
 واللازم في موضع الموضوع لا بوجبه في اليمين ان ياتين الداليتين
 المتأثرتين للقطعة كذا لك بل لا بد ان يكونا مطابقتين ضرورة
 ان الدلالة اللفظية الوضعية متحدة في هذه الشقة فيلزم ان لا يوجد
 دلالة تضيق ولا التزامية اصلا ولا تخلف في هذه المناقشة اذ ان
 ينال المعتبر في الضم والالتزام التبعية والاستقال والانتقال
 بمقتضى تبعية الانتقال الى الجزاء واللازم الانتقال الى الموضوع بل المعتبر
 فيها هو التبعية في الموضوع بمقتضى تبعية الانتقال اليها للموضوع وهو
 موجود في هذا التمرين وانت تعلم ان هذا الجواب باختيار الشق الثاني

ان الانتقال الى الموضوع لا بد ان يكون الانتقال الى الموضوع
 على ما قاله

ان لا يمكن ان يجزى باختبار الشق الاول بان يقال الدلالة هي
 واللازم ان لم يكن متاثرتين للقطعة لا يلزم ان لا يكونا وضيعتين
 لما عرفت بعض المحققين ان هذا هو الشق الذي ليس شرا القصد في
 الدلالة المطابقة في مطلق الدلالة الوضعية فيكون ان يكونا تضيقا
 والتزاما هذا اذ اقر لا شك على ما ذكره اما اذ اقر ان الدلالة
 التامة على الجزاء واللازم مع القصد بمقتضى التوازن كما في المجازات
 على ما ذهب اليه اهل اوروبا ونحو ذلك ليست مطابقة لعدم كونها
 دلالة على الموضوع او لا تضيق ولا التزاما لعدم تبعيتهما للقصد
 فيلزم الواسطة بين الداليتين الشق في جواب منع المقدمة ان تارة
 بتوجيه تبعية على ما عرفت ومنع المقدمة الاولى بالتزام كونها
 مطابقة باعتبار وضع الموضوع المعبر في المعاد المجازية كما ان
 ان يكون دلالة اللفظ على الموضوع له بالموضوع الشق او التوحي
 مع القصد مطابقة ودلالة على الجزاء واللازم الغير المقصود بين
 تضيق والتزام على هذاذهب فليقال في هذا التام ثمة مجاز
 الافهام ان المطابقة لا تستلزم شباها في الدلالة

وهو قوله ولا تضيق ولا التزاما

من الالهية بالبرهان لازم فيمنع وقوع الخطا في ذلك
 كان هناك مطابقة بلا التزام والظن فيه وجوه احدنا
 لازم انه لو كان للبرهان لازم فيمنع لزوم تقدير كل ما به
 واحدة تقدير لازما ولازم لازما او العبرة في لزوم التام
 ان يكون تقدير كل لازم بطريق الاضطرار بالبرهان
 اللازم ونحوه الجواب ان لا يكون تقدير لازم الالهية الذي لازم
 تقديره كذلك فلا يلزم تقدير لازم قطعا ونحوه ان لو سلم
 يلزم تقدير لازم لازما فلا يلزم انه يلزم او ان امور غير متناهية
 لموازاة يكون لازم لازم الالهية فمتساوية يكون بين الالهية
 ولازمها لازم متساوي كالتقسيمين واجيب عن بان المجموع
 المركبة الالهية ولازمها الالهية ايضا فلا بد ان يكون له لازم
 فيلزم تقديره ثالثا قطعا ثم الجواب المركبة الثلاثة الالهية اخرى
 فيلزم تقدير امر رابع واهم جبر فيلزم او ان امور غير متناهية
 بلا خفاء لا يتبين ان الالهية بما ذلك التقدير امتناع فلو النفس
 نحو ادراك الالهية ولازمها معا قطعا وهو بمنزلة ادراك

او ان امور غير متناهية في الاستحالة لا تلتزم لزوم
 برهان لازم امتناع فلو النفس نحو او ان امور غير متناهية
 او ان امور غير متناهية في الاستحالة لا تلتزم لزوم
 فيمنع ولا يلزم منه ان كان المطابقة بدون الالتزام بل ان كان
 ومنع الخطا بالبرهان المتكامل الالهية في الالهية في ذلك فلو دليل هذا
 كلمة فيمكن في الالتزام بالبرهان في الجملة كما هو معلوم في التقدير
 والافاضة التي بها هو تحت العنصر منها فافهم ان ذلك
 لاجل الحق ان استخدام المطابقة الالتزام غير معلوم وهو
 واما ما يتبع الجواز المذكور في الاحتمال العقلي وجودا او عدمه
 كما هو المشهور واختار العرف في بعض تفاسير في استخدام
 التقدير استخدام الالهية في الحقيقة او في الحقيقة هذا عالم
 اما احدي الجانبين في حالة حال التقدير مع الالتزام في
 الاستخدام وعدم الالفهم لتعلم وتساوية الاحتمال المطابقة مع
 الالتزام في عدم الاستخدام محتمل مطلقا او كالتقدير الالتزام
 بالبرهان في الجملة او الجواب ان يكون من غير لازم لتعلم وتساوية

لا بد ان كان بمعنى الاحتمال العقلي وجودا او عدمه
 استخدام واما ان كان في بعضه عدمه وان كان
 بمعنى الاحتمال الذاتي وجودا او عدمه في العلم او في الحقيقة
 لم يتبين فيحتاج الى البيان والاثبات عند التمعن

الفاء الفصحى عند صاحب المفتاح هي التي حذف منها موقوف عليه
 مع كونه سببا للمعطوف من غير تقدير السبب فان لم يحذف
 المعطوف عليه لاسم فصحى فيجب ان كان المعطوف عليه
 سببا للمعطوف فيجب فاء السببية والافصح فاء التقيدية
 وان كان المعطوف عليه محذوف فاقول لم يكن سببا لاسم فصحى
 فصحى فيجب فاء السببية وانما سميت فصحى لانها
 تقيد عن حذف اي يراد عليه واما لانها تعرف الفصحى في
 يسر او بين غير فاحسب فصحى بالحق فيكون حذوف

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله تعالى

على انه لا يكون له معنى الا في قوله تعالى
 ويرد على هذا ما يرد على ذلك في قوله تعالى
 احالة قال الالتزام مع التضمن في قوله تعالى
 كما هو في المعنى هو ما ثبت بغير اللزوم عرف في الجملة
 كانه لفظ التضمن واما ما تقدم به عدم الاكتفاء باللفظ في الجملة
 واعتبار اللزوم في الجملة فلا يصح لتضمنه على امكن شهود سبعا
 لازم عقلا وهو ما وثقنا انما في انما التضمن لا في

على التضمن في قوله تعالى
 ويرد على هذا ما يرد على ذلك في قوله تعالى
 الالتزام مع التضمن في قوله تعالى
 كما هو في المعنى هو ما ثبت بغير اللزوم عرف في الجملة

التضمن لان قوله ما عدم الالتزام التضمن في الجملة
 يدل على ذلك ما خفاء في قوله تعالى
 على هذا على التضمن في قوله تعالى
 انما هذا التضمن في قوله تعالى
 امكن شهود سبعا
 سلم عدم استناد المطابقة الالتزام بل في التضمن
 وادع عليها على تقدير لزوم في الجملة بل في التضمن
 ان يكون في الجملة المركبة لوان في الجملة بل في التضمن

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله تعالى

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله تعالى

عقبة الا انه لا يكون له معنى الا في قوله تعالى
 افعية كما اورد في قوله تعالى
 في قوله تعالى
 الا في قوله تعالى
 هذه التضمن في قوله تعالى
 انه لا يصح في قوله تعالى
 والالتزام لا في قوله تعالى
 بمعنى الاحتمال العقلي كما هو المشهور في قوله تعالى
 في قوله تعالى

في قوله تعالى
 في قوله تعالى
 في قوله تعالى
 في قوله تعالى
 في قوله تعالى
 في قوله تعالى
 في قوله تعالى
 في قوله تعالى

في قوله تعالى
 في قوله تعالى
 في قوله تعالى
 في قوله تعالى
 في قوله تعالى
 في قوله تعالى
 في قوله تعالى
 في قوله تعالى

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ في قوله تعالى
 ويرد على هذا ما يرد على ذلك في قوله تعالى
 الالتزام مع التضمن في قوله تعالى
 كما هو في المعنى هو ما ثبت بغير اللزوم عرف في الجملة
 كانه لفظ التضمن واما ما تقدم به عدم الاكتفاء باللفظ في الجملة
 واعتبار اللزوم في الجملة فلا يصح لتضمنه على امكن شهود سبعا
 لازم عقلا وهو ما وثقنا انما في انما التضمن لا في

قائمة الموضوعات
وضعت لفهمنا
المعنى الموضوعات
الفرعية

۱۲۸۲
 ۱۲۸۳
 ۱۲۸۴
 ۱۲۸۵
 ۱۲۸۶
 ۱۲۸۷
 ۱۲۸۸
 ۱۲۸۹
 ۱۲۹۰
 ۱۲۹۱
 ۱۲۹۲
 ۱۲۹۳
 ۱۲۹۴
 ۱۲۹۵
 ۱۲۹۶
 ۱۲۹۷
 ۱۲۹۸
 ۱۲۹۹
 ۱۳۰۰
 ۱۳۰۱
 ۱۳۰۲
 ۱۳۰۳
 ۱۳۰۴
 ۱۳۰۵
 ۱۳۰۶
 ۱۳۰۷
 ۱۳۰۸
 ۱۳۰۹
 ۱۳۱۰
 ۱۳۱۱
 ۱۳۱۲
 ۱۳۱۳
 ۱۳۱۴
 ۱۳۱۵
 ۱۳۱۶
 ۱۳۱۷
 ۱۳۱۸
 ۱۳۱۹
 ۱۳۲۰
 ۱۳۲۱
 ۱۳۲۲
 ۱۳۲۳
 ۱۳۲۴
 ۱۳۲۵
 ۱۳۲۶
 ۱۳۲۷
 ۱۳۲۸
 ۱۳۲۹
 ۱۳۳۰
 ۱۳۳۱
 ۱۳۳۲
 ۱۳۳۳
 ۱۳۳۴
 ۱۳۳۵
 ۱۳۳۶
 ۱۳۳۷
 ۱۳۳۸
 ۱۳۳۹
 ۱۳۴۰
 ۱۳۴۱
 ۱۳۴۲
 ۱۳۴۳
 ۱۳۴۴
 ۱۳۴۵
 ۱۳۴۶
 ۱۳۴۷
 ۱۳۴۸
 ۱۳۴۹
 ۱۳۵۰
 ۱۳۵۱
 ۱۳۵۲
 ۱۳۵۳
 ۱۳۵۴
 ۱۳۵۵
 ۱۳۵۶
 ۱۳۵۷
 ۱۳۵۸
 ۱۳۵۹
 ۱۳۶۰
 ۱۳۶۱
 ۱۳۶۲
 ۱۳۶۳
 ۱۳۶۴
 ۱۳۶۵
 ۱۳۶۶
 ۱۳۶۷
 ۱۳۶۸
 ۱۳۶۹
 ۱۳۷۰
 ۱۳۷۱
 ۱۳۷۲
 ۱۳۷۳
 ۱۳۷۴
 ۱۳۷۵
 ۱۳۷۶
 ۱۳۷۷
 ۱۳۷۸
 ۱۳۷۹
 ۱۳۸۰
 ۱۳۸۱
 ۱۳۸۲
 ۱۳۸۳
 ۱۳۸۴
 ۱۳۸۵
 ۱۳۸۶
 ۱۳۸۷
 ۱۳۸۸
 ۱۳۸۹
 ۱۳۹۰
 ۱۳۹۱
 ۱۳۹۲
 ۱۳۹۳
 ۱۳۹۴
 ۱۳۹۵
 ۱۳۹۶
 ۱۳۹۷
 ۱۳۹۸
 ۱۳۹۹
 ۱۴۰۰
 ۱۴۰۱
 ۱۴۰۲
 ۱۴۰۳
 ۱۴۰۴
 ۱۴۰۵
 ۱۴۰۶
 ۱۴۰۷
 ۱۴۰۸
 ۱۴۰۹
 ۱۴۱۰
 ۱۴۱۱
 ۱۴۱۲
 ۱۴۱۳
 ۱۴۱۴
 ۱۴۱۵
 ۱۴۱۶
 ۱۴۱۷
 ۱۴۱۸
 ۱۴۱۹
 ۱۴۲۰
 ۱۴۲۱
 ۱۴۲۲
 ۱۴۲۳
 ۱۴۲۴
 ۱۴۲۵
 ۱۴۲۶
 ۱۴۲۷
 ۱۴۲۸
 ۱۴۲۹
 ۱۴۳۰
 ۱۴۳۱
 ۱۴۳۲
 ۱۴۳۳
 ۱۴۳۴
 ۱۴۳۵
 ۱۴۳۶
 ۱۴۳۷
 ۱۴۳۸
 ۱۴۳۹
 ۱۴۴۰
 ۱۴۴۱
 ۱۴۴۲
 ۱۴۴۳
 ۱۴۴۴
 ۱۴۴۵
 ۱۴۴۶
 ۱۴۴۷
 ۱۴۴۸
 ۱۴۴۹
 ۱۴۵۰
 ۱۴۵۱
 ۱۴۵۲
 ۱۴۵۳
 ۱۴۵۴
 ۱۴۵۵
 ۱۴۵۶
 ۱۴۵۷
 ۱۴۵۸
 ۱۴۵۹
 ۱۴۶۰
 ۱۴۶۱
 ۱۴۶۲
 ۱۴۶۳
 ۱۴۶۴
 ۱۴۶۵
 ۱۴۶۶
 ۱۴۶۷
 ۱۴۶۸
 ۱۴۶۹
 ۱۴۷۰
 ۱۴۷۱
 ۱۴۷۲
 ۱۴۷۳
 ۱۴۷۴
 ۱۴۷۵
 ۱۴۷۶
 ۱۴۷۷
 ۱۴۷۸
 ۱۴۷۹
 ۱۴۸۰
 ۱۴۸۱
 ۱۴۸۲
 ۱۴۸۳
 ۱۴۸۴
 ۱۴۸۵
 ۱۴۸۶
 ۱۴۸۷
 ۱۴۸۸
 ۱۴۸۹
 ۱۴۹۰
 ۱۴۹۱
 ۱۴۹۲
 ۱۴۹۳
 ۱۴۹۴
 ۱۴۹۵
 ۱۴۹۶
 ۱۴۹۷
 ۱۴۹۸
 ۱۴۹۹
 ۱۵۰۰
 ۱۵۰۱
 ۱۵۰۲
 ۱۵۰۳
 ۱۵۰۴
 ۱۵۰۵
 ۱۵۰۶
 ۱۵۰۷
 ۱۵۰۸
 ۱۵۰۹
 ۱۵۱۰
 ۱۵۱۱
 ۱۵۱۲
 ۱۵۱۳
 ۱۵۱۴
 ۱۵۱۵
 ۱۵۱۶
 ۱۵۱۷
 ۱۵۱۸
 ۱۵۱۹
 ۱۵۲۰
 ۱۵۲۱
 ۱۵۲۲
 ۱۵۲۳
 ۱۵۲۴
 ۱۵۲۵
 ۱۵۲۶
 ۱۵۲۷
 ۱۵۲۸
 ۱۵۲۹
 ۱۵۳۰
 ۱۵۳۱
 ۱۵۳۲
 ۱۵۳۳
 ۱۵۳۴
 ۱۵۳۵
 ۱۵۳۶
 ۱۵۳۷
 ۱۵۳۸
 ۱۵۳۹
 ۱۵۴۰
 ۱۵۴۱
 ۱۵۴۲
 ۱۵۴۳
 ۱۵۴۴
 ۱۵۴۵
 ۱۵۴۶
 ۱۵۴۷
 ۱۵۴۸
 ۱۵۴۹
 ۱۵۵۰
 ۱۵۵۱
 ۱۵۵۲
 ۱۵۵۳
 ۱۵۵۴
 ۱۵۵۵
 ۱۵۵۶
 ۱۵۵۷
 ۱۵۵۸
 ۱۵۵۹
 ۱۵۶۰
 ۱۵۶۱
 ۱۵۶۲
 ۱۵۶۳
 ۱۵۶۴
 ۱۵۶۵
 ۱۵۶۶
 ۱۵۶۷
 ۱۵۶۸
 ۱۵۶۹
 ۱۵۷۰
 ۱۵۷۱
 ۱۵۷۲
 ۱۵۷۳
 ۱۵۷۴
 ۱۵۷۵
 ۱۵۷۶
 ۱۵۷۷
 ۱۵۷۸
 ۱۵۷۹
 ۱۵۸۰
 ۱۵۸۱
 ۱۵۸۲
 ۱۵۸۳
 ۱۵۸۴
 ۱۵۸۵
 ۱۵۸۶
 ۱۵۸۷
 ۱۵۸۸
 ۱۵۸۹
 ۱۵۹۰
 ۱۵۹۱
 ۱۵۹۲
 ۱۵۹۳
 ۱۵۹۴
 ۱۵۹۵
 ۱۵۹۶

[illegible]

الجارية على سبيل السلب الخ وكنه ان يروى بالاول الى الجارية
 وبان السلب الخ على ان يكون التقابل بينهما باعتبار قيد
 الحسية او الاستحالة في اجتماع الافراد والتكليف في لفظ واحد
 باعتبار معنى دقيق ومعنى مجازي كالا سنى في اجتماعهما
 لفظ واحد باعتبار معنيين دقيقين كخارج عبدة اضافة
 على والميو ان طلق فيهما على ما مر الاول الى
 الكلام الثاني على السلب الخ في قيد هذا القيد ومعنى ان الكلام
 الاول اظهره الى الكلام الثاني في علم ان تعريف التركيب على ما وقع في
 العلم الاول في التعليم الاول ان التركيب لفظي بدو في معنى
 والمفرد لفظ لا بد من جزئية في معنى واعتمد في معنى المنطقيين
 بان التوفيق مشتق من طراد او ملك بمنزلة على
 فانه وضع هذه الاشكال قيد افيها وتار التركيب بدو في جزئية
 على معنى هو جزئية في المفرد والمفرد ليس كذلك اجاب الشيخ في فهم محدود
 في الشفا بان الدلالة تابعة للقيد فلا يصح ان على عبدة على
 انه بدل جزئية على معنى بل كل جزئية عند قصد مفاد العلم كمنه

الجزئية زائدة فلا يتحقق الا ملك الزيادة للتبعية للشيء في كل نظر اما
 في الجواب فلان القول بتبعية الدلالة للقيد بين البطلان لان
 الدلالة على ما عرفنا الشيخ في الشفا في غير من المنطقيين
 هي كما كانت في منعت التفت البعد التفت الامتناع اخر العلاقة
 بينهما وهذا المعنى لا يتحقق القيد بل يكفي فيه ثبوت العلاقة
 في نفس الامر وان لم يكن مشعرا بها كما هو المشعر له بعد ان
 السليم مع انه يرد على هذا خروج التركيب قبل قصد معانيها عن
 تعريف التركيب وهو فعل ما في تعريف المفرد ان اريد الدلالة بانفسه
 وذلك بعيد جدا ان اريد ملازمة الدلالة فالقيد بتبعية
 الدلالة للقيد لا يجدى نقضا في دفع الشك في تعريفه على الاصح
 ان مراد الاول اختيار التركيبات والمفردات قبل قصد معانيها
 ليست بتركيبات ومفردات لعدم كونها الفاظا بناء على اشتراط
 القصد في الدلالة في مطلق اللفظ على ما عرفت في الشيخ في الشفا
 لكن هذا البعد في نفس الامر زيادة في قيد الجزئية فلانها غير حاسمة
 لاوه الشيعة في الورد والاشكال بعيد الله البعد في علمه

في الاعتراض في الزيادة
 وجواب الشيخ في الشفا
 الاعتراض في

على المسند اليه بدونه المسند في المسند على انتظام الخطوط
 ذكر المسند والاسكوت على المسند بدونه المسند اليه
 اسند على انتظام الخطوط ذكر المسند اليه في تمام زيد وفرب
 عموده يقيم زيد ولا يفرق **ع** مولا اسكوت لا اسند على
 انتظام المسند اليه لا المسند بخلاف غلام زيد ورجل فاضل وغيرهما
 من المركبات الناقصة فان اسكوت عليها لاسكوت على المسند
 اليه بدونه المسند او على المسند بدونه المسند اليه في اسند على
 انتظام مديهما ولا يبعد بينهما الشيب في قبول الخطوط واما
 ان لا يكون اسكوت عليه فبالا لخطوط الجيوب كخط اسكوت
 على المسند اليه بدونه المسند وعكسهما انتدبير لا يوجب الا
 قول او كما اسكوت على الادوات وكان في ذلك لاحتراز غير الربط
 المركبة على ليس هو فانه كالمركبة اسكوت عليه لاسكوت على المسند اليه
 بدونه المسند وعكسها لاسكوت على الربط بدونه المسند اليه
 والمسند يكون بدونه على اسكوت على الربط وان لم يكن اسكوت
 على المسند اليه المسند كونه لاسكوت على مديهما في اسند على

في اسند على انتظام مديهما او في الخطوط الجيوب وكذا غيرها
 من الفضلات فاما في الاسكوت على الربط او غيرهما مع
 ان الخط على هذا ان يفرق لاسكوت على الربط بدونه المسند
 والمسند اليه فالا ان لا يكتفى بذكر اسكوت عليها كما هو المشهور
 بل لو اكتفى بذكر اسكوتين كلف اذا اسكوت على كل واحد منهما
 مثل اسكوت على الاخرى ان اسكوت على الربط مثل اسكوت
 على مديهما لا يقال لو اكتفى بذكر اسكوت على المسند اليه وخط في زيد
 المركبات اسم المسند اليه المركبة ان تقول لو اكتفى بذكر اسكوت على المسند
 وخط في المركبة ان تقول لا متاع تشييبه بنف لان تعد المسند
 اليه المسند اذا ممدودة اسكوت على كل مسند اليه كالمركبة
 على مسند اليه او كذا اسكوت على كل مسند اخر فلا اشكال
قوله وهو انهم العاقداء الكاذب عدل غير التوفيق
 المشهور وهو ما يجمل الصدق والكذب لا اورده عليه لا يصدق
 مما شئ من الاخبار يجب النظر او اريد بالاولى اصله من ان اصله
 المكان ولم لاقتل ضايعا فصرح بكلمة او ممدودة لانتظام الربط

كالاسكوت على مسند

وروى ذلك الاشكال اذا امكن دفعه عن الترتيب المستند
 بوجه واحد كما استند بين المحققين وهو عدم
 على الجواز الصريح بالنظر في المصداق المركب التام وما يميزه قطع
 التعلق بجميع الامور الخارجية عنها كصفة صفة التعلق بالامر
 غير صفة التعلق بالغير وهو وقوع شئ تحت شئ او لا وقوعه
 او عاناه الحيات ووقوع اتصال قضية بقضية او لا وقوعه
 او عاناه المتصلات ووقوع اتصال قضية غير قضية الا وقوعه
 او عاناه المتصلات وما به الامور والنهي فبما هي التراتيبات
 ومن السبيل ان كل خبر فائده الصدق والكذب عند العقل بالنظر
 في ما هو ما به كذا لاثباته ونائبها ان كل اتصال الصدق والكذب
 على انهما كجانبين للامر لا به المركب التام بل مجردة عن جميع خصوصيات
 على ما عرفت وتكون من جنس مناهي الى صرح ان الخبر يمكن
 ان يكون صدق وكذب معا وتوابعها افراد متعدده كلفان الا
 ونائبها ان كل اتصال الصدق والكذب على انهما كجانبين للامر
 لا به المركب التام بل مجردة عن جميع خصوصياتها على ما عرفت وتكون من جنس

ب
 بان يكون في ما يصدق عليه الماهية
 صادقة نفس الامر وصادقة ما يصدق
 عليه الماهية كما في ما يصدق عليه انه
 ممكن الصدق والكذب كجانبين لنفس الامر
 بالنظر الى هذين الطرفين

من فروق منها الى صرح ان كل خبر يمكن ان يكون صدق
 وكذب معا ولو بافتراض تعدد كلفان الاشكال الثاني ان
 لكل الاتصال على الاطلاق التام الخاص العام القيد في الوجود
 ان لا يكون ذاته مقتضية لوجود صدق ولا عدم صدق ولا وجود
 كذب ولا عدم كذب او لا يكون ذاته مقتضية لعدم صدق ولا عدم
 كذب ومن الجائز ان يكون عدم الصدق في الاخبار الكاذبة تامة
 غوام خارجة عن انما وكذا عدم الكذب في الاخبار الصادقة كلفان
 لان ثبوتات هي الخبر التام في ترتيب الخبر لان المقسم
 معتبره مفهومات الاتمام والافراد غير الابطال بل بان الصدق
 والكذب فيها بناء على انما او صدق الخبر وكذب خبره كما لو كان قاطعا
 او اما الحكم بان الصدق والكذب من خواص الخبر في اشتراطها
 بينهما فلهذا هو الاقتصار في معنى سلبها عن الخبر وما
 هو مداره انما انهما نقصان باطن صفة كسوف ولا جلتا
 على غيرهما اصلا لا في عرف عام ولا خاص كما في حقيقة الصدق والخبر واما الابطال
 فانما هي واسطة في اثبات الصدق والكذب بالخبر لا واسطة في الوجود

لحي اذا الصدق مطابقة الخبر للواقع وعدم مطابقة له نعم هي ^{سابقة}
 في الوجود للمطابقة والامتناع للخبر عما لا يلحقه وبينها بون
 بعيد جدا انما التفسير في الوجود الاول ^{ان الصدق والكذب}
 اللذين هما صفتا الكلام مع ان في الشبهة مطابقة الخبر للواقع
 وعدم مطابقة له قد مر ما في توحيد الخبر يستلزم الدور ويكون
 اقصا لوجوده اقصا بان تفسير الصدق والكذب بهما لفظا ^{تفسير}
 او توحيد الخبر بالصدق والكذب لفظا وتبهي في ثنائيهما ان
 تفسير الصدق والكذب بهما ^{بلفظ} بمطابقة الحكم للواقع وعدم مطابقة
 له بقرينة المقام وناكشها ان يحمل الصدق والكذب بهما على
 ما هو صفة التكليم وهذا الاخبار عن الشيء على ما هو عليه في الواقع
 والافاضة عن الشيء على ما هو عليه فيه بان يكون صفة التام
 بهما وصفا جارا للمفعل اى الصادق ناكشا اى الكاذب فانه
 مزج في هو فانه انما لم يذكر اقم الانشئة مع انها مذكورة في
 سائر الكتب لعدم الالتماس ثبوت الاول او فخر لا فان وانه
 مقصود التعلق بمصدر الصدق الى المصدر المقصود لا

لا بد لا بد من عماشى منها الجاني اكر بان نفس الفوقانها ميلان

على الموصى الى نفسه فليكن المركب التام فان الحيز منه يدعى

الموصل الى التعديق والى المكين للخياف ام في المشهور لم يذكر

لهم فلو ان كان الشا فبيد الاول المفسر القيد

وارادوا به ما نقل الاستزكاج بصدق اولي المقصود

اولا بهم والاقبال ليشركهم عند مذبحه وارجل فاضله

اسماء فاضلة او ماشية و زبدة الكايب اعين جارية و كالا
بالقوة

نوع وغيره من الحركات التقييدية والحوادث بالاول والآخر

حسب المرتبة بحسب اللفظ المشتمل ما قدم فيه التقييد على المقيد

کتاب مشاب و کتب فی الفقه و الفروع و الفقه

داستان شهاب فیض العرب سما خدیو اکو فیضی و فیضی

وکیا جاؤ تو عمر اصرار نہ کیا جا، بکرو و نظایر وہاں نہ لکھو

انفاق لان هذه المعاملات المتعددة في دولهم عليها المصارف

فقطاً گفتا متافرة فرمود اهلما رتبه و مرتبه را بپیمان ما

فِيمَا بَيْنَهُمْ حُرُوفُ الْبَقِيدِ فِي الْأَفْأَانِ وَالْقَصِيقِ مُنْقَطِعٌ فِي الْمَلِكِ

قد علم زيد وجدا فاضل ما ينيل الا
 والنقص في قوله وان ضاعك وما يحسنه
 الكبر في قوله وفيه الكاتب وعين فانية
 وان ان نوع ما ينيل الا بهام والاضمار العقلي والنقص في
 قوله وان ضاعك وما يحسنه

قوله وان، فضاك وما سأل آه، ان رقة الخطبة ان
القيء المحض للمفهوم لا يلزم ان يكون مساويا لكون مساويا
للاشترال كجيب المعلوم لان ما صدق عليه الاشترال مع مفهوم
الحيوان الناطق لانه قبل تبيين القيد بين عام من الفضاك
وغيره فاذا قيدت قل اشترال مفهوم محمود ومنه الى الابد

اور من تمام خود را خراب
در کمال جاود و با عدل فزون
انسانان و داخل در القوس صفت
و انسانی جلی

بأشياء هذه المركبات التقيدية وتدل على غيرهما كقوله ضربا باليد
 الخاضعة لذلك كما لا يخفى. أو غيره أي غير التقييد في
 بعض الأحيان فربما تولى ما نام واما فصل قول تقييد أو غيره بان
 هذا ان يعدل ما مركب نام واما مركب ناقص مركب تقييد أو
 مركب غير تقييد لان اسمي الاقلام المذكورة هي هذه المركبات
 واما هذه التقييدات في الاسامي غير ثابتة في عبارة المصنفين
 ولا فلهذا انها لا توافق اللغة بهذا الوجه كذا ان يكون ذلك بهذه
 الاثنا فاما باعتبار ما فيها الاصطلاحية اللغوية لا باعتبار ما فيها
 الاسمية الاصطلاحية فتبينها على ظهور وجه التسمية في النسبة
 بينها مما يحتمل انهم كفوا ما يتصرفون في الاسامي باعتبار ما فيها
 كقوله لان كل بابا الفصيل ^{وهو ان تارة فابوبكر في الاصل بمعنى والد الفصيل} والحق في بعض النسخ
 الدلالة على مجاز معناه فلهذا فباعتبار في كل فصيل في القبول
 المعبرة في ترتيبها كركب يحصل للمؤلف قسم المشهور ان اقام
 الى صلة ترتب تلك القبول اربعة ما لم يكن له جزء كقوله الاستفهام
 وما كان له جزء كالمسألة والاشارة وما كان له جزء والى كذا في الاول

انهم

مدلول ليس جزء للمعنى المقصود من الكل كقوله على ما كان له جزء
 والى على جزء المعنى المقصود من الكل كقوله ليست والاشارة على
 كذا في الاول انما يطلق على اشياء في والحق ان الاقلام سبعة
 اذ الراجح ان لفظها هو الجزء المتركب في السبع على المشهور وحينئذ
 وح ما لم يكن جزء من السبع يتناول قسمين وانما لم يكن
 مدلول جزء جزء المعنى المقصود من الكل يتناول في ما ادعى
 ما كان مع الكل بطلا لاجل كونه لفظا لفظا وانما لم يكن
 معنى الكل مركبا لكن ليس مدلول الجزء معناه احلا سواء
 كان فاجتماعه كجزال وغزاة عنه كما مركب من المترادفين
 على تقدير كونه مفردا كما يدل عليه الكلام المحقق في بعض
 تصنيفاته ونحو ذلك ما كان مدلول جزء جزء بعض معاني الكلام
 كقوله لاشارة المقصود كقوله على في تفسير الاقلام ان الهمزة
 التنوين عند التفسير سبعة والقول بان هذه الاقلام الثلاثة
 مندرجة في قسمين من الاربعة الاولى لا يكون تغاير موجب
 كلامهم في الخلق ان القوم في تفسير الاقلام على ما حصل في قبور

احد ما كذا في الاستفهام والثاني كقوله لا في بعض النسخ
 على الزمان وحيث وجدت على حديث والاشارة والاشارة
 على فضاء ما مستوحش ما ملأ رب السبع حكمة

التعريف الالائي الكثرة بثلثة اقلام منها برهنين على ما لا يخفى
 واعلم ان التفسير يزعم على اربعة الدلالة الوصفية المعبرة بالحوادث
 كما هو المتبادر في دلائل الانطباعية وجود اللاقطات وصفية
 برهنية ودلائل حروف المعاني على الاعداد غير معتبرة في الحوادث
 والالام بغيره فيكون له حيز لم يكن له دلائل عقلية او وصفية
 بعدية الالام بغيره ان يليات فاعرف ذلك **قوله** ان يستعمل
 ان في الدلالة الالائية الظاهر ان الالام باستقلال المعنى في الملاحظة
 ان لا يكون ملاحظة تابعة للملاحظة الغير آله لتعرف حالها
 معاد الاوقات وحاصلها ان لا يكون للملاحظة واسطة في ظهور
 وان كان ملاحظة الغير واسطة في ظهورها لا يكون
 للملاحظة الغير مفرقة ملاحظة بان يكون واسطة في ظهورها
 في الاوقات في توحيد الاسم الاسماء التي مدلولها معناها متطابقة
 كالنفس العقل وغيرها ودخلت في توحيد الادوات الالام لان
 ملاحظة المعاني في حيزها هو معناه في الاسماء وكلها معانيها
 توحيدها معانيها لا يتوقف ملاحظتها بغير الوجود على ملاحظة

على ملاحظة الغير وان كانت ملاحظتها بغيره في توحيدها
 على ملاحظة الغير فكلها معاد الاوقات توحيدها معانيها
 ثم بحث وهو انه ان اراد بالدلالة الدلالة المطابقة وبالقياس الى
 المطابق كما هو المتبادر فثبت الكلمة غير توحيدها عدم استقلالها
 في الدلالة المطابقة لعدم استقلال معناها المطابق في الملاحظة
 ضرورة انه مركب من الحدث والزمان والنسبة الى الفاعل وهي
 غير مستقلة بالقدمية والمركبة من المستقل وغير المستقل غير مستقلة
 قطعاً وان اراد بها اعم من الدلالة المطابقة والمعنى المطابق
 فثبت غير توحيد الادوات الكلمات الوجودية وهي الافعال
 الناقصة لاستقلالها في الدلالة الوصفية لاستقلال
 معناها الوصفية وهو الزمان معانيها ادوات عند الناطقين
 كما هو المشهور وسيصحح بالبحث في غير مطلق الادوات
 لاستقلالها في الدلالة الالائية لاستقلال معناها الالائية
 الاقدام وهو المطلق الاجالي في الملاحظة فكل الادوات يتوقف
 توحيدها على الادوات طرودا وعكس ومعنى الثاني توحيد الكلمة

توحيد الادوات يستلزم توحيد الكلمات على توحيد الادوات
 طرودا وعكس الثاني يتوقف توحيدها على توحيد الادوات
 طرودا وتوحيد الادوات على توحيدها طرودا وعكس

في قوله لا بد ان يكون
 في قوله لا بد ان يكون
 في قوله لا بد ان يكون
 في قوله لا بد ان يكون

والادوات وتوابع الاسم والادوات ايها الذي ينبغي ان يكون
 الشق الثاني ومنع استعمال الادوات في الدلالة النفسية
 والاعتراضية بناء على ان المراد باستعمال الدلالة والدلول
 في الملاحظة صلاحية الدلول بما يجب رتبة الدلالة كونه مخبرا
 ان سنده ليس الزمان والمتعلق الراجح الى الله ان يدل عليها
 الادوات صالحة لذلك عند دلالتها عليها كما لا يخفى على المتأمل
 التعارض مع ان دلالة الاداة على المتعلق الراجح الى التعارض فيه
 المنع كدلالة المتعلق التفسير والتحقيق ان الكلمات الوجودية
 وان كانت عند بعض المنطقيين دافعة في الادوات كنعناء
 عند بعضهم واخلة في الكلمة هو المنع عند البعض ما صرح به
 بعض فسانه **قوله** ان يكون نوع تلك الهيئة الى بناء دونه
 ان الدلالة على الازمنة هو المفهوم الكلم المشترك بين تلك
 البينات كعدم الهيئة الفعل الفاعل مثلا لو ضربه اريد في الازمنة
 الثلاثة ومنها تخفيا كوضع المادة والآلة ان الدلالة على
 غير واحد من افراد ذلك المفهوم كوضع كل واحد منها بازاره مما قد

قياس وضع الالفاظ المتفرقة وضمانها بما فيكون هيئة الكلمة
 مستقر في الدلالة بالوضع على الازمنة كذا لا مطلقا بل
 لحقتها في مادة موضوع متصرف فيها لئلا ينتقض بنية
 جبروتها كمنه وكان الازمنة المتصرفات لم تزد
 وتشتبه بوجها وتكبر او تنقصا وتغيث وضما بالكلية الى
 غير ذلك والآن لم يرد بنية جبروتها في التصرف تشبه بوجها
 ولو اتفق بهذا القيد كلفنا انما قيل بشرط كونها في مادة موقوفة
 للحد في الازمنة في نفس كل كرم بعد انما يعلم ان حركة آخر
 اللفظ لا بد من طاعة الهيئة على ما هو جوابه واعلم ان القول باستقلال
 هيئة الكلمة في الدلالة على الازمنة مع القيد في الذكر رب
 منقذ من الاعمال المنسوبة بغير الزمان كاعمال المقاربة كونه
 وكادو صيغ العقود كبيت واشتريت فلا يبعد ان عليها
 توابع الكلمة مع انها صلت قطعا ويمكن دفعه بانه يكون ان يكون
 استعمالها في المعاني الجردة غير الزمان على سبيل المجاز لا سيما
 وذلك ما يتبع في دلالتها على الزمان وضمانها لو كانت متعلقة



قوله على ما استشهد به وتلخص فيه ان هذا الاستدلال مبني على مقدماتين احدهما انه اختلاف الصفات مستلزم اختلاف الزمان
وان اتخذ المادة وهي ثابتة قطعاً فان امثلة الباقية متغيرة للتعامل وانفساً من مادة واحدة فبذلك الصفات معاً والزمان فيها
وكذا الحال في امثلة المضارع وتغيره وايضا الامر والنهي فبذلك لا زمان والثانية ان اتحاد الصفات مستلزم اتحاد الزمان
وان اختلفت المادة وهي ثابتة بالكلية لان المضارع مشترك بين كل الصفات في زمان واحد واستقبال على انه يجب ان يكون مشتركاً في الزمان

ثم السام المستشهد على الزمان المثلث المعاد لا يصح دفع التعقيد
المثلث مثل اعتبار اصل الوضع في استقلال الدلالة وانما ذلك
القول مقتضى سائر الافعال لان الالف في لفظ المثلث في الالف
وهو الالف فان يكون ثلثاً كما كان معانيها في الالف في الالف
بينها مع ان دلالة الالف على الزمان ليست باستقلال الالف بل بكونها
المادة الالف لان الالف بعد تسليم كونها لفظاً عند فهم ان المراد بالاستقلال
هيئة اللفظ في الدلالة على احد الازمنة اعني استقلال هيئة اللفظ
ذلك اللفظ او هيئة مفردة فيها كونه بعد غير اللفظ او هيئة
عليك ان القول باستقلال هيئة الكلمة في الدلالة على الزمان

مبنى على ما استشهد به بعضهم في بيان الدلالة وانما تعليل ذلك
فبانه ليس هذا بعد لابر العدول عنه لعل بان يقال الدلالة على اللفظ في الالف
على احد الازمنة الثلثة في الكلمة هو مجموع المادة والهيئة واما وجود الالف
او ادبها بغير هيئة في تنوعها بغير هيئة المراد باحد الازمنة فالدلالة على الالف
الثلثة اعني مطلق اللفظ والحال والاستقبال هو اعتبار الالف في الالف
في هذا المقام وعلى هذا الاشكال باسبغ ولا يخل زمان وامس هو الالف في الالف

في هذا المقام وعلى هذا الاشكال باسبغ ولا يخل زمان وامس هو الالف في الالف
في هذا المقام وعلى هذا الاشكال باسبغ ولا يخل زمان وامس هو الالف في الالف

على ما استشهد به بعضهم بان
على تنوع اللفظ باللفظ لا باللفظ في الالف في الالف
الزمان عند اتحاد الهيئة ومنه اختلاف الالف في الالف
ان يكون الالف مستقلة في الدلالة على الزمان كما ان
بغير مادة الكلمة دالة على الزمان وتكون الالف
مطلقاً تلك الدلالة فافهم

وامس وعذو غبوق وصبح ونظائر ما كانت لهم بعضهم يورد
ان تعريف الكلمة بهذا التوجيه غير متحقق بلغة العرب كما يقتضيه
محمود نظر الفهم ولا يتحقق بغير آية في لغة بلغة العرب
الاول واليه لا يتوجه على هذا التوجيه السوء البراهم تركيب الكلمة
مع كونها زان في المفرد ولا يكتفي بالزيادة في الترتيب في الجمع
في تنوعها كبره المفرد بل ان التوجيه الاول كما سبق الاشارة
اليه نعم تبيح على هذا التوجيه الاشكال بغير هو الذي لا يخل
لكل واحد من الازمنة الثلثة في قول اللفظ العام للمفرد
الحاصل باسم موضوع بوضوح الالف في الالف في الالف
عاماً للمفرد في العام ويمكن دفعها بان الكلام ههنا مبني على
كون الالف في الالف في الالف في الالف في الالف
الكلمة بغير الاستقالية في تنوعها بل على كلام البعض
فيما بعده القسم ههنا هو المفرد الذي شاع استقالاته في الالف
فلا اشكال في الاشياء ههنا استقالاته في الالف في الالف
وقيد الدلالة بالهيئة كما ينبغي لاف في الالف في الالف

لمع

الزمان بل كلف الزمان فالزمان عليه واقع للشيء لا
 اخترازي كما حققه الرازي في شرح الشبهة وهو منج
 على كل قول بهية على استقلال البية وقد عرفت انه لا حاجة
 اليه بل يلزم حمل على فعلية البية ولا بد له من تعيين الزمان
 الدال على كونه احد الازمنة الا مثله ما فيها والاول مستقبا لا
 هو المتبادر لا خبايا مثل زمان واسر وغدة نظيرها مع انه على
 الاحتمال الاول البية يحتاج الى ذلك التعيين للاخترازي
 عن اسم الزمان لان هيتما مستقلة في الدلالة على الزمان شيئا
 له وادان كاللكن الا اننا لا ندر على احد الازمنة الثلاثة بل ان
 الكلمة على ما بين في محل وان كان محل مناقضة واما قوله
 عن قيد الاخترازي فندار ان الدلالة لا حاجة مع قيد الدلالة
 باستقلال البية على الزمان الا ذلك الاخترازي المذكور في قوله
 اني للفصل هو المشهور فيه ان كلام قليل الجواب ولا يذهب
 الواقع الا وجوب الجمع بينهما لا الاخترازي بالزمان لازم
 لدلالة البية على كونه في بينهما **قوله** بدليل فيها الكمال

الكمال الوجودية الى كونه ان ادراجها في الاداة يوجب اشتغالها
 بها وتمازيا بايديها على ما عرفت سابقا من خلاف ما هو في المص
 في بعض تفاسيده وبقية قوله ونسبها الى الافعال كسبها الاداة
 الى الاسماء يدل على عدم ادراجها فيها كما لا يخفى **قوله**
 بل على كونه شيئا لم يذكر ان لم يذكر بعد هذه عبارة الشبهة الثانية
 وقوله المحقق الشيرازي حاشية المحقق بان قوله لم يذكر **بعد**
 لم يذكر ما دام لم يذكر ان ذلك يكون واقعا في مفهومه يعني ان المراد
 ان ذكر الشيء الثاني بعد ذكره وان كان تعمله قبل تعمله
 ضرورة ان تعمله في النسبة متقدم على تعمله في الخارج عن
 مفهومه الذي هو النسبة وانت تعلم ان ذكر الشيء الثاني لا يلزم
 تأخره عن ذكره ان لم يكن بل قد يتقدم عليه كونه كذا فغير ان كنت اللام
 الا ان يراد اننا ذكر الشيء او سلبه لمعية العقلية سواء كان
 متقدما عليه ام متاخر عنه بناء على ان المتقدم وجوده في مفهومه
 متبعا على الواقع فيه وبين كان ان ذلك لا يتناول على كونه شيئا
 شيئا هو المذكور في مقدماته وادخل في مفهومه هو الذي هو

فجعل على النماذج حقيقة فانهم **فلا** يتبع افرادها الى النماذج
الا انه لا يتبع جعل الادوات فحينئذ اعنا او بها وعلما وفتح
للام الكاشية في توريث الادوات وفتح لا بنا لا يستلزم بقولنا
ان يتغير بها الى لانها عند اقتضاها متعلقة بها لا يتبع كونها متغيرا
عنها او بها وعلما بل يتبع من تلك المتعلقة كقوله زيد
في الادوات زيد كان ابوه قائما وعلما به ان هذا عدم استثناء قوله
فيتم في ان يتغير بها او عنها وقوله يتغير بها او لا يتغير بها
يلتزم جعل كل من الادواتين متغيرا او متغيرا حالاً او مائلاً متغيرا
الصفة لتفسيرها بتوريثها ويجوز في ثبوتها الى ان وصف
الفاظ الادوات يكون متغيرا عنها او بها فكلما هم ناهيها بغير
معانيها المقيدة ومنها مع قطع النظر عن صحتها لانها
تتغير في الاشكال المتغير على توريث الادوات والاسم طرأ اليك
ببشر اللفظ المتعلق بالبرزخية في ذلك ضربا وحرزها وحرزها
وحرزها وعلما لك وعلما في الآحادية في ذلك لا يتكلم بها
المشهور اعلم ان الهمزة في هذه ان المركبة في اللفظ المستعمل وغير

وغير المستعمل غير مستعمل فكيف يتبع كون معنى الاداة جزءا
للمركبة وعلما بان المركبة في اللفظ المستعمل وغير المستعمل ان يكون غير
مستعمل ان المركبة عدم استعملها في تلك الجزاء الغير المستعمل بغير
الجزء المستعمل فقط وتبعه في الملاحظة كما يتبع معنى الفعل كركبة
الحركة والنسبة ان جزء اللفظ عمل بغيره في الملاحظة واما اذا كان
عدم استعملها بغير تبعية في الملاحظة للجزء المستعمل المتكلم ففقا
فهو مستعمل كركبة المستعمل كركبة الاداة وعلما بها جيبا
والعلامة في توريثها ان في الهمزة في قوله وعلما بالاسم
نسبة كركبة في الاداة ان يتغير بغيره وعلما في النماذج غير المتغير
بل اسم بغيره ان استعمل في اللفظ في الجازم وعلما بالاسم
الادوية اصلها ان هو على اللفظ الحقيقي في المشهور
تفسير اللفظ المورث ان يكون في اللفظ ان اللفظ عطف
على قوله في تفسير المورث ان استعمل في اللفظ في اللفظ
للمورث ان اللفظ في اللفظ على قوله ان اللفظ في اللفظ
على جزء اللفظ في تفسير اللفظ المورث وعلما بالاسم في اللفظ

التي هي عند المحققين فهي القياس لا معانيها الشبهة واخذ
 في تخرج العلم قطعا ما ذكره في الجواب وانه من معانيها كثيرة
 وان كان واحدا وضعها اعداد في غير اقلية فيما في معناه البشرية
 لانها لو لم تكن اقلية فيما في معناه لكانت داخل في ان كانت
 مع انها ليست مشتركة كانت لعدم تعدد الوضع فيها ولا متحدة
 ولا مع المتباين والميزات وهو فاعلم انه لا بد ان يجرى في المعنى
 على ان في المعنى المتباين المتباين والتفريق بالاعلام المشتركة
 وغير ما علمنا في قوله في هذه الا ان في ما يقابلها واحد
 واحد من معانيها الكثيرة فيما في معناه وفي العلم اذا كان
 مشتركاً في جملته ان اراد بان في المعنى ما يتبع ومنه وهو التفريق
 في فروع الاعلام المشتركة في توينه ان اراد بان في المعنى ^{بما يكون} (معينان)
 البعد والتفريق في قول هذه الا ان في فروعها انما الجواب في ان
 البعد في الاعمال في فروعها فروعها وانما الجواب في ان
 اسمها في ان جازت استعملها حقيقة في المعنى الكلية
 لكنها مستعملان في المعنى البعدي الشبهة فيستحق التوزيعها

بهما بالقياس الى انك المعنى قطعاً فظهر ان الجواب الحق ما ذكره قوله
 والاول في الجواب هو القول والعلم في الجواب ان العلم
 انه في يرد التفريق في المعنى في المعنى في الجواب واحد من معانيها
 الشبهة في توينه العلم كذا كذا في التفريق بها باعبار عدة
 في معانيها مطلقاً على تفريق المعنى فاعلم ان العلم لا اعتباراً في
 في كثير المعنى مع انها ليست مشتركة ولا متحدة ولا حقيقة ولا
 مجازاً او متبايناً كانت داخل في معنى المعنى باعتبار وحدة معناه
 بذكره في قوله في العلم المتوالي او المشتركة والكل يعا
 وان كانت داخل في كثير المعنى كما هو الغايه في قوله في
 او المنقول في الحقيقة والمجاز والكل يعا والجواب في الجواب
 في الاول ويجوز ان يجاب عنها بان المراد بالعلم هو العلم
 من العلم ما في حكمه في شئ من هذه المعنى في الواقع المشتركة
 اعني المشتركة في حكمه في تعدد معناه في المعنى في الجواب
 نقل وح لا يغير في قول هو والتفريق الاول في توينه العلم هو
 التفريق الثاني في توينه المشتركة كذا بعيداً ثم في قوله

اصطلاح ارباب المعاد.

فمنه باللفظ الدال على البراهنة ما تحت
 من صدره لغة لغة تعال سنة واحدة

بفتح التقديم بالذات اعني العلية والاولية بفتح الالف
 في نقل النقل والاشارة بفتح الالف في نقل النقل
 بالاسم الا الشبه والعلم والحق بالاولين منها لا
 الثالث سبهم الشافعي في نقل النقل الاول اعني سبهم
 فلو اعتبر غير النقلات كان عليه في نقل النقل
 ولو لا هذا استخدام بفتح الباء والحق باللام
 عليه ان يترك الاولية اعني ما قبل ان استخدام
 الاولية فلا خلاف استخدام الاولية لها فانه ان ارد
 بالاولية في جميع الوجوه فالاشارة لاستخدامها وان
 اريد الاولية بوجه ما استخدام الاولية على ما اعني
 اي ان يترك الاولية في جميع الوجوه فالاشارة لاستخدامها وان
 ان لا يكون النقل متخللا بين اوضاعها فاحصل ان النقل
 اليه متفرع بازاءه وان مقدور لم يتخلل النقل بينهما
 بالاسم اليها وان كان هذا النقل متفرعا او متخللا
 بينهما فيكون متفرعا بالاسم اليها حقيقة وهي زافاة

[illegible]

[illegible][illegible]

هذا هو المقصود من المقابلة ان التمثيل بجبل من اجوت وعنفاء ومثاليها في القسم الثاني انما هو ليدرك من
اصلا الفعل لا يصح بها لانها ما يجتهد وجودها في الماضي والمستقبل او في الزمان الحال لكن
في بعض المواضع البعيدة فلا يصح التمثيل بها في القسم الثاني اجبت عنها بان القسم
القسم صفتها في هذه المناقشة مع ضعفها من جهة بان ظاهر الحال عدم وجود
العنفاء وجبل من اجوت ومثاليها خلاف الظنون لان الظنون عدمها في الدنيا
المذكورين على ما لا يخفى واعلم ان بين التمثيلين يكون
عكس ما في القسم الثاني في التمثيلين في اجوت ومثاليها
واما ما في القسم الثاني من اجوت ومثاليها في الماضي والمستقبل
او في بعض المواضع البعيدة فلا يصح التمثيل بها في القسم الثاني
وله حكمه في حقيقة عدم المناقشة مع ضعفها لان كمالها
بكنية وجود الوصف في المناقشة في جبل من اجوت ومثاليها
من جهة بان الظن كذا في معنى المثال لا في وجود
العنفاء وجبل من اجوت ومثاليها في الماضي والمستقبل
الظنون على انه يمكن تقييدها بغير شئ وجودها في الماضي
في القسم الثاني من اجوت ومثاليها في الماضي والمستقبل
الاجب لانه في ذاته المقدسة وشمس في وجوده
الموجود في العالم في الجبال وليس الاول لا الثاني في التمثيلين

في الحقيقة سبعة اقسام الاول ان يكون السود داخل في المحول الجوزي سواء كان المحول كلياً او جزئياً والثاني ان يخل
السود في المحول كلياً او جزئياً فحصلت اربعة اقسام والثالث ان يدخل السود في الوصف
الجزئي سواء كان المحول كلياً او جزئياً فحصلت اقسام اخرى وقد نطق ايضا على القضية التي يكون المحول فيها
جزئياً مطلقاً سواء ذكر السود او لم يذكر اصلاً سواء كان الوصف كلياً او جزئياً فحصلت اقسام اخرى
على ما يكون المحول جزئياً والثاني ان يخل السود في الوصف وهو ان يرد في الوصف الا اذا كان المحول كلياً او جزئياً
ففيه وجهه ان مثال الساتر الطمان الدائري من الانسان بوسه انما هو لا يستلزم ان يكون الوصف كلياً
ومثال الساتر الشخصيات المتخفان الدائري من الانسان بوسه انما هو لا يستلزم ان يكون الوصف كلياً
احد ما شخصية متعارفة واخرها كلبية متخفان الدائري من الانسان بوسه انما هو لا يستلزم ان يكون الوصف كلياً
اولا ثانيا وثالثا رابعا خامسا سادسا سابعا ثامنا تاسعا عاشر
الطمان الدائري من الانسان بوسه انما هو لا يستلزم ان يكون الوصف كلياً
كل ما في القسم الثاني من اجوت ومثاليها في الماضي والمستقبل
او في بعض المواضع البعيدة فلا يصح التمثيل بها في القسم الثاني
وله حكمه في حقيقة عدم المناقشة مع ضعفها لان كمالها
بكنية وجود الوصف في المناقشة في جبل من اجوت ومثاليها
من جهة بان الظن كذا في معنى المثال لا في وجود
العنفاء وجبل من اجوت ومثاليها في الماضي والمستقبل
الظنون على انه يمكن تقييدها بغير شئ وجودها في الماضي
في القسم الثاني من اجوت ومثاليها في الماضي والمستقبل
الاجب لانه في ذاته المقدسة وشمس في وجوده
الموجود في العالم في الجبال وليس الاول لا الثاني في التمثيلين

1871

[illegible]

[illegible]

المساويين فهو ميسر عليه
فانه لا يمكن ان يجرى
العمل المردود فيها

لا صواب الا ان الانسان خلق بدين

الحاصلة من رخصها تقتضي فيكون مستلزما للموجبة الجزئية كما هو المتيقن
لما قلنا ان مقتضى وجود الموضوع في القضية الجزئية لا يقتضي وجودها في الموضوع
فان مقتضى وجود الموضوع في القضية الجزئية لا يقتضي وجودها في الموضوع
فان مقتضى وجود الموضوع في القضية الجزئية لا يقتضي وجودها في الموضوع

فانه ان قوله لان كل ما فيه اقدار بالضرورة انه لانه علة والعللة مناف للملاحظة الا ان يقال ان
بانه كالملاحظة في الوضوح اذ ان قوله ان اية تنبيه بصورة الدليل فلا تاهل بدرر
لعله اراد بالشيء هنا الحكم العام لا مفعول المشهور والمقرر الثابت في الحاد العاري عن صفة
الوجود فيه فان الكل متفقون على ان المتفق ليس بشيء معلوما جليلا عن صفة
كون المتفق شيئا من غير ان يكون له ما يمكن ان يتغير عنه واما اذا كان بعض الموجود في الحاد
فلا وسد المتفق في الجواب ينبغي ان يقال ان المتفق
ولا انما يدرك شئ من جانب
الامر
وهذا فصبية صادقة هي قولنا كل ما ليس به شئ بالضرورة
لان كل ما ليس به انما واجب او متنع او ممكن فامر وكل
منه شئ بالضرورة ينتج كل ما ليس به بالضرورة ومنه الحال
بهذا خلاصة الاشكال الذي اوردته الكاتبة مع هذه
الامر ووجه تنبيهها بانها الكبرى ان حكمها على ما ليس
بان باعتبار افراد الموجود فقط لا هو متنع حكم
في القضا بالموجبة لم ينكر الى الاوسط اذ الحكم في
الصفحة بالليث بان باعتبار افراده المعدومة ايضا وان حكم
فيما عليه باعتبار افراد الممودة والعددية ايضا في صفوة
اذ المدة المطلق لا يكون متناهي وان كان انما بان
الصفحة المذكورة موجبة سلبية الجمل وهي في قوة السلبية
وهي في الشكل الاول ايجاب الصفوة بان لا يكون في قوة
اسلبية ايضا ولا في ان شيئا من الجمل ايجاب لا يدفع
الاشكال بتفسيره في الاشكال لان السلبين هما
ليس به والاشكال ضرورة انما بين بين الفين
هذا هو الجواب الذي لا بد من ذكره في جواب السؤال الاول
الامر والتقدير هذا هو الجواب الذي لا بد من ذكره في جواب السؤال الاول
الامر والتقدير هذا هو الجواب الذي لا بد من ذكره في جواب السؤال الاول

ط
اي مرجع العموم المطلق وحده بدون ملاحظة
الخصوص المطلق جزيان موجبة وسالبة ووجه
الخصوص المخصوص المطلق بدون ملاحظة العموم
موجبة كلية وسالبة جزئية من جانب
الامر
وهذا هو الجواب الذي لا بد من ذكره في جواب السؤال الاول
الامر والتقدير هذا هو الجواب الذي لا بد من ذكره في جواب السؤال الاول
الامر والتقدير هذا هو الجواب الذي لا بد من ذكره في جواب السؤال الاول

فانه ان قوله ان كل واحد منهما مادة اخرى احدى ما ذكره اجمال قوله واحد هما
وجوديا والاخر عديا فانه يتناول مادتين الاول ان يكون الوجودي موضوعا في القضية
المركبة من العيني والعدوي محولا كما ذكره من المثال والثانية بالعكس كاللاشريك البارز
واللاشريك لكنه تركه في التمثيل لانه مشترك مع ما ذكره المثال في التامة وثانيها والثالث ان يكون
احدهما وجوديا والاخر سلبيا لان هذه الصورة ايضا يتناول مادتين احدهما ان يكون
الوجودي موضوعا في القضية المركبة من العيني والسلبى محولا فيها كالشئ والا اجتماع
النقيض السلبى وثانيها بعكس ما ذكره رابعها وخامسها ان يكون احدهما عدويا
والاخر سلبيا لان هذه الصورة كالاوليين شتملين على مادتين احدهما ان يكون العدوي
محولا موضوعا في القضية المذكورة والسلبى محولا فيها كاللاشريك البارز العدوي وليس
اجتماع النقيضين والثانية عكس المذكور فالاول والثالث من هذه الاربع مشترك مع ما
يكون كلا الطرفين فيها سلبيا في محذوره والثانية مشتركة مع المادة الاول من المواد
الثلاث المذكورة سابقا في التامة لان الرابع مشترك مع المادة الثانية والثالثة
فيها وكان هذا هو الباعث لعدم تعرض المحقق لها الا يقال الثانية والثالثة من المواد
الثلاث ايضا مشتركة مع الاول في التامة فلم تعرض لها الا نقول هذا فيس مع
الفارق لان ما ذكرنا مع كونها مشتركة مع المذكورات يعلم منها بالتأمل خلافا ما
ذكرتم تدبر

ولا يدفنب عليك انه بقى ههنا مواد اخرى احدى ما ذكره اجمال قوله واحد هما
وجوديا والاخر عديا فانه يتناول مادتين الاول ان يكون الوجودي موضوعا في القضية
المركبة من العيني والعدوي محولا كما ذكره من المثال والثانية بالعكس كاللاشريك البارز
واللاشريك لكنه تركه في التمثيل لانه مشترك مع ما ذكره المثال في التامة وثانيها والثالث ان يكون
احدهما وجوديا والاخر سلبيا لان هذه الصورة ايضا يتناول مادتين احدهما ان يكون
الوجودي موضوعا في القضية المركبة من العيني والسلبى محولا فيها كالشئ والا اجتماع
النقيض السلبى وثانيها بعكس ما ذكره رابعها وخامسها ان يكون احدهما عدويا
والاخر سلبيا لان هذه الصورة كالاوليين شتملين على مادتين احدهما ان يكون العدوي
محولا موضوعا في القضية المذكورة والسلبى محولا فيها كاللاشريك البارز العدوي وليس
اجتماع النقيضين والثانية عكس المذكور فالاول والثالث من هذه الاربع مشترك مع ما
يكون كلا الطرفين فيها سلبيا في محذوره والثانية مشتركة مع المادة الاول من المواد
الثلاث المذكورة سابقا في التامة لان الرابع مشترك مع المادة الثانية والثالثة
فيها وكان هذا هو الباعث لعدم تعرض المحقق لها الا يقال الثانية والثالثة من المواد
الثلاث ايضا مشتركة مع الاول في التامة فلم تعرض لها الا نقول هذا فيس مع
الفارق لان ما ذكرنا مع كونها مشتركة مع المذكورات يعلم منها بالتأمل خلافا ما
ذكرتم تدبر

فانه ان قوله ان كل واحد منهما مادة اخرى احدى ما ذكره اجمال قوله واحد هما
وجوديا والاخر عديا فانه يتناول مادتين الاول ان يكون الوجودي موضوعا في القضية
المركبة من العيني والعدوي محولا كما ذكره من المثال والثانية بالعكس كاللاشريك البارز
واللاشريك لكنه تركه في التمثيل لانه مشترك مع ما ذكره المثال في التامة وثانيها والثالث ان يكون
احدهما وجوديا والاخر سلبيا لان هذه الصورة ايضا يتناول مادتين احدهما ان يكون
الوجودي موضوعا في القضية المركبة من العيني والسلبى محولا فيها كالشئ والا اجتماع
النقيض السلبى وثانيها بعكس ما ذكره رابعها وخامسها ان يكون احدهما عدويا
والاخر سلبيا لان هذه الصورة كالاوليين شتملين على مادتين احدهما ان يكون العدوي
محولا موضوعا في القضية المذكورة والسلبى محولا فيها كاللاشريك البارز العدوي وليس
اجتماع النقيضين والثانية عكس المذكور فالاول والثالث من هذه الاربع مشترك مع ما
يكون كلا الطرفين فيها سلبيا في محذوره والثانية مشتركة مع المادة الاول من المواد
الثلاث المذكورة سابقا في التامة لان الرابع مشترك مع المادة الثانية والثالثة
فيها وكان هذا هو الباعث لعدم تعرض المحقق لها الا يقال الثانية والثالثة من المواد
الثلاث ايضا مشتركة مع الاول في التامة فلم تعرض لها الا نقول هذا فيس مع
الفارق لان ما ذكرنا مع كونها مشتركة مع المذكورات يعلم منها بالتأمل خلافا ما
ذكرتم تدبر

اي مرجع العموم المطلق وحده بدون ملاحظة
الخصوص المطلق جزئيا موجبة وسالبة ورجوع
الخصوص المطلق بدون ملاحظة العموم
موجبة كلية وسالبة جزئية من جانب
الاعم مولانا اصل يدري سعة حاله

عوما وفصوصا مطلقا لصدق مرتبة بينهما ان بين
نهادين النقيضين تباينا كلياً كيف ولو صدق قولنا
كل ما ليس بشئ انشئ ونه البين ان كل ان شئ لم
ان يصدق كل ما ليس بشئ في لوجود شرط الانشائي
فيها قطعاً في المقصود من انواع النسب في
وضع ان شكل يورد مع ان صير النسب بين الكليين
في النسب الرابع المشبهة وتقريره ان التباين
الجزئي نسبة معتدلة بين الكليين مع انه ليس
مباشرة في صير نسبها لا المقصود من انواع النسب
الاربع ولان ان التباين الجزئي نوع منها لانه
يكون مستفيضا في كل نوع من انواع التباين الكلي
والعدم من وجه وبما ياتي بان يصدق افراد التباين
الجزئي من جهة التباين الكلي وبعضها في العموم
بوجه فلا نسبة شخمية بين الكليين في وجهه في ذلك
النسب الرابع وان كان بينهما انواع اخرى النسب
جمع آخر والتباين الجزئي والتقابل والتضاد وتغيرها داخل
وفساده ظاهري لا ادنى تأمل لان كلاهما في المقصود والتقابل وتغير
ليس باعتبار عند العموم ولعل ان لفظ اخر كما يطلق على الجملة
يطلق على المورث كالفصل في الجمع والافراد والتأنيث باعتبار المادة
فكان في مادة اخرى وهي التباين الجزئي مولانا اصل يدري

فانه ان قوله ان كل واحد منهما مادة اخرى احدى ما ذكره اجمال قوله واحد هما
وجوديا والاخر عديا فانه يتناول مادتين الاول ان يكون الوجودي موضوعا في القضية
المركبة من العيني والعدوي محولا كما ذكره من المثال والثانية بالعكس كاللاشريك البارز
واللاشريك لكنه تركه في التمثيل لانه مشترك مع ما ذكره المثال في التامة وثانيها والثالث ان يكون
احدهما وجوديا والاخر سلبيا لان هذه الصورة ايضا يتناول مادتين احدهما ان يكون
الوجودي موضوعا في القضية المركبة من العيني والسلبى محولا فيها كالشئ والا اجتماع
النقيض السلبى وثانيها بعكس ما ذكره رابعها وخامسها ان يكون احدهما عدويا
والاخر سلبيا لان هذه الصورة كالاوليين شتملين على مادتين احدهما ان يكون العدوي
محولا موضوعا في القضية المذكورة والسلبى محولا فيها كاللاشريك البارز العدوي وليس
اجتماع النقيضين والثانية عكس المذكور فالاول والثالث من هذه الاربع مشترك مع ما
يكون كلا الطرفين فيها سلبيا في محذوره والثانية مشتركة مع المادة الاول من المواد
الثلاث المذكورة سابقا في التامة لان الرابع مشترك مع المادة الثانية والثالثة
فيها وكان هذا هو الباعث لعدم تعرض المحقق لها الا يقال الثانية والثالثة من المواد
الثلاث ايضا مشتركة مع الاول في التامة فلم تعرض لها الا نقول هذا فيس مع
الفارق لان ما ذكرنا مع كونها مشتركة مع المذكورات يعلم منها بالتأمل خلافا ما
ذكرتم تدبر

لخصوها والنباين الخرق انما يغير بينها على سبيل
الاجتماع مجربين عن خصوصها حيث يكون في بعض

مقتضى من التباين الكلى في بعض ما في من العلوم
فروجا عما حققه بعض المقتضى وهذا ما في العلوم

اشكال اخر يورد في الحاشية المذكورة هو ان بين الكلمتين
نلاحظ انهما لا يصدق عليهما شيء من الاقلام المذكورة

وَأَخَذَ مِنَ الْكَلْبِيِّينَ أَحَدَهُمَا فَقَطَعَ نَحْسَ الْأَوَّلِيَّةِ

الشيء والمكن العام والكنى والجنان والى نسب التمهيد
اجزاء النسب الرابع المذكور والى نسب التمهيد

ان الجند صرح النسب المغيرة بين الكليتين في الصدق
وعدمه والنسب المذكورة ببعض له معناه عند القوم

الاشكال الاول بان النيران الحرة مركز في النار الكلية

علاوة على ذلك
الاجتماع في
الاستفتاءات
الاجتماع في
الاجتماع في

دار و جبر سنه

الحق والعموم وهو في قدر قبيل اجتماع القسمين الخارج
نحو القسم بقيد الوحدة المستبعدة بقيد ^{طريق} كمال الانقياد

وفيه لم ير منه الا وجهه بالجماعية ثم لم ير منه الا
تعال الفاعل قد قلنا بان بين عين الامر مطلقا

وتتبع الاخصر وما وقع من ارجلهم في قفص ان يكون
بين الشئ والمان ان ملاعوم وقفص من ارجلهم

مع انه ليس بين تعريضها عن الاشياء والاشياء
نابا في فنون ووجه الحوائج ما تجتمعها في تعريضها

الاعلم ان الاخصر من حيث غير ما ليس المقدمات ان شاء الله
او ما عدا من الاعراض في الاخصر غير المقدمات

الناس واما اقد النقيضين فيا وفيه لا وجه
وحسبها ذلك كرسد الرزق من الله عز وجل

الاشنة والاشنة من ثيابنا جيبا بر كلب واما

الجزء وهو التفريق في الجملتين البتة ومربع

ليس بالارثاء
المس تارة
المس تارة
المس تارة

[illegible]

في القسم بقيد الوحدة المستقرة فيه وفيه بالافق قوله
 وفيه بغيره الا وهو باليد عاينه تسمية السؤال ان
 يقال القاعدة الثالثة بان بين عين العين مطلقا
 وتبين الاختصاص عموما وفيه ما روي في تفسيره ان يكون

بين الشئ والاشئ مثلا عدم وقصور في وجه
مع انه ليس بين تعقيبها عن الاشئ والاشئ
نباين فزن ونوصيه الجواب بما يخص من تعقب
الاعم والافضل وديعز خايس لمفهوم الشئ

او قاعدة بين الاعم ونقيضه لا وجه له
 الثالث - واما افة النقيض شيئا وقية له لا وجه
 وجوبها لذلك استدلال فخر البين ان جيب
 الاشياء والاشان تنبأ جوبا بركاب واما
 ان

[illegible]

و فيه فخر لان معنى التابين الجرح الم لا يفتح انه ابرادعا

ما سبق من الجواب عن الاشكال المذكور وجميع حواشي

في الرابع بالتبایا الجزن فالقصل سنة بين ذلك

بأنه دليل على أصل الدعوى والاشارة الى ما في سؤال

وهو بالبر على نفسه ثم قواد القدر كان الاقباع حيا

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

وفاصل هذا ان القول بطلان القول بان الاجتماع خارج اه مم قلة الامور

وَمِنْ مَنَافِعِهِ
التَّضَادُّقُ
مِنْ مَنَافِعِهِ
مِنْ مَنَافِعِهِ
الْكَلَامُ الْقَوِيُّ
فَوَالِ اللَّهِ إِنَّمَا
الْأَوَّلُ

[illegible]

تجارت و بازرگانی و صنایع و معادن و کشاورزی و ...
ای دغاغنه

فما مضى من الدنيا وما مضى من الحياتين وما مضى من الحياتين وما مضى من الحياتين

جمع في القفس اربعه
من ارجاء الارض
فهم الكسبيون ورومات النصارى ولاحق
كثير من الصالحين

فتمت الرابع فانما يدفع الاعتراض عن الجبر

لا عن تقسيم بعضهم النسبة بين الكلبين اليها في

الاسم الا ان يقال ان هذا الجواب دفع عن تفسير

لا تقرأ أو تحذف التثنية الرابع على نفس الطريقة التي أتت بها

المثال
ممثل نعم
للماء

صاحب المصنف

صفتها قال
شرح الشرح
بما يتبين
مصدقاً
الصلوات

الماق مهماساكة وهوريكيد جبراه

نقض فيه ما ايقنه مبانيه فرتبه فقبل ما مر من الدليل وهو

ان ينال العبدان المتائبين بصدق كل واحد منهما

بدون الاخر فيصدق كل من يقبضها بدون الآخر

قطعا ضروري ان صدق كل من العيين بدون الاصل

بذلک صدق نقیض الاخره بدول نقیضه

منزلة من سورة الاحقاف اما الاول فهو ان يقال ان صف

احد الناس من علمت يدور الآفة فله من صدق

الاضمة لما اذ ان الله في الامم النافذة في عرشه

[illegible]

مجلس اول در بیان کلیات و اصول
اول فصل اول در بیان کلیات

کتابخانه ملی و موزه سینه و اسناد خطی

الموضوع في ما قبل هذه الحاشية

الاستي والاشان مبنية كقبة بيا مع ما مر من ابواب

فإن بين نقض العام مطلقاً وعن الخاص عبارة للثبوت

والصدق المربع فيه والظهور استنباطه آخر من

فلم يلزمها

أحمد بن محمد بن أحمد

والموافق للسباق ان يقال مع انه لا يصدق الاشياء على ادمون
 الانسان اللهم الا ان يتكلف تطفا بعيدا او فضل ما فعله الانسان
 الاعتراض الخبر وهو ايضا مع هذه القاعدة في ضمن
 تقرير الاعتراض المذكور مولانا عبد الرحمن

النسب الاربع بينهما مع ان ليس بينهما تقبضا وبها الشئ
 ان اخذ عدولها والافقيهم لعدم من وجه فيها حكمهم
 ولان ان كانت حادثة فترتبة بل عدم مطلقة ضرورة ان كل
 شئ من شئ غير عكس وانما وجهه في ان حادثة في شئ
 هذه القاعدة غير تنافي بين المفومات التي ملأه او
 ان ينفصل المتباينان بالبيان الذي يتبين من ان
 بتقسيم قاعدة تقبض الاربع ما يمكن العاقل من
 المرجح وقسم الاشياء الاربع ما يمكن العاقل من
 شئ وتقسيم الاربع ما يقع بهما اذ التقبض سلبا او
 الاشكال اورد على هذا التقدير ان لا يكون
 واجاب بتفسير المباني الخلق صدق المحررين
 بدون الاخر في الجملة كيشكل لا يتأثر بالاشكال
 على هذه القاعدة بمنزلة الشئ والامكن العام
 فانها متباينان متباينان كليات مع ما هو صوابه ان
 بينه وبين كل من المتباعد وبين تقبض الاخر متباينة
 كلية مع ان ليس بينهما تقبضا مباينة خربة وكذا اورد
 الاشكال بمنزلة الشئ والاشياء بناء على ما هو صوابه

وهو قولنا كل اشياء انتفاء النسبة بين التقبضين السلبين
 شئ من غير تقبض او بناء على ان النسبة بين التقبضين مطلقة ضرورة
 على ما اورداه سلبا او بناء على ان النسبة بين التقبضين مطلقة ضرورة
 من ان اخذ التقبض ايضا هنا عموم وخصوصه سلبا او بناء
 سلبا بغير السؤال ان كل عكس على سلبا او بناء
 ولا يردفهم فليس من غير عكس على سلبا او بناء
 خلاف التقبض المتعارف وهو ان يكون من
 حيث اخذ التوافق والعموم المطلق ليس كذلك
 المتباينين والعموم المطلق ليس كذلك
 تقع هذا يكون بين العموم المطلق
 مباينة خربة موجودة في العموم المطلق
 باينة خربة موجودة في العموم المطلق
 تقع هذا يكون بين العموم المطلق
 مباينة خربة موجودة في العموم المطلق
 باينة خربة موجودة في العموم المطلق

ان اعتبار صدق كل واحد
 من الطرفين في المباني الخربة
 شئ من نفس الاربع

من جهة الارادة جواب هذا السؤال الاول
 كما جواب عن السؤال الاول
 انما ملأه او بتخصيص هذه المفومات
 على ان يكون المتباينان المتباينين
 بناء على ما هو صوابه ان يكون المتباينان
 المتباينين بناء على ما هو صوابه ان يكون المتباينان

الاشكال متباينان متباينان كليات مع ما هو صوابه ان
 لانا نقول ان اشياء المباني الخربة بين التقبضين
 مباني بل حكم التقبضين حكم العبادين في المباني الخربة
 ففعلنا ان المباني الخربة اذ الاشياء والامكن العام
 كانت والامكن بعينه ونزلة الاشياء والامكن
 والاشياء بل متباينان متباينان كليات مع ما هو صوابه ان
 عليك ان عدم التوافق لا يطلق على كل مع اخر
 على ان لك من واحد او هو الحقيقة والخبر مع
 احدهما حقيقة والآخر اضافي كما سبق في كلام
 المحقق الرازي في مقوله المطالع حيث قال فمتاثلثة
 مفومات الخريتيان والكل والكل ان لكل اربعة
 معنيين احدهما حقيقي والآخر اضافي على ما سبقنا

من جهة الارادة جواب هذا السؤال الاول
 كما جواب عن السؤال الاول
 انما ملأه او بتخصيص هذه المفومات
 على ان يكون المتباينان المتباينين
 بناء على ما هو صوابه ان يكون المتباينان

[illegible]

في موضوعنا القضا بما عدا ذلك وبين في زماننا
لا خلافها وقد انبذ العدوي منهم فبعد ذلك
انارة الاما ذكره صاحب النفا سري بيانها
القبول المعتمدة في موضوعنا القضا بما عدا ذلك
المخني بعيد جدا مع ان كية ان يكون المراد بارجاع
في بيان قيد الجربيات احوال مختلفة بل
اسفها كما يدل عليه ما في الشيف في الشفاء
لشريف عدا الكون في الجربيات لان
جزء حقيق الى عدل عما استدلوا به في هذا المقام
من اكل جزون حقيق مندرج تحت ما به غير المتخصص
لورود النع عليه سند الجواز ان يكون بعض الجربيات
الحقيقية بسيلا لا ما به كلية له كذا في الواجب
والشخصية غير انما لا بد من دفع ذلك في الاما
او هو عليه في النقص في الواجب بناء على ما
صروا به في انه بسيلا ليس ما به كلية بل شخصية

ان يكون حصول ذات الواجب فيه محالاً ووجوبه محالاً
 المستمرة فيه محالاً مطلقاً سواء كان بالكنة
 اولاً وقولاً وانها الشئ والاسم انظر في بيان
 وانها مقدم الجزئ الحقيقي بل مقدم المقدم فانهم
قوله ان الكثيرين ينفذون التفسير بظاهره اذ لا يخفى
 اذا كان المراد بالقولية القولية كسب ثم قول القائل
 كما ان المعنى في مقدم الكسب هو الحق هو الصدق
 التوفيق مع ما عرفت سابقاً اياه اذ كان المراد
 امكان امكان القولية في نفس الامر كما استحققت
 فلا يخفى لعدم صدق التوفيق مع ما لا يخفى في
 لا يمكن صدقها مع قول **القول** كقول
 الاعداء من مطلق فاللفظ تفسير الكثرة سواء
 كان مذكوراً في القول او لا **قوله** في بيان
 أي انما ان البين الا ان معارضة القول او ليس
 المراد بالقولية مع كثيرين اي وان في منع مقدم
 ان افعل باللفظ الاما دون استثناء او لا
 ان افعل باللفظ الاما دون استثناء او لا
 ان افعل باللفظ الاما دون استثناء او لا

والتوفيق مما يهبه فرجه يكون ختمه يؤمنه ان فقط و
هو انه ان لا تم اقتضا السبق والكل بعد المضاهيه

[illegible]

ان في هذا بابا من عجز وافتان الحقيقة لا يخرج في الحجب
وان كان له خزانة اخراج الحق الى الذي يخرج

[illegible]

[illegible]

المقدونية بان ذلك كذا ذكره الخ واما المقدونية
في جواب ما هو فلا بد مما ذكره الخ والله الاور
المقدونية مع الكثرة المتعة الحقة والمقدونية
في جواب ما هو فلا بد مما ذكره الخ والله الاور
المقدونية مع الكثرة المتعة الحقة والمقدونية
في جواب ما هو فلا بد مما ذكره الخ والله الاور
المقدونية مع الكثرة المتعة الحقة والمقدونية
في جواب ما هو فلا بد مما ذكره الخ والله الاور

هو هو الاول ما يجاب به عن السؤال با هو هو
بالعلم الاول المستند الى العلم الاصل
عليها الله ما يصدرها على الجزئية الحقيقية
لاخره المستند الى العلم الاصل

لا يخرج من كنفه ولا يخرج من كنفه
 اعني اوليها ان يلبسها من كنفه
 باهو على ان الدلالة الاقتران في كنفه
 فكيف يبرها ان يلبسها من كنفه
 لا يخرج من كنفه ولا يخرج من كنفه

عليها التزاهة الخف ان الى هبة همتها بغير
ضد عليها راجع الى الادب على اعتبار الكلمة في
ولما حابة الرضا جلا في ارج الصف وفواظ
كلامه في بعض النسخ ما يدل على ذلك والتبعية علمها

رأى أن الأهمية فيه بالغه الثاني

مكتبة
جامعة
البحرين

للمامة مكيان

فلا حاجة
والتفسير الأخير
أن لو سلم أن الماهية بالاولى
أن الدلالة الانزاعية مقتضية
تغيب الماهية بالامر الخلق
مقتضية

[illegible]

من امر او اثبت للعام واني صرح في هذه المسئلة
 في بيانهم كلهم فقلوا فيها سوار اريد
 في نسلك الواسطة في القيوت او في الواسطة
 في اثباتها كما سمع الاولين قلنا ان العام وافر

ان وانما سدا مع وجود ان مع وجود واحد فكيف
شبهت نفس لا مذهبى بحلقة لشبهة الا هو قولنا
سطة في الشبهة وهو نفس ان يكون عليه
واسطة مع ما فحق في محله وانما علم ان ان

ان يكون شئ منها واسطة في الالباب
 ان يكون كلاهما بديها وكذا في العكس
 شئ من الشئ العام نظرا بانها في شئ
 ما وكله في شئ من تلك التي في الاله

[illegible]

لا يحمل في الانسان بل في شجرة الانسان فان
كل شجرة في الحقن في شجرة الانسان فان

به حصول التصديق به ما كان دليل
 به يكتفي بالثبوت العرفي لا بد من
 تصرف في ذلك كالخبر فانما
 هو ما سببه خبر
 هو ما لا بد

[illegible][illegible]

في ان انا قد اوردت من قبل
 في التنازل وكون كل ما
 في التنازل وكون كل ما
 في التنازل وكون كل ما

فإنه إن كتبنا في
منشور كونه ملكا
في قديمهم
الأم وهذا العمل يجوز الفصل

سوان الحبيب
أبيل قضا
لوجود

النوع الاول من الاشكال هو الذي
 لا يتغير مع تغير اقسامه من حيث
 النوع بل يتغير مع تغير اقسامه
 من حيث الجنس كقولنا هذا
 النوع من الاشكال هو الذي
 لا يتغير مع تغير اقسامه من حيث
 النوع بل يتغير مع تغير اقسامه
 من حيث الجنس كقولنا هذا

[illegible]

و على هذا لا يبعد في النوع الواحد
 انما تقدير كون كل واحد منهما متيقنا بالقبيل كخصم
 الحقيقة في الحيوان والاعتبار من الكواشف بعد
 منقاد الفلظ
 النوع الاضافي **ع** على مثل الحيوان بالقبيل
 الاضافي **ع** لا يبعد في النوع الحقيقي
 علمية قبيل بل يمكن الاختراق على هذا الوجه
 لا يمكن في العموم والمفهوم على الاصطلاح
 في النسب الاربع على ما عرفت فالحق على هذا
 النسبة بينهما عدم وفصوص مطلقا الحقيقة
 اعلم من الاضافي على عكس ما افترق الله بالان
 كل اضافي حقيقي ولو بالقبيل الى حقيقة في غير

اما الاول فلما عرفت ان الحية انفراد النطفة
قد رافيا سبقوا قد اشتهر فيما بينهم ان قسم الحيوان الاقسام الخمسة اعتبارا من والامتيار بين الاقسام
انما هو باعتبار رقبته الخيشية فمنها ما فاذا كان العرق بين النوع وبين الاقسام الاربعة الاخر
باعتبار رقبته الخيشية فيجوز ان يكون الحيوان من حيث انه مقسب الا انه نوعا اضافيا لا حقيقيا
ومن حيث انه مقسب الا حصصه نوعا حقيقيا

هذا هو المقصود من هذا الكتاب
في بيان حقيقة الأشياء
والتفريق بين ما هو حقيقي
وما هو ظاهري

متفق في الحقيقة التي هي مفهوما وقد عرفت ان
هذا محل تأمل بل ان لا يكون اخرها متفق في
الحقيقة بل يكون متناوفا متخارفا كما يجوز في
القول العشرة مع وجوده لو سلم تناوبا في
الحقيقة فيكون ان يكون متفقها شيئا آخر
غير النقطة ثم يمكن تقسيمها الى اولها وبين
الثاني غير المذكورة وهي انهم لم يعمدوا بها على
المسائل العشرة المتقولات فيجوز ان يكون النقطة
مذكورة في تنسيقها ايضا ويكونا حقيقة تميز
الانواع بما ذكره فيكون بعض الانواع كمالا
متاين فلا يكون في تنسيقها شيئا
تترتب متسلسلة اي هذا اذا اعتد الترتيب من
المضاف اليه المضاف واما اذا اعتد المضاف
الا المضاف اليه فترتب الاجناس على سبيل التنازل
وترتيب الانواع على سبيل التصاعد فلا اذا قلنا

على ان لا يكون العقل جبا للمعقول العشرة ويكون
كل منها نوعا متخارفا واما على تقدير كون المعقول العشرة
متفقة الحقيقة ويكون العقل تمام ما بينها فلا
غير العشرة لانه كما يجوز ان يكون العقولات في الحقيقة
يجوز ان يكون رتبة على العشرة من معولات العشرة
فيه ان ذلك الجنس ايضا مقول من معولات العشرة
الوجه الاول في هذا ما ذكره الان في محل الكلام في قوله تحت مقولات
على هذا الوجه من المقولات التسع العشرة فيعلم من ذلك ان
وذلك ان يدخل هذا الترتيب تحت ما ذكره الشر من الترتيب
مراد التنازل ما يقع البسيط بالاصغر له ان يكون فوق البسيط
او مركبا من اجزاء متساوية البسيط سواء كان بسيطاً صقيقاً
تحتق التمام يقع يجوز في الاجناس ان يكون متصاعدة في
ومنازلة وكذا الحال في الانواع متنازلة في كل رتبة

الاجناس العشرة التي انما هي العقل
او اما ان يكون العقل جبا للمعقول العشرة
انما هي العقل العشرة التي انما هي العقل
او اما ان يكون العقل جبا للمعقول العشرة
انما هي العقل العشرة التي انما هي العقل

قلنا جنس وجنس وجنس جنس فاذ اعتبرنا
الترتيب من اللاحق الى السابق كان متصاعدا
وان اعتبرنا من السابق الى اللاحق كان متنازلا
واذا قلنا نوع ونوع ونوع ونوع نوع فلما
بالعكس الثاني او الى كمال الحقيقة قطعية
الافنية انما يمكن ان يكون التقسيم الفصل المميز
في ان ركات الجنسية بتوسيع الارقام بنا
على ان وجود الفصل المميز في ركات الوجودية
ليس احتمالا بل هو حجة افتتال بما تعذر القول
بامكان تركيبها بجهة من امرها متاين
الفصول المميز في ركات الجنسية فيكون
تخصيص الكلام بها لزيادة الالهام بالامكان
الحقيقة الوجودية او يجوز ان يكون المقسم
مطلقا الفصل استواء ما على ان مجرد افتتال
الفصل المميز في ركات الوجودية لا يحدج

ويجوز بيان

ان يكون هذا النوع من الجنس في ان يمكن
عليه هذا النوع من الجنس في ان يمكن
تحقيقا للمقام فلا يمكن ان يكون
انما ان يمكن ان يكون من امسها متاين
فقد انما ان يكون من امسها متاين
وقد انما ان يكون من امسها متاين
فقد انما ان يكون من امسها متاين
وقد انما ان يكون من امسها متاين

توضیح التفہیم الاستغراق لمطلق الفصل

الا تقرب والبييد المنزى بن عمال رحمة الجنة

والأوصى التوفيق الحارثي المطلق الفصل

القول والبيد وفيه نظر ولو كان فيه

على دعائه يا مريد القدر الكرم يا ابا القلوب
والله اعلم بالصواب

في القصور المحذرة في الشركات الخمسة ما ذكر

نمافض نه که کنس امر است و نه ناره و نه

تركيب النوع منها نافع اخضر انما هو في ما بهتين

في حالتيه كما انه لو قيل في اخوان الخسيس لو كان في

مناوین انہا قریۃ بالقبس الی ذلک الحسن

ما يقاس بالاندي كان القرب والسعد يقاس بالاندي

ما ينبغي في حارة واحدة لا تفصل عن حارة التوبة
و مراد ذلك القابل لتزكك ماهية واحد

والبعد بالعباس الى ايام هبة واحدة مع الفصل المميز

عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يدر ما يقول فليصمت

٤٠
لأن مادة النقص في هذه التقسيم الاستغاثي من كمالها
المحقق كما في التوقيعات فالاحتمال لا يبعد في التقسيم
الاستغاثي ولا في التوقيعات الحاصلين من غير التقسيم
محمود حسن

ولعله انما ذكر هذا النوع
جواباً عن القرب والبعد
فان يكون جنس النفع
الوجودي باعتبار ان يكون
مقتضى فانه لا يكون
من احراز المساويين
من ذلك النوع فذوق ذلك
بعبارة بالنسبة الى النوع
فانما هو من مساويين
من ذلك النوع فذوق ذلك
بعبارة بالنسبة الى النوع
فانما هو من مساويين

القائل
احد صاحبان
واحد صاحبان
تركيب

ويجوز ما ذكره المتأخرين الفاضل في بحث العلم في رد الاستدلال على تخصيص العلم بالخصوص والحادث
بان عدم جريان الانتقام الى البداهة والكسب بالنظر الا الحضور والقدم لا يقدح في انتقام
الطلاق اليها الا في ما ذكره هناك فان قلت الاخر هنا ايضا وان كان كذلك الا انه امكن هناك
الوجه الى الاعتراف المذكور يكون باعتماد على التخصيص قلت فيبطل ما ذكره هناك بان الامانة
الذكر وبعضه والشرقية
تلك بحث فتأمل

في مطلق ولو سلمنا فيزيم عدم صحته تبين الفصل

المميز عن المثلثات الوجوه دية اليها لا عدم

كونه عليم مطلق الفصل اليه لا يعود

حماية الغنم والحمير من اذات رعات الخشنه

كان طاعة والى من بالنسبة الى الان في قسم

مطلق الفصل الى القريب والبعيد المكن الا باليد

الاصحح ان اعتبارهما كذا في باب الفصل

عن ان يركب العبد ذنبا يغيبه الله عنه

فصل الثامن في الفصل المميز عن المرات الخمسة

تنبیها علی آنکه نکان قوله و فی بعض المقام

ظفر علیہ السلام فی القیوم العادل بنزل کما یستلزم
او در وقت او بنویسد و بعد از آن استدلال بر

عقلان من موهبه الله تعالى
انما هو العلم بالله تعالى

الفيصل الثاني من اطلاق القسم مع الفصل الحين

[illegible]

حاصل كلامه ان لو عمل المقوم في كلام مطلق الداخل سواء كان جنس او فصلا يتم بيان الشرع بقوله ولا عكس فان حاصل ذلك
 البيان انه مع تقدير العكس العكس يلزم ان يكون كل ما هو جزء للكل جزءا للجزء واللازم بط لا ذكره ولا يخفى انه على هذا المعنى للمقوم
 الملازمة مسلمة وتطابق التام غير متبين لما ذكرنا ما لو حصل المقوم على الفضل الداخل فلا يتم الملازمة المذكورة فانه لا يلزم من كون كل
 فصل مقوم للكل فصل مقوما للكل ان يكون كل جزء للكل جزءا للكل وانما يلزم ذلك لو لم يجره ان يكون جنس في مرتبة
 واحدة وذلك مما يجوز ان يكون السافل مشتقيا على جنس لم يكن العلاء مشتقيا عليه لا بد لا يطابق فنقول اقول يمكن ان يقال على
 تقدير كون جميع المقوم للكل فصل مقوما للكل لو كان في السافل جنس في العلاء يلزم ان يكون في السافل
 فصل يتميز به المشاراكة في ذلك الجنس فيلزم خلاف
 المقومين وهو اتحاد العلاء والسافل في حصول
 مقومة فافهم

ان يكون من التقسيم بغير فصل ثم يكون فصل واحد
 مقسما الى محصلين القسم باعتبار انقسامه الى الجنسين على
 ان يكمل من التقسيم بغير فصل مشترك ويؤخر قيد
 متخالف الى القسم وحاصل فصل قسمين على هذا
 لا يصح جعل فصل واحد قسما لا باعتبار انقسامه اليه
 وجود او عدمه بل يجعل بانقسام وجوده واليه قسم
 وبانقسام عدمه اليه قسم آخر فيكون محصلا القسمين
والمتقدم على المتقدمين بل انما اراد بالعام
 في الجنس العلاء والنوع العالي وكذا المتقدم في كل من
 المراد في العالي القوم في ومنه ان فنل التمام في التمام
 المستطاعات اعني ثم يتبين ان هذا الدعوى ظاهرة في
 اريد بالمتقدم مطلق الداخل لما ذكره من كون جزء
 جزءا وانما ان اريد به الفصل الذي هو كل ما هو
 هذا التام فلا يثبت ذلك ما لم يتم اليه ان الفصل
 الحيز للعلاء في جميع اقسامه فصار عكس ذلك في بعض

لا شيء من تقسيم الحيوان الى اقسام
 انما يطلق وجودا وتقسيمه الى اقسام
 الغير الناطق
 بان يكون المقوم وجودا او عدميا
 كما في قولنا الحيوان الناطق او ليس
 بناطق
 فضلا كما ان اقسامه وقوله والاطلاق
 لكل جزء من اقسامه الاطلاق
 والالم يصح في التقسيم

هذا هو المقوم في التقسيم
 لا شيء من تقسيم الحيوان الى اقسام
 انما يطلق وجودا وتقسيمه الى اقسام
 الغير الناطق
 بان يكون المقوم وجودا او عدميا
 كما في قولنا الحيوان الناطق او ليس
 بناطق
 فضلا كما ان اقسامه وقوله والاطلاق
 لكل جزء من اقسامه الاطلاق
 والالم يصح في التقسيم

ثم بعض ما عداه وفيه تامل اي كليا او بالفتح
 اللغوي كما ينبغي له اريد بالعكس الاصطلاحي في
 تقسيمه على ان العكس الاصطلاحي للمعنية الكلية
 مع جبهه جزئية لازمة لها فلا يمكن صدقها بدون
 عكسها بل لا بد من تأويلها بان هو عمل العكس على
 الاعراض الكلية والجزئية فيقيدها بالكل بفتح التقيد
 ويؤيد به ما قرئ في بعض عباراتهم من التقيد بفتح
 الكل حيث قالوا ان عكس كليا ولو اريد بفتح
 اللغوي من تقسيمه لان العكس اللغوي الكلية
 كلية ككل من الصفات المصطلح على المعنى اللغوي بعد
 حد الان كان الكل جزءا من حاصله انما كان
 كل جزء له جزءا له لا بد ان يكون كل جزءا لذلك
 الشيء او عكسه كما يكون بالنسبة الى الانسان
 والحيوان الناطق بالنسبة اليه وذلك لان
 مجموع الشيء عين جميع اجزائه بداهة فلو كان
 مجموعا لحيوان

وجه التامل وهو ان النعم عاقل الفصل
 الحيز للعلاء جوارا ان يكون الفصل
 الحيز للعلاء جنسا للسافل لا فصلا
 ويمكن ان يرفع بان جنس السافل
 هو العلاء الحيز لذلك الفصل ولو كان
 جنسا في مرتبة واحدة وهو
 محمول على تامل

انما يطلق وجودا وتقسيمه الى اقسام
 الغير الناطق
 بان يكون المقوم وجودا او عدميا
 كما في قولنا الحيوان الناطق او ليس
 بناطق
 فضلا كما ان اقسامه وقوله والاطلاق
 لكل جزء من اقسامه الاطلاق
 والالم يصح في التقسيم

ذلك الشيء المنسوب اليه حيث تلا على جرد ليس في الشيء ميواف
 المنسوب كان جميع جراته جرد فيكون مجروراً له جرداً له
 قطعاً ولو لم يشتمل على ما ليس جرداً له كان جميع جراته
 محسوبة فيكون مجروراً عنه ايضاً كلف احتمال المحسوبة
 بظاهرها ضرورة متبادرة العالي ان لم يكن جرداً
 بهف ويمكن ان يقال ان احتمال الجزئية بظاهرها
 ضرورة ان كل جرد للعالي جرداً له كما يتبين فيكون
 محسوبة قطعاً بهف وهذا التفسير اصح لسياق الكلام
 والاول اذ في جميع التفسيرين يتم الكلام لو حمل المقدم
 على مطلق الفصل اما لو حمل على الفصل الذي اقبل كما هو
 المتعارف فيه تأمل لابد من بيان فاصل **فصل** في هذا
 في توجيه ما اني قال ان لا يمكن توجيه هذا النوع
 بان المراد من النوع مطلق التقديم كلف خلاف الفا
 وقية كذا لان الكلام هنا في اقسام الكلام بالقبول
 الاتمام ما يبيح ما تحته من الجزئيات كما هو المشهور

[illegible]

الامانيات والاضواء من اجزاء الكليات
في مادة واحدة وافتتاح النوع مع كل واحد من
الاربع الباقية باعتبار الخصص في موادها

يتمتع انفسكم بحوالي بينه وبين غيره من
اي الشدة

بعبارة واحدة في غير ذلك ^{الاشارة} المحقق في غير متفرقة
المراتب في توجيه هذا التقسيم القسم لازم
الاجابة اعم من ان يكون لازم الاجابة في حيث
حقى لازم الاجابة في فذ في مع ما ^{الوجود في قسم} ^{وهو الوجود الخارجي} ^{في غير مواضعها}

والقسم الاول لازم الى ما بهي حيث هي هي
 لازم الى ما بهي الما فودة مع عايق من عوارضها
 ومثل القسم الثاني الذي به لازم الوجود باله
 للحيث به قياس ما يتغير بعضهم ولا يتغير ان هذا التغير
 يأتي من كل كلام بهي حيث بهي القسم الثاني المتغير
 مع كونه خلاف التبادلية بل كلفه على القسم
 الثاني اللازم كما قلنا من الوجود عليه مما
 ستعرفه وانت تعلم ان السواد والكل
 ان قول السواد قد قسم بعضهم الى قول فان التناقض بالمراد
 توجب الكلام المذكور وهو كلام المحقق
 في شرح الرسالة بالبرهان وبل لازم الى ما بهي
 الذي هو القسم لازم الى ما بهي الوجود متعلقا
 سواد كانت ما بهي نوعية او صنفية او غير
 وبل لازم الى ما بهي الذي هو القسم الاول واللازم الى ما بهي
 من حيث هي هي بل لازم الوجود لازم الوجود
 لحيث بهي قياس ما ذكره وتوجب كلام المحقق

وانت تعلم ان السواد والكل
 ان قول السواد قد قسم بعضهم الى قول فان التناقض بالمراد
 توجب الكلام المذكور وهو كلام المحقق
 في شرح الرسالة بالبرهان وبل لازم الى ما بهي
 الذي هو القسم لازم الى ما بهي الوجود متعلقا
 سواد كانت ما بهي نوعية او صنفية او غير
 وبل لازم الى ما بهي الذي هو القسم الاول واللازم الى ما بهي
 من حيث هي هي بل لازم الوجود لازم الوجود
 لحيث بهي قياس ما ذكره وتوجب كلام المحقق

وهنا وتبين ان السواد والكل الذي بهي
 صنفية من قبيل لازم الوجود وان كان غير
 للوجود بهي لا يتغير على تلك العبارة لان
 قد يتغير السواد والكل الذي بهي
 اللازم واحد الوجود اي جوده وكائنه التبع
 على ان السواد في الوجود قد قسم الى الوجود
 فكما ان السواد قد قسم الى الوجود
 السواد على كل من القسمين المتعلقين
 من كلام المحقق في تحقيقه ان السواد قد قسم
 الى اقسام ثلاثة القسم الاول هو السواد
 بهي حيث بهي حيث بهي حيث بهي
 من حيث بهي حيث بهي حيث بهي
 لازم الوجود بل لم يكن القسم الثاني
 ان يكون اللازم لازم الوجود ولا لازم الوجود
 من حيث بهي حيث بهي حيث بهي

وانت تعلم ان السواد والكل
 ان قول السواد قد قسم بعضهم الى قول فان التناقض بالمراد
 توجب الكلام المذكور وهو كلام المحقق
 في شرح الرسالة بالبرهان وبل لازم الى ما بهي
 الذي هو القسم لازم الى ما بهي الوجود متعلقا
 سواد كانت ما بهي نوعية او صنفية او غير
 وبل لازم الى ما بهي الذي هو القسم الاول واللازم الى ما بهي
 من حيث هي هي بل لازم الوجود لازم الوجود
 لحيث بهي قياس ما ذكره وتوجب كلام المحقق

المراد به لازم الشئ لا بهي
 ان يكون صنفية الجبش جزء من
 عليه منع ظاهر كما في
 فلم يصح التمثيل بل لم يكن له

والقسم الثاني لازم الى ما بهي حيث هي هي
 لازم الى ما بهي الما فودة مع عايق من عوارضها
 ومثل القسم الثاني الذي به لازم الوجود باله
 للحيث بهي قياس ما يتغير بعضهم ولا يتغير ان هذا التغير
 يأتي من كل كلام بهي حيث بهي القسم الثاني المتغير
 مع كونه خلاف التبادلية بل كلفه على القسم
 الثاني اللازم كما قلنا من الوجود عليه مما
 ستعرفه وانت تعلم ان السواد والكل
 ان قول السواد قد قسم بعضهم الى قول فان التناقض بالمراد
 توجب الكلام المذكور وهو كلام المحقق
 في شرح الرسالة بالبرهان وبل لازم الى ما بهي
 الذي هو القسم لازم الى ما بهي الوجود متعلقا
 سواد كانت ما بهي نوعية او صنفية او غير
 وبل لازم الى ما بهي الذي هو القسم الاول واللازم الى ما بهي
 من حيث هي هي بل لازم الوجود لازم الوجود
 لحيث بهي قياس ما ذكره وتوجب كلام المحقق

وانت تعلم ان السواد والكل
 ان قول السواد قد قسم بعضهم الى قول فان التناقض بالمراد
 توجب الكلام المذكور وهو كلام المحقق
 في شرح الرسالة بالبرهان وبل لازم الى ما بهي
 الذي هو القسم لازم الى ما بهي الوجود متعلقا
 سواد كانت ما بهي نوعية او صنفية او غير
 وبل لازم الى ما بهي الذي هو القسم الاول واللازم الى ما بهي
 من حيث هي هي بل لازم الوجود لازم الوجود
 لحيث بهي قياس ما ذكره وتوجب كلام المحقق

بين ما يلزم تقدير من تقدير اللازم وما يلزم من تقديرها
 الجرم بالضرورة بينهما وبين غير السبب مفعول واحد لا يتبع
 شيء من شئ تقديره ولا يسلكه بل السبب مفعول
 احد هما الشق الاول والثاني الشق الثاني وكله
 غير السبب مفعول واحد فلا فرق بين
 والثاني فلا فرق بين الشق الثاني والثاني
 فيها التخصيص في العبارة ثم ان كان في قول
 الفع الثاني والنسبة بينهما في الاقضية
 التي تقديرها في ان تقدير الطرفين على كل
 في الجرم بينهما بل لا بد من تقدير نسبة احدى وجهيه الى
 الا تقدير وجهيه ان يكون تقدير الطرفين في اللازم
 السبب بالفع الثاني مستند ما لتقدير نسبة السبب
 فيكون مستند ما للجرم بالضرورة بينهما لان مستند
 المستند مستند من تقدير التفرع على تقديره وانما يظهر
 كعدم ذلك عند الاصل في صرح المصنف في هذه المسألة

فيكون تقديرها في ان تقدير الطرفين على كل
 في الجرم بينهما بل لا بد من تقدير نسبة احدى وجهيه الى
 الا تقدير وجهيه ان يكون تقدير الطرفين في اللازم
 السبب بالفع الثاني مستند ما لتقدير نسبة السبب
 فيكون مستند ما للجرم بالضرورة بينهما لان مستند
 المستند مستند من تقدير التفرع على تقديره وانما يظهر
 كعدم ذلك عند الاصل في صرح المصنف في هذه المسألة

وجوب التناظر في الدلالة والافعال
 فيكون تقديرها في ان تقدير الطرفين على كل
 في الجرم بينهما بل لا بد من تقدير نسبة احدى وجهيه الى
 الا تقدير وجهيه ان يكون تقدير الطرفين في اللازم
 السبب بالفع الثاني مستند ما لتقدير نسبة السبب
 فيكون مستند ما للجرم بالضرورة بينهما لان مستند
 المستند مستند من تقدير التفرع على تقديره وانما يظهر
 كعدم ذلك عند الاصل في صرح المصنف في هذه المسألة

وجوب التناظر في الدلالة والافعال
 فيكون تقديرها في ان تقدير الطرفين على كل
 في الجرم بينهما بل لا بد من تقدير نسبة احدى وجهيه الى
 الا تقدير وجهيه ان يكون تقدير الطرفين في اللازم
 السبب بالفع الثاني مستند ما لتقدير نسبة السبب
 فيكون مستند ما للجرم بالضرورة بينهما لان مستند
 المستند مستند من تقدير التفرع على تقديره وانما يظهر
 كعدم ذلك عند الاصل في صرح المصنف في هذه المسألة

والرسالة باعتبارها القيد مقدم السبب بالفع
 الاصل في نظير النسبة بالجرم والخصوص بينهما
 وفيه مع عبودية العبارة وصافاته لا يستلزم
 من ان السبب بالفع في الدلالة والافعال
 لا يتبع في خبره في النسبة لان الحكم بها
 مع قوف على صدق الاصل في الفع مما شئت في
 نفس الامر وهو محتمل ان لا يكون شئ مما يلزم
 تقديره من تقديره بل هو محتمل ان يكون تقديره
 الجرم بالضرورة بينهما وبين غير السبب مفعول واحد لا يتبع
 الفع الثاني والنسبة بينهما في الاقضية
 التي تقديرها في ان تقدير الطرفين على كل
 في الجرم بينهما بل لا بد من تقدير نسبة احدى وجهيه الى
 الا تقدير وجهيه ان يكون تقدير الطرفين في اللازم
 السبب بالفع الثاني مستند ما لتقدير نسبة السبب
 فيكون مستند ما للجرم بالضرورة بينهما لان مستند
 المستند مستند من تقدير التفرع على تقديره وانما يظهر
 كعدم ذلك عند الاصل في صرح المصنف في هذه المسألة

وجوب التناظر في الدلالة والافعال
 فيكون تقديرها في ان تقدير الطرفين على كل
 في الجرم بينهما بل لا بد من تقدير نسبة احدى وجهيه الى
 الا تقدير وجهيه ان يكون تقدير الطرفين في اللازم
 السبب بالفع الثاني مستند ما لتقدير نسبة السبب
 فيكون مستند ما للجرم بالضرورة بينهما لان مستند
 المستند مستند من تقدير التفرع على تقديره وانما يظهر
 كعدم ذلك عند الاصل في صرح المصنف في هذه المسألة

المنصور وقبيل منع ظاهر لحيوان ما يكون تصور
 اللازم لان ما تصور للزوم ولا يكون اجزاه
 بهذا الزوم لان ما تصور بهما نظر بالحق بالما
 وسطا لا ينجح **قوله** ولم يعتبر في غير البين فسر
 الكتابين البين بالحق الا لم يكن تصور مع ملازم
 في اجزاهم بالزوم بينهما غير البين المتبادل
 بما يقتضيه اجزاهم بالزوم بينهما بالوسط او عليه
 ان تغيب اللازم البين غيرهما حرا في الحدس
 وتطابقها وتطابق بين النفسين في جاب
 المصنف في المراسلة بان الحرا وكيفية تصور
 واللازم في اجزاهم بالزوم بينهما عدم اقتضاها
 بوقية التقابل في تصور تلك الوب تطابق البين
 المتطابق لا ذكره صاحب المطالع وشيخه حيث قال لازم
 اما به سلا او غيره وكلامه بهما يدل على انها من جهة
 في غير البين وقبيل في ايرتو في تقيم الكتابين بوجه

منشأ هذا القول هو دعوى
 البين هو تصور من تصور
 لا يلائم تصور من تصور
 انما لا يلائم تصور من تصور

ان يكون المراد من الوسط المقصود
 بالوسط هو تصور من تصور
 وانما لا يلائم تصور من تصور
 وهو ما يقتضيه تصور من تصور

بوجه آخر وهو ان لحيوان لا سلا في تصور غير
 البين مما انه واقع على سبيل التمثيل والجمع
القول **قوله** ولم يعتبر في غير البين فسر
 ان تغيب اللازم البين غيرهما حرا في الحدس
 وتطابقها وتطابق بين النفسين في جاب
 المصنف في المراسلة بان الحرا وكيفية تصور
 واللازم في اجزاهم بالزوم بينهما عدم اقتضاها
 بوقية التقابل في تصور تلك الوب تطابق البين
 المتطابق لا ذكره صاحب المطالع وشيخه حيث قال لازم
 اما به سلا او غيره وكلامه بهما يدل على انها من جهة
 في غير البين وقبيل في ايرتو في تقيم الكتابين بوجه

ان يكون المراد من الوسط المقصود
 بالوسط هو تصور من تصور
 وانما لا يلائم تصور من تصور
 وهو ما يقتضيه تصور من تصور

بوجه آخر وهو ان لحيوان لا سلا في تصور غير
 البين مما انه واقع على سبيل التمثيل والجمع
القول **قوله** ولم يعتبر في غير البين فسر
 ان تغيب اللازم البين غيرهما حرا في الحدس
 وتطابقها وتطابق بين النفسين في جاب
 المصنف في المراسلة بان الحرا وكيفية تصور
 واللازم في اجزاهم بالزوم بينهما عدم اقتضاها
 بوقية التقابل في تصور تلك الوب تطابق البين
 المتطابق لا ذكره صاحب المطالع وشيخه حيث قال لازم
 اما به سلا او غيره وكلامه بهما يدل على انها من جهة
 في غير البين وقبيل في ايرتو في تقيم الكتابين بوجه

القسم ايضا فلا يلزم كون
 الحصر غير عام

ان يكون المراد من الوسط المقصود
 بالوسط هو تصور من تصور
 وانما لا يلائم تصور من تصور
 وهو ما يقتضيه تصور من تصور

قد ان التوافق بين الكليتين في الازاد لا يقتض التوافق بينهما في الوجود والافعال بل يجوز ان يكون احد
المتوافقين في الازاد موجودا والاخر مفقودا لا تركا ان مفهوم المتحرك ومفهوم غير الساكن متحرك
في الازاد مع انه يمكن ان يوجد الاول ولا يمكن ان يقال بوجود الثاني اذ السلب داخل فيه وجوز
والتمثيل على السلب لا يمكن وجوده ويمكن ان يحاط بان هذا التاثير اذا كان مراد بعض الثاني
يقول فلا وجه لاشياءه اذ على التحقيق الذي نفق الشرحه المحققين ان وجود الكلي الطبيعي نفسه
اذا كانا كان مراده اذ على المصحيه حكم بوجود الكلي الطبيعي بغير وجوده فلا بد ما ذكرنا
اد البراهنه حكم بعدم التوافق بين
السلطات المتحد الازاد في هذا
المنع للوجوده شرعا
اقول كما ان الكلي الطبيعي عبارة عن مفهوم كلي
جواب ذلك الشرحه في مفهومه فانه من غير
كما هو في صفات الكليه كذا في الكلي المنطقي عبارة
عن مفهوم كلي صادق كما مفهوم مالا يخفى تصور
صدق ككثيرين وهو مفهوم ما وضع لفظه الكلي
وكذا الكلام في الكلي الصفي كما في تقديره
الكلي الطبيعي في الازاد والكلي المنطقي في الوجود
ما صدق عليه الكلي المنطقي لان مفهومه
كما مفهوم مالا يخفى وهو صادق على الازاد وصدق
عليها مفهوم الكلي الطبيعي ثم الازاد والكلي الطبيعي
في عين الازاد الكلي كذا مفهوم الكلي ليس عين
مفهوم الكلي المنطقي في الوجود فاشياءه وصدق
الكلي الطبيعي لا يكون ثابتا ووجوده المنطقي بل في الوجود
وجوده في الوجود بل في الوجود ان غير المنطقي في الوجود
الشك في الوجود مالا يعلم ان الشرحه فيما بينهم

هذا في تعريف الكلي
على ما هو في الكلام
ولا يخفى ان الكلام
الاول في تعريف الكلي
فان قولنا مفهوم
الكلي المنطقي عبارة
عن مفهوم كلي صادق
ككثيرين وهو مفهوم
ما وضع لفظه الكلي
وكذا الكلام في الكلي
الصفي كما في تقديره
الكلي الطبيعي في الازاد
والكلي المنطقي في الوجود
ما صدق عليه الكلي
المنطقي لان مفهومه
كما مفهوم مالا يخفى
وهو صادق على الازاد
وصدق عليها مفهوم
الكلي الطبيعي ثم الازاد
والكلي الطبيعي في عين
الازاد الكلي كذا مفهوم
الكلي ليس عين مفهوم
الكلي المنطقي في الوجود
فاشياءه وصدق الكلي
الطبيعي لا يكون ثابتا
ووجوده المنطقي بل في
الوجود وجوده في الوجود
بل في الوجود ان غير
المنطقي في الوجود الشك
في الوجود مالا يعلم
ان الشرحه فيما بينهم

بينهم انما اذا قلنا الحيوان كذا في تعريفه
هو يصدق عليه كل صفة
الركب منها كذا في تعريفه
لو كان هو الحيوان
ايقنه هو الحيوان
الكلي الطبيعي والكلي المنطقي
البيان المكشوف
الكلي الطبيعي
بالحيثية فالتق
لكلي كل طبيعي
طبيعي
فمن يرفع
الخصوص
كلها هم بان مرادهم
الحيوان
فيل علمه ان كان
جنس كان مفهوم
الحيوان من حيث هو
كلها طبعيا فافرقا
الحيوان من حيث هو
كلها طبعيا فافرقا
الحيوان من حيث هو
كلها طبعيا فافرقا

في هذا تعريف الكلي
على ما هو في الكلام
ولا يخفى ان الكلام
الاول في تعريف الكلي
فان قولنا مفهوم
الكلي المنطقي عبارة
عن مفهوم كلي صادق
ككثيرين وهو مفهوم
ما وضع لفظه الكلي
وكذا الكلام في الكلي
الصفي كما في تقديره
الكلي الطبيعي في الازاد
والكلي المنطقي في الوجود
ما صدق عليه الكلي
المنطقي لان مفهومه
كما مفهوم مالا يخفى
وهو صادق على الازاد
وصدق عليها مفهوم
الكلي الطبيعي ثم الازاد
والكلي الطبيعي في عين
الازاد الكلي كذا مفهوم
الكلي ليس عين مفهوم
الكلي المنطقي في الوجود
فاشياءه وصدق الكلي
الطبيعي لا يكون ثابتا
ووجوده المنطقي بل في
الوجود وجوده في الوجود
بل في الوجود ان غير
المنطقي في الوجود الشك
في الوجود مالا يعلم
ان الشرحه فيما بينهم

وما يشير اليه المحقق هو ان الكلي الطبيعي من حيث هو موضوع للكلية ليس بوجود اما
انه لم يقبل بوجودها احد فليس بكلامه إشارة الا ان يقال لما نفى عنه الوجود فالاصل
ان يكون منفيًا لكل احد اذ لو وقع فيه خلاف لتكسب ان يتعرض له شراشيمة

راجعا الى المبدأ والآخرة الى العلم فرجع مفاد المبدأ
 الى ان مر حيث هو موضوع للمعرفة وانت افع على
 التحقيق المذكور لا بد من صرف قولهم بوجود العلم الطبيع
 لاننا حققنا ان العلم الطبيعي عبارة عن الغنوم وهو لا يكون
 غملا من دون علمه ووجوده وان العلم الطبيعي هو

الملك
واجب عنه بان
يخرج من الزاوية
التي فيها
الملك
واجب عنه بان
يخرج من الزاوية
التي فيها

تحقيق هذا القول **قوله** واما ان مذهب المحققين
الاختلفوا في ان الكمال الطبيعي موجود في المادة

لبي موبدوا الصلوات منهم اختار الاول علفه اليه
واستدوا علفه ذلك اليه الخ

و بعد معبود و جزا اله معبود و قیامت لانه

ان الحيوان جزاء له بل يجوز ان يكون زيبا به

الانسان و
جنه النوع ازالت
نصوب الحقه مار
احمد جلد
عنه

بجمله و در حدیثی که در بیان مکرک بن المیوان و لو سکیم
العقل فضلا عما ان يكون مکرک بن المیوان و لو سکیم

ان هذا الرجل
ليس صحيحا
في الاصل

فانه وجوده مع قوت غايات وجود
كل من زير والكيان ووجوب الكمون
اول النجس وجودا مركبا منه
ومن غيره بالطريق الاول او الثاني
صديقال الجوانية موجودة مع
انها غير محسوسة فالقول بان الوجود
من يكون محسوسا هو حق شرنا
منه صحت كما يجازيه
من ان الوجود

في الخارج لا يذم ان يكون معجودا في الخارج وان
اريد المفهوم التكميلي عن زيد الحية ان مفكلا لم

انه موفى في الخارج بل سبوا اول البيت وقد قيل
هو الخبيث القوي شجاع النجيب ملائمة
الخير في سبغ غليظة الامام هذا الامام بعد

عقلية و العقلية و فيما لا يقع على الناظر فيها
ثم أراد النقض على الدليل المذكور بالجفومات

القدمية كالأعمى مدفوع ليدرك النور عليه لا يفي
ويتم من اقتدار النفس وتوسعها المودود والوا

عليه و هو لا يجوز لنفسها ان ينفذ في غير الجاهل

بين القه لحي نصفاً إذا القول بوجود الكمال
لا أنه ليس بوجود بل الاتحاض في موجوده

دلیل و ابعد از دلیل مذکور قطعاً بله

الحروف المشابهة التي يكون وجودها في

في الاغنام فانه لا ارى ان النقص
في الخريف مقدمه مع ان الخريفه زين
بلا حصر

نموده است علم بوجود الهی

اقول وهذا ايضا لا يخفى عن ضعف ذلك لان يكون زيد وهذا النور فلا محذور
في الوجود وان يوجد في الخارج وهو بعد ذلك لان زيدا متجاها مع الحيوان
الذي هو كلي في الوجود والحيوان مع ذلك التقدير ايضا متجاها مع هذا النور مثلما يتحد زيدا مع هذا
النور فيه ضرورة ان متجاها مع الشيء في الوجود متجاها معه فيه اذا الاتحاد انما يكون من الحيوان
فقد لا يخفى ان الراد على الاحتمال الثاني ايضا لا فرق **جوابه** مع هذا

بل يكون زيدا مع هذا
ان يكون زيدا مع هذا
متجاها مع هذا
ايضا بعيد

الطبيعي ثلثة اقسام **الاول** ان الوجود اثنان في الخارج
والوجود اثنان في وجوده عليه يستلزم عدم
صحة اكل ونايتها ان الوجود واحد في الخارج والوجود
لانها يكونان ذاتين والذات لا يحل مع الذات
اثنان في وجوده عليه يستلزم عدم صحة اكل
اثنان وثالثتها ان الوجود واحد في الخارج والوجود
واحد فيه ان كان اثنين في العقل ولا يلزم عدم

فان القول من اجل الاسم المطلق على الاخص والاصغر
او العكس ومن اجل الاسم المطلق على الاخص والاصغر
وبذلك اعادة تصور المصور عليه فيبقى بعد
فلا بد لاحد من هذه الالفاظ والاقسام في الوجود
انما ينعقد في نفس الامر والاقسام في الوجود
يحل في الوجود في نفس الامر والاقسام في الوجود
فقط على ان الوجود على ان الوجود على ان الوجود

وهو اثنان عند المحققين **ثاني** ان التقدير اثنان في الخارج
الحول لا لا يخفى عليك ان الفرق من حمل شئ على شئ
قد يكون اعادة التقدير بحال الموضع وهو اكثر
وقد يكون اعادة تصور الموضع بغيره كما في
اقسام المفعول في جواب ما هو واتي شئ به فنجاء
الاول بهذه التقدير قطعا لكن يبقى فيه الاعم والاصغر
مطلقا او من وجه بل المبين اربعة اقسام
الامر على اربعة اقسام اعادة تصور واما لم يكن المحل صريحا
في نفس الامر اعادة التقدير متبعية على المحل ويكنى
في نفس الامر

في الاخص مطلقا قد انتفى الامر اثنان في الوجود قصد الافادة في المبين قد انتفى الامر الاول اعني صريح
المحل وكذا الامر الثاني ايضا واليه يشار بقوله وكذا المبين اي وكذا قصد اعادة المبين غير صريح في
الامر لا يخفى ان كما يخرج بذلك المتبادر المبين مطلقا والاضحى المطلق على رأي المتأخرين كما يخرج به
على رأيهم الاخص من وجه ضرورة ان قصد اعادة شئ منها غير صريح في نفس الامر على رأيهم واما على
رأي المتقدمين قصد اعادة الاخص المطلق ايضا صحيح فالتخصيص بالمبين على ما ينبغي التمسك به

اخرى في المبين والاضحى مطلقا بان المتبادر من المحل
الافادة ان يكون صادقا في نفس الامر وقصد الافادة
صحيحا فيها ومن المبين غير صادق في نفس الامر
وقصد اعادة الاخص مطلقا لانه غير صحيح فيها كما
رأى المتأخرين وكذا المبين والاعم مطلقا او
وجه فهو خارج بقدر تصوره بناء على ان المتبادر
منه تصوره بل هو جازي ومن لا يصح قصد اعادة التقدير
بهذا المعنى من اجل الاسم مطلقا او من وجه على الاخص
مع ان صحة قصد اعادة مطلق منه ممتنع بل وقوع قصد
في حيز المنع ويجزى من هذا احوالا وبين اربعة اقسام
يقال عليه ما من شأنه ان يحل عليه اي يصح عليه عليه اعادة
تصوره كما ان الرب محتمل في توجيه التوجيه ثانيا
كان احوال الامر اربعة اقسام في التقدير استلزم اظهر
وحيثما اطلعت عليه في اجزاءها الى التزام كنهها من
فائدة وجعل اوقات شرط على التقدير لانه

واما على رأي المتقدمين فالمحل
وقصد الافادة صحيح في الاخص من وجه
واحد في الموضع غير صحيح في الاخص من وجه
بالاعم والاضحى مطلقا يكون على الوجه
ولا يخفى ان هذا التقدير يكون على الوجه
ان يكون صادقا في نفس الامر وقصد الافادة
صحيحا فيها ومن المبين غير صادق في نفس الامر
وقصد اعادة الاخص مطلقا لانه غير صحيح فيها كما
رأى المتأخرين وكذا المبين والاعم مطلقا او
وجه فهو خارج بقدر تصوره بناء على ان المتبادر
منه تصوره بل هو جازي ومن لا يصح قصد اعادة التقدير
بهذا المعنى من اجل الاسم مطلقا او من وجه على الاخص
مع ان صحة قصد اعادة مطلق منه ممتنع بل وقوع قصد
في حيز المنع ويجزى من هذا احوالا وبين اربعة اقسام
يقال عليه ما من شأنه ان يحل عليه اي يصح عليه عليه اعادة
تصوره كما ان الرب محتمل في توجيه التوجيه ثانيا
كان احوال الامر اربعة اقسام في التقدير استلزم اظهر
وحيثما اطلعت عليه في اجزاءها الى التزام كنهها من
فائدة وجعل اوقات شرط على التقدير لانه

مرقات لا يشترط جعلها شرطا لتصور التوفيق يكون الامور المذكورة
في الامور مرقات اصلها من صلاتهم الله

[illegible]

اونا ورا اتخافيا بالنظر الامن يعرف له وان كان
 من شئ لا يعرف بحسب المعاودة ان يعرف قبل معرفة
 المعرفة كالتميز في تعريف الزرافة لمن لم يعرف النمر والواو
 يكونه الموقوف افعلى من الموقوف ان يكون ابعده الموقوف
 منه بالنظر الامن يعرف له سواء كان ذلك ضروريا
 مما في قسم الدور او عا ديا كالنفس في تعريف النار
 اونا ورا اتخافيا بالنظر الامن يعرف فقط كالقنية
 في تعريف النار لمن لم يعرف الحققة اصلا وعرف
 النار جوبا و يعلم من هذا ان المراد بكونه الموقوف
 اجمع من الموقوف الذي يتفرع عما اشتبه له عدم صحة
 التعريف بالبل ومن معرفة والا فحق ان يكون
 معرفة الموقوف فاحصله قبل حصول الموقوف يعرف معرفة
 الموقوف فاعرف هذا المحقق **قوله** فاحصله
 الا مدارا كدنية الخ اي الفصل التوبيع مع الجنس
 فتمام وبدونه فتماما نفس سواء كان مع الجنس
 البعيد او لم يكون مع شئ وانما قصد مع الجنس البعيد
 رسم تمام وبدونه رسم ناقص سواء كان مع الجنس
 البعيد او لم يكون مع شئ ولا يخفى ان المركبة الفصل
 التوبيع والجنس التوبيع والخاصة وافله في تعريف
 الحد التام والرسم التام معا فبقية لفظ الالف م
 مع انه لا يسمى حدا تاما بل رسما تاما اكمل في الحد التام

جمع على العاوة مبي على التسليم أي ولكن لما عدم براحل
الاقسام فلا يكون توفيق الحد التام ما نقلا صدق عليه مع انه
لا يسحق صدانا ما

الانتماء عن جميع الاعيان ولا الاطلاع بما يشي من
الذاتيات والقدما اعتبره لا فائدة له في هذا
بدونه وجعلوا هذه المشتغل عليه سائنا قصا ما يراه
في مباحث الكلمات على اطلاع المتأخرين انما هو
بالهوى وعلى سبيل الاستطارة المشهور ان
النوع قد يعتبر في التوحيات عند المقطعين
وذكره في هذه الابواب استطراد في تفتا قافية
بأن لا يكتفى سماعا على قافية القدماء وقد ورد
عليهم ان تعريف الصنف بالنوع لا يقال
انما لا يرد في بلاد العرب فكيف يصح حكمهم بعدم
اعتباره في التوحيات مطلقا وبما يجب بان تعريف
الصنف بالذات تعريف اسمي بالية اعتبارية وذلك النوع
في انما يرد انه ليس سمي لا فائدة له في نوع قبيح
ويرد عليه ان بعض تعريف الصنف بالذات تعريف
حقيقي اسبقه ويكتفي به في هذه المراتب عليهم بالية
كلام الحق ههنا قاصدا على تفصيل الحرام كما ان
قوله قد جيزنا اننا قد امكن ان يكون اعم كذا كذا
ان المقدم على ما يرد في التوحيات بالاختصاص في حمله
من الرسم ان قد **قوله** ما يقصد به تفسيره لعل
اللفظ اسما يقصد به شيء ما وضع له اللفظ
لما لا يعلم فيه له اسم او كان بيانا انه موضوع

ان في علم كل ما لا يقبل سببا من
الذاتيات والقدما اعتبره لا فائدة له في هذا
بدونه وجعلوا هذه المشتغل عليه سائنا قصا ما يراه
في مباحث الكلمات على اطلاع المتأخرين انما هو
بالهوى وعلى سبيل الاستطارة المشهور ان
النوع قد يعتبر في التوحيات عند المقطعين
وذكره في هذه الابواب استطراد في تفتا قافية
بأن لا يكتفى سماعا على قافية القدماء وقد ورد
عليهم ان تعريف الصنف بالنوع لا يقال
انما لا يرد في بلاد العرب فكيف يصح حكمهم بعدم
اعتباره في التوحيات مطلقا وبما يجب بان تعريف
الصنف بالذات تعريف اسمي بالية اعتبارية وذلك النوع
في انما يرد انه ليس سمي لا فائدة له في نوع قبيح
ويرد عليه ان بعض تعريف الصنف بالذات تعريف
حقيقي اسبقه ويكتفي به في هذه المراتب عليهم بالية
كلام الحق ههنا قاصدا على تفصيل الحرام كما ان
قوله قد جيزنا اننا قد امكن ان يكون اعم كذا كذا
ان المقدم على ما يرد في التوحيات بالاختصاص في حمله
من الرسم ان قد **قوله** ما يقصد به تفسيره لعل
اللفظ اسما يقصد به شيء ما وضع له اللفظ
لما لا يعلم فيه له اسم او كان بيانا انه موضوع

هذا هو المقصود من التوحيات
التي هي في الحقيقة
التي هي في الحقيقة

مع خلقه ونقصه في ان موضوعه لا يرد في
الما يقصد به في كذا كذا
اعم منه معنى كذا كذا
تدقيقه لعل المقصود به لعل
يورد ما يرد في تقديمه بوجه آخر
فليس تعريف اسمي بغيره الا كذا
الاسمية ولا تنزع في كونه من الصنف
ما يشبهه في تنوع كذا كذا
فلا بد من توجيه تفسير التوحيات
بغير تعريف الاسمي في كذا كذا
عليك ان ما ذكره في كذا كذا
على عدم الفرق بينهما كما
كثير وقد عطل القدماء
القول كونه من المطلب المتصور
بينها وما ذكره في كذا كذا
قوله في تعريف اللفظ وهو
ان التوحيات الاسمية وافلا في مطلبه
انما قاصده اليقين انه كذا كذا
سائر المطلب تقدم التفسير كذا كذا
عليها سواء كان التوحيات اللفظي
او التفسيرية نعم بوجه كذا كذا

هذا هو المقصود من التوحيات
التي هي في الحقيقة
التي هي في الحقيقة

هذا هو المقصود من التوحيات
التي هي في الحقيقة
التي هي في الحقيقة

ط
الان مطلب النصور وهو طلب تصور
العين وتصورها تصور تام

[illegible]

المات القصور
بيننا في المسامح
والقشيع

عنه المفعول
قال القاضى فقول
فنية او كناية

واما على المعنى المتوخات الشهادة للامور الشرعية
 والموجبة وان كانت في بعضها زيادة في كلف
 وتاويل مما يستفاد من مواضع ذكرها **فقد**
 لا يوضع وجه ولا ما يوجب الزيادة والوجوب
 لتقصص الارشادات بل ان يقال في موضع الجزم
 بالاشياء او التوكيد اما ذكره في موضع التسمية
 المحمودة بالوجوه من غير وجه لا يقتضيه ما في
 الموجبة بناء على اخذ المحمول من الحمل للقول فيها
 والوجه في ذلك المحمل الاصطلاحي انما ادراك
 الوقوع او الوجود وقوعه في محل السالبة ايضا
 ان يقال غرض الاشياء الى وجه التسمية في كل
 الاصطلاح الذي هو الحاقه ثم الوجه الثاني في كل
 نظر لان التحقيق ان شئ من المحمول ليس في الشئ
 المشتبه بل هو مستلزم له في حقيقة الحق في حقيقة
 والادال على النسبة راسخة انما اراد بالادال
 انهم في الافعال والاعمال ليس في الحركات والرسائل
 التي كسبه وبالادال الال لانه حركاته كانت
 وضعية او جارية تبليغا والى الكلمات الحقيقية
 وهي تامة وليتناول ما هو استفاد في النسبة
 وبالنسبة الوقوع او الوجود المتفق عليه القصة
 لا يقال لو اراد الال لانه حركاته في التوفيق

[illegible]

卷之四
 四
 五
 六
 七
 八
 九
 十
 十一
 十二
 十三
 十四
 十五
 十六
 十七
 十八
 十九
 二十
 二十一
 二十二
 二十三
 二十四
 二十五
 二十六
 二十七
 二十八
 二十九
 三十
 三十一
 三十二
 三十三
 三十四
 三十五
 三十六
 三十七
 三十八
 三十九
 四十
 四十一
 四十二
 四十三
 四十四
 四十五
 四十六
 四十七
 四十八
 四十九
 五十
 五十一
 五十二
 五十三
 五十四
 五十五
 五十六
 五十七
 五十八
 五十九
 六十
 六十一
 六十二
 六十三
 六十四
 六十五
 六十六
 六十七
 六十八
 六十九
 七十
 七十一
 七十二
 七十三
 七十四
 七十五
 七十六
 七十七
 七十八
 七十九
 八十
 八十一
 八十二
 八十三
 八十四
 八十五
 八十六
 八十七
 八十八
 八十九
 九十
 九十一
 九十二
 九十三
 九十四
 九十五
 九十六
 九十七
 九十八
 九十九
 一百

و ما نقل من شيخنا محمد بن موسى بن جعفر

کل بیت گیت

٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩
 ٥١٠
 ٥١١
 ٥١٢
 ٥١٣
 ٥١٤
 ٥١٥
 ٥١٦
 ٥١٧
 ٥١٨
 ٥١٩
 ٥٢٠
 ٥٢١
 ٥٢٢
 ٥٢٣
 ٥٢٤
 ٥٢٥
 ٥٢٦
 ٥٢٧
 ٥٢٨
 ٥٢٩
 ٥٣٠
 ٥٣١
 ٥٣٢
 ٥٣٣
 ٥٣٤
 ٥٣٥
 ٥٣٦
 ٥٣٧
 ٥٣٨
 ٥٣٩
 ٥٤٠
 ٥٤١
 ٥٤٢
 ٥٤٣
 ٥٤٤
 ٥٤٥
 ٥٤٦
 ٥٤٧
 ٥٤٨
 ٥٤٩
 ٥٥٠
 ٥٥١
 ٥٥٢
 ٥٥٣
 ٥٥٤
 ٥٥٥
 ٥٥٦
 ٥٥٧
 ٥٥٨
 ٥٥٩
 ٥٦٠
 ٥٦١
 ٥٦٢
 ٥٦٣
 ٥٦٤
 ٥٦٥
 ٥٦٦
 ٥٦٧
 ٥٦٨
 ٥٦٩
 ٥٧٠
 ٥٧١

مطلق ولا يستعمل في غيره ولا يكتفى به في غيره ولا يكتفى به في غيره ولا يكتفى به في غيره

[illegible]

222

اي لمن سلكنا ان تلك الاماكن ليست بمنية علم ما ذكره في شرح الرسالة بل علم ما ذكره فذكره ان ما ذكره
هناك ياتي اه لان هذا منحل وذاك مفصل وحصل الاصل على التفصيل يكون من الاحمال منه ايضا واجب
وقوله بقية اخرى غير الوجه الذي ذكره هناك

بيان كمال الاستغارة على الاستغارة الربوبية في مواد

باب اتفاق المنطقين على خلاف استعمال الترتيب

برجع الی ما افتقار المحسن فی البحث الاضطراري ان

الاجابة مبني على ما ذكره من انه قد ثبت له ما يدعي عليه
 وقد ثبت له ما يدعي عليه من انه قد ثبت له ما يدعي عليه

تو نه کلام آهسته و آهسته در دهان خود می آید

من عند شیخ احمد اراکانشوت من عند شیخ احمد قزوینی

انصار الحق تغية الحق تغية الحق

لذلك لا وقع في ذلك الاصل بالاول سارة المظفر

[illegible]

آخری و سب سے ذمہ دار و متذنب

فألاول منفصلة مع حية وان في سائر نيران محل الكلام

هذا هو المذهب السائد في زماننا من قبل علماء الفقه

ان حكمه يثبت حكمه بعد ان يثبت

عند انشكاك تحقق فضة عند تحقق فضة اخرى

او الله اعلم بهدو الله لا يغفل وقول الله وما له استغفار

اشارة الانقيص المنصلا الى اللزومية والاتفاقية على ما

المستند والمحققان النسخة منقحة اليهما والاعطاف
انما يعرف النسخة من النسخة

وَقَدْ كُنْتُ يَوْمَئِذٍ نَاقِصًا

ان يعيد الله تعالى اوفيق
طبيب ليست بمقتدر
او
الجميع

[illegible]

بسمه الاعلى سمي الاعلى وان لم يجدها في

ولم يزد في خوفه من فعلته قد ربحنا والواثقان أبو طليح

ليكون ذلك ان ردة القسبة الى الفاضلية والارادة

والطائفة التي هم النحيف الكمال نسبة واولا وقتل

[illegible]

اما كونه بمنزلة الاتصال والافتصال كما في ان شئ

في الاثر من بل ان ينحصر فيها الشرط المستولة العلم

و منارف اللغة **و مستندة** لاستند **و** ما شيد

انما اعلم ان الشرايط يجب انما يجمع في القدم

مقدمه الی اثبات و الزامات کلیه و اثبات الزامات

البحر والسموات الا الضيقة لان فاعلة العلم منسقطه كنهها كما

بموقع المنارات اولاً في موضع الكذب فقط لا في مكانها

تکلیف از معصومین جعلی و اعدایا بغیر مقدمه نام ط

اعین نایبها بر او و با او در کسب و عیب
مردمان از او و اللہ مکنہ سے اعانت و ماکت لانا

الناكون في بلاد النجف اولاً ثم اقامه سبيلهم في وقت انهم لم

لیکن از بدلائے سخن لا جواب او ان لم یکن لا یجوز ان یکن لا یجوز

وامانة الحق بفضل حكم فيها بوقوع المناجات اولاً وموعدها

في الصدق فقد فلا بد ان يستلزم متصليتين جعل في الدنيا
 ما من مقدمها شرطاً وتقييداً باليهما جزءاً وفي الاخر عيني
 تأليها شرطاً وتقييداً مقدمها جزءاً والا لزم صدق العارفين
 معاً كقولنا زيد اما ان يكون شجرة او حماراً فيستلزم قولنا
 اما كاي زيد شجرة لم يكن حماراً وان كان حماراً لم يكن شجرة
 والمحقيقة منفصلة حكمها به نوع الحقائق اولاً وثانياً
 في الصدق والكذب معاً فلا بد ان يكون متصلاً للمنفصلة
 الاربع المذكورة كقوله لئلا يكون زوجاً او
 فرداً ان يستلزم قولنا ان لم يكن هذا العدد زوجاً
 لكان فرداً وان لم يكن فرداً لكان زوجاً وان كان زوجاً
 لم يكن فرداً وان كان فرداً لم يكن زوجاً في توريثه حيث
 تلازم الشرطيات فقلنا ما في كلامه من هنا كما شنع
 اعني دال على الشدة وما قور كما يستظهر عليك فلكانه
 ان رد الينا سب في التفسير المنفصلة الى الاقام
 الشك في عيوجه يمكن ان يستلزم استلزامها
 للمنصلة المذكورة والافحش تلازم الشرطيات
 من ذلك في هذا الكتاب ولا تعرض لذلك في موضع آخر من
 الكتاب ولا نه الى شبهة **في التقدمة** في الذكر ان اراد بالذكر
 القضية المنفصلة التلغظ هو بكسر الهمزة وبالفتح
 القضية المستقلة المتعقل هو بضمها والظاهر ان اراد
 بالتقدم وان آخر التقدم غالباً وقد تقدمت التامات

التي جعل في احد من المتصليتين مقدمها شرطاً
 وعين تأليها شرطاً وتقييداً باليهما جزءاً وفي الاخر عيني
 تأليها شرطاً وتقييداً مقدمها جزءاً والا لزم صدق العارفين
 معاً كقولنا زيد اما ان يكون شجرة او حماراً فيستلزم قولنا
 اما كاي زيد شجرة لم يكن حماراً وان كان حماراً لم يكن شجرة
 والمحقيقة منفصلة حكمها به نوع الحقائق اولاً وثانياً
 في الصدق والكذب معاً فلا بد ان يكون متصلاً للمنفصلة
 الاربع المذكورة كقوله لئلا يكون زوجاً او فرداً ان يستلزم قولنا ان لم يكن هذا العدد زوجاً لكان فرداً وان لم يكن فرداً لكان زوجاً وان كان زوجاً لم يكن فرداً وان كان فرداً لم يكن زوجاً في توريثه حيث تلازم الشرطيات فقلنا ما في كلامه من هنا كما شنع اعني دال على الشدة وما قور كما يستظهر عليك فلكانه ان رد الينا سب في التفسير المنفصلة الى الاقام الشك في عيوجه يمكن ان يستلزم استلزامها للمنصلة المذكورة والافحش تلازم الشرطيات من ذلك في هذا الكتاب ولا تعرض لذلك في موضع آخر من الكتاب ولا نه الى شبهة في التقدمة في الذكر ان اراد بالذكر القضية المنفصلة التلغظ هو بكسر الهمزة وبالفتح القضية المستقلة المتعقل هو بضمها والظاهر ان اراد بالتقدم وان آخر التقدم غالباً وقد تقدمت التامات

هو التقدم والظاهر ان اراد بالمراد هذا بناء على ان المتبادر من التقدم والظاهر
 وهو التقدم والتأخر الحقيقي وهو ان يكون متقدماً
 لا ضمان ان يكون الكلام متقدماً
 على غيره من الكلامين
 فاما

والتحقيق في هذا المقام ان مفهوم الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غيرها بحسب اعتبار اهل العربية لا
 اذ قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فالحكم عليه بوجوده بحكم بـ والشرطية قيد
 ومفهوم القضية ان الوجود ثبت للنهار على طلوع الشمس فظهر ان الجزاء على ما كان عليه من احتمال الصدق
 والكذب وقد عايناهما مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار وكونها بعد ما واما عند المنطقيين فالحكم
 عليه هو الشرط والحكم بـ هو الجزاء ومفهوم القضية هو الحكم بالضرورة وكونها بعد ما فكل من الطرفين
 حصل قد اختلف من الجزئية واحتمال الصدق والكذب

على التقدم في المنصلة كقولك كان النهار موجوداً
 ان كانت الشمس طالعة والناظر للنهار ان
 يكون ان لا يهنا هو الحكمة المذكورة في التقدمة كما
 راس الكه في عين وان كان راس البعيرين انما والـ
 عيا انما هو المقدر بعد الشرط ولا يبعد ان يجعل التقدم
 والتأخر عياناً هو اعم من الحقيقة والمرتبة لم يشك في كون
 اتفاقاً فانه **في** اما اهل العربية فكل كان الجزاء حكماً
 انما يهنا مبنياً على حقيقة التصريح بمقتضى قد شنع عليه
 المحقق الشريف في بعض تعليقاته ما بين الحق ان
 اهل العربية لم يكتفوا بالمنطقيين في ذلك بل بدل عليه
 كلامهم ثم بدل عما به الى لغة كلام صاحب الفناء
 لكنه كلام ظاهر في لا ينبغي ان يجد عليه **في** هو الحق
 للقطع بقيد الشرطية كما قلنا وقد مر الاستدلال
 من بعضهم فاعترف عليه با فصلها فكل ان القيد
 قد يكون قيداً لا قيداً فيكون القيد به في حيث هو
 مقيد بمفهوم ما قيد به قبل التقييد كقوله فصر المطلق
 المتحقق في ضمنه هو القيد المستلزم من هذا القيد
 وما قيد به القيد قبل التقييد كقولنا زيد قائم فكل
 زيد معدوم تنظيمه وتظايرها فالايضاً في الجارية ان
 يكون ما قيد به من هذا القيد فكل ان التام القيد بالتقدم
 متحقق كذلك المطلق المقيد في ضمنه متحقق وان لم يكن التام

فلا يوجد المقيد بدون المطلق

لعل وجه الثالث
 ينظر القيد ان المنطقيين
 يفتقرون الى اربع تقدم ان يكون
 يلزم ان هذا التقدم يتحقق ان يكون
 لان هذا التقدم لا يتحقق على الشرطية
 وهو بط كاهور ان البصرين هذا المثال
 كانه قيل ان تقدمه او لا يبعد ان يجعل التقدم
 كانه انما يتحقق في الشرطية والمرتبة لم يشك في كون
 ان التام يتحقق في الشرطية والمرتبة لم يشك في كون
 فاما بـ يقولون انما هو المقدر بعد الشرط ولا يبعد ان يجعل التقدم
 والتأخر عياناً هو اعم من الحقيقة والمرتبة لم يشك في كون
 اتفاقاً فانه **في** اما اهل العربية فكل كان الجزاء حكماً
 انما يهنا مبنياً على حقيقة التصريح بمقتضى قد شنع عليه
 المحقق الشريف في بعض تعليقاته ما بين الحق ان
 اهل العربية لم يكتفوا بالمنطقيين في ذلك بل بدل عليه
 كلامهم ثم بدل عما به الى لغة كلام صاحب الفناء
 لكنه كلام ظاهر في لا ينبغي ان يجد عليه **في** هو الحق
 للقطع بقيد الشرطية كما قلنا وقد مر الاستدلال
 من بعضهم فاعترف عليه با فصلها فكل ان القيد
 قد يكون قيداً لا قيداً فيكون القيد به في حيث هو
 مقيد بمفهوم ما قيد به قبل التقييد كقوله فصر المطلق
 المتحقق في ضمنه هو القيد المستلزم من هذا القيد
 وما قيد به القيد قبل التقييد كقولنا زيد قائم فكل
 زيد معدوم تنظيمه وتظايرها فالايضاً في الجارية ان
 يكون ما قيد به من هذا القيد فكل ان التام القيد بالتقدم
 متحقق كذلك المطلق المقيد في ضمنه متحقق وان لم يكن التام

هو التقدم والظاهر ان اراد بالمراد هذا بناء على ان المتبادر من التقدم والظاهر
 وهو التقدم والتأخر الحقيقي وهو ان يكون متقدماً
 لا ضمان ان يكون الكلام متقدماً
 على غيره من الكلامين
 فاما

العقل لا يثبت في نفسه حقيقة في نفسه لا مكره في النظام المذكور
 وما قال بعضنا من أن العقل لا يثبت في نفسه لا مكره في النظام المذكور
 ثم يدان قوت زيد فأنهم في كل شيء فكنيت زيداً فأنما
 فالحكم بين العقل وحقيقة التكليم لا بين القيام وزيد في حكم
 من غير ذلك هو عدل الصادق في كل شيء فكنيت زيداً فأنما
 السند الآخر على ما لا يخفى ولا يخفى في بعض
 غلبتنا دليل آخر على حقيقة مذهب المنطقيين في الحقيقة
 وهذه المقدمة لو كان قبلها لكانت مقدمتها في الشرطية
 عند انتفاء المقدمة في الواقع ضرورة أن انتفاء القيد
 يستلزم انتفاء القيد ولا شك أن الشرطية قد يكون
 صادقة مع كذب المقدمة كقولنا إن كان زيداً كان
 ناهياً وإن كان ضرباً من زيد ضرباً عند انتفاء الغرض
 قطعاً هذه الكلام ولا يخفى ضعفه على ما لا يخفى في ظاهره
 لا لا قبل الثاني في الحقيقة هو التعلق بالمقدم أي كونه
 الثاني على تقدير أن يكون العقل صادقاً في الشرطية فهو
 وحقيقة لا يستلزم حقيقة نفس المقدم أي أن المقدم
 بإمكان الوجوه والعدم لذاته وحقيقة أي يستلزم حقيقة
 إمكان الوجوه والعدم لذاته لا حقيقة نفس الوجوه والعدم
 ولا إمكان شيء منها في نفس الأمر فليكن قوله أو كونه
 أن كانا شيئاً في موضوع الذكورية في القضية
 أن كانا شيئاً في نفساً به أن كان شيئاً في نفساً

و اما في الموضوع بالذات فيعبر التفسير
الانثوية والطبيعية لان
الافراد لا يكون طبيع
بمفهوم الامم

ط وجب التمسك بالحق على كل من ادعى عليه اللفظ
والاعمال اللفظ لان قولنا زيد قائم
القول فيه شتمه انما هو لغيره
لفظ زيد واللفظ زيد

فأما في ما يتعلق في هذه المسألة فليقل على أن ما يقع
عليه إذا علم هو اللفظ والموضوع حقيقة هو المعنى
كما لا يخفى **قوله** وإن كان نفس حقيقة الحكم نفس المقدم
الحكم الذي هو الموضوع المذكور في القضية بوجه
التقابل ولا يشك في صحة كون اللفظ **الحكم** ^{اللفظ} ^{الحكم}
وكل نوع كل كونه **قوله** فليست بتقديره
طبيعية **قوله** النظام **قوله** فليست بتقديره
التحقيق أن الحكم على نفس طبيعية **قوله** فليست بتقديره
في الطبيعية على مقدم الموضوع باعتبار وجوده في
الذهن مع قطع النظر عن وجوده لا يتعدى الحكم اليه
اصلا كقوله أن **قوله** في المحصورة عليه باعتبار
حقيقة في ذهن الفرد أي في خارج شعور الذهن حيث
يتعدى الحكم اليه قطعا كقوله أن كل إنسان حيوان أو غير
الحيوان **قوله** في المحصورة عليه في حيث هو **قوله** ^{باعتبار} ^{باعتبار}
كان باعتبار وجوده في ذهن مع قطع النظر عن الفرد أو
باعتبار وجوده في ذهن الفرد كقوله الحيوان إنسان
ولا يترتب عليه أن **قوله** لا يخفى **قوله** فليست بتقديره
بل كاشفة **قوله** لا يخفى **قوله** فليست بتقديره
وجوده في ذهن أي أنه لا يخفى عنها بأن **قوله** فليست بتقديره
وجوده في ذهن الفرد في المحصورة **قوله** لا يخفى
بأنها في حكم شخصية ويرد على قوله فليست بتقديره

[illegible]

لا يخفى على من تأمل في هذا السند انه المنع المذكور ليس واردا على قوله **الما كان** بل هو واردا على **الكبرى** المقطوع انه ليس في نفس الامر واحده هو ذلك الوجه بل هو واردا على **الكبرى** المطعون وهو قولنا ومتى كان كذلك لم يكن المعلوم بالذات الا ذلك فقوله **الما** اخره في نقل كلام الشارح اذ **الما** اخر الدليل **الما** اخر ما ذكره الشرح في نظم الحكم وبتم **المرام** **شرا** **شبه** **نحو** **انه**

[illegible]

جبهه نامه و کتب و اسناد و کتابخانه

[illegible]

التي هي التوهم في الطرفين الا ان يقال لزوم كمال التوهم التي هي القضية
 بينا لا بين في الا لبيان وقف في اليقين في انما هو باعتبار
 لزوم جارية كماله في بيان كافي في اثنائه فطعنهم به عليه
 منعا ونقصا ومعارضة انه قد يعقد الحكم على الطبيعة
 من حيث هي ولا يصدق الحكم على بعض الاخر او كما
 اذا كان الموضوع كليا متخذا في فردا ما خارجا كقولنا
 الشمس طالعة او مطلقا كقولنا الواح بالذات او القيد
 بالذات مع وجوده فان الاول يصدق مطلقا خارجيا ولا يمكن
 في ذواته خارجية وان كان يصدق مطلقا باطلا اعتبارا
 انك لا يصدق جسيمة اصلا وذلك لان الحكم على
 البعض يستلزم تعدد المضاد اليه ابيحيمه بان القيد
 المتغيرة في التقاضي بالوجود والخيال محقق في خارجية
 المقدار الممكن في الحقيقة والذي ينبغي ان يكون لا اية
 انما تقبلي في وضع الحكم على ما يجب اضعافه في صدق الجزئية
 في صدق هذه التقاضي بالجزئية ضرورة ان تعدد المضاد
 الذي فرضا محققا بانك فلا اشكال لان موضوع
 كماله على انه هو الطبيعة من حيث هي في كل فرد
 توجب في هذا الكلام قد علم انهم لا ان يثبت فيهم
 بديلا عما مقصودوا به في نفسه قد عرفت انما ينبغي ان يكون
 ان الحكم ليس بالذات الا على الامة كما صرح انه هو بالذات
 انه وله اعرفت ما ينبغي مما قوا وادعيه مما تقدم وان يكون الحكم
 انما هو الميزة المتصلة بقوله وان العلم ان الحكم

الحكم في المهمل على الفرد سبق قضية اخرى الى ان نكت
 القضية داخلية في الطبيعة مما مقررنا بما مع ان القسم
 بهما هو القضية المستقلة في معناها في اللغة ومن
 الجايز ان لا يكون تلك القضية الباقية داخلية بها
 فاصل التامل **قوله** والحق ان المهمل يستلزم الجزئية الى
 هذا جواب عن النظر المذكور واصله ان الجزئية النارة
 للمهمل اعلم ان يكون الحكم فيها على بعض الافراد
 الحقيقية او الاعتبارية والطبيعية المذكور داخلية
 في الجزئية بهذا المعنى كما ان الرباشين في الشفاء وقبه
 ان الجزئية قسم المحصورات الباقية للطبيعة فكيف
 نكت في طينها الا ان يقال هي قيد نفسها وقد قسم
 قد يكون اعلم ان القسم يخصه ان الرباشين في الطبيعة
 لا يشترط في كبر اشكال الاول لانها راجعة الى الجزئية
 وهو لا يشترط في كبره فقد نازع جودان والميون قبله
 اننا زيدا جنس كما ان قولنا لكل فرس حيوان وبعض الحيوان
 ناطق لا يشترط ان بعض الفرس ناطق فقط كلمة حيث قال
 وبالقيقة ان هذا راجع الى الطرف الاكبر حمل على بعض
 الاوسط لا يدل على ان الطبيعية داخلية في الجزئية حقيقة
 واما قولنا قد صرح بابا بهذه القضية تصدق خبرية او فرد
 مبالغة منه لتدريج البعث اذ لا تعبر به بك في كلامه
 بل فيه جرح تشبيه اشارة تكلفه في مقام التوضيح لهذا قال

فانما في الحاشية المتعلقة بنور واسلم العلم

عليه السلام
في هذه القضية

مباحث المحل المطلق في حاشية المطالع فلا بد عليها
ما اوردناه في وجه تقييد الاخر او تقييد الاصلان في الحقيقة
من اننا لو لم نقيده بالامكان لم يصدق في كلية اصلا لا محبة
ولا سلبية لان في السلب في الحقيقة الكلية من افراد
بوجه السلب فلا يصدق في الايجاب في الحقيقة بوجه السلب
الكلية من افراد وهو بوجه فلا يصدق في السلب الكلية
وذلك لانه انما يتم اذا كان عقد الوضع معتبرا
فرض العقد وعقد كل كغير الامر في الحقيقة
فما يقدّر عدم اعتبار الامكان في موضوعهما اما اذا كان
كل العقد من حيث فرض العقد في الحقيقة بهذا اللفظ
فلا لانه في السلب في الحقيقة واما كان في الحقيقة
وليس بغير كغير الامر لكنه بوجه الفرض في الحقيقة
ان يستلزم في محال آخر وكذا الكلام في سب في
السلب في الحقيقة في جميع التفسيرات لانه وان امكن صدق
القضا بالكلية عما هذا التفسير لكن يلزم ان لا يكون
شيء منها متيقن الصدق مع انه ما هو متيقن
الصدق في الحقيقة الصدق كقولنا كل ان رطب
ولا شئ في الامان بوجه وانك لم يزل ان لا يكون الا فرد
القضية للامان عما تقييد ان شيئا حيوانا وكذا ان انما
جوابه على عدم الاستلزام في محال الا في الحقيقة بوجه
من صدق في جوابه عما هذا التفسير في الحقيقة بوجه القسم

لعل هذا الحكم على سبيل التفسير
ان يكون المحل في القضية الكلية
من الامور الثلاثة فلا يمكن ان يكون في السلب
تقيد اذ قال السالبة الكلية لانه
فرض انما في السالبة الكلية لانه
الانسان ليس بوجه في الحقيقة
الصدق فلا يصدق في السالبة في الحقيقة
التفسير بالامكان في الحقيقة
لان في السالبة في الحقيقة في الحقيقة
الاحتمال في السالبة في الحقيقة في الحقيقة
ليس بوجه في السالبة في الحقيقة في الحقيقة
لان الانسان الذي هو في السالبة في الحقيقة
انسانا بوجه في السالبة في الحقيقة في الحقيقة
الفرض بوجه في السالبة في الحقيقة في الحقيقة
جوابه على عدم الاستلزام في محال الا في الحقيقة بوجه

قلنا الامتناع انما ينافي الوجود الواقع لا العرضي المعدر كما ان الوجوب
انما ينافي عدم الواقع لا المعدر الوضعي فظهر حال قوله فكيف يكون
شريك البارئ على تقدير وجوده متمقا على الدين

القسم وهو القضية المستقلة في العلوم ومعارف
اللفظ والتقدير بوجه قوله وانت تعلم ان اللفظ الذي
تعلقناه بوجه اعتبار الوجود انما لا يصدق في الحقيقة
البارئ متمقا لان الامتناع ينافي الوجود فكيف يكون
شريك البارئ على تقدير وجوده متمقا فظهر ضعف
قوله ولا شك ان اعتبار اللفظ المذكور اعتبارا حقيقيا
اي لا يتأثر بكونه شريك البارئ متمقا في الحقيقة
لكن اما واجبا او ممكنا للكم العقلي في المواد الثلث
هنا ايضا فظهر ان كون متمقا بالكم هو صدق
الاياد بوجه مع امتناع الموضوع مطلقا لاننا نقول
الملازمة مع اللفظ متمقا في المواد الثلث هو ان
الذات وجودية في الجملة واما لا وجود له في الحقيقة
اصلا كشرية البارئ واجتماع التقييد وغيرها
فهو حال غير المواد الثلث قطعا واما ما ذكره الشيخ
فليس في الاثارة الا ذلك بل انما ان مقصوده
اولا اشارة الى ايجابية والحقيقة المتغيرة عند
المحققين واني انا الى الذنب عما ان يكون المراد بوجه
انما انفسا وجوده ولم يوجب لها الحمد انما انما
الوجود الخامس محققا او مقدر بوجه كذا في الخبر
كذلك وقد اوردنا حديثا وجد كذا في الخبر انما انما
وجدت مطلقا ووجدت كذا في الخبر انما انما

انما انفسا وجوده ولم يوجب لها الحمد انما انما
الوجود الخامس محققا او مقدر بوجه كذا في الخبر
كذلك وقد اوردنا حديثا وجد كذا في الخبر انما انما
وجدت مطلقا ووجدت كذا في الخبر انما انما

انما انفسا وجوده ولم يوجب لها الحمد انما انما
الوجود الخامس محققا او مقدر بوجه كذا في الخبر
كذلك وقد اوردنا حديثا وجد كذا في الخبر انما انما
وجدت مطلقا ووجدت كذا في الخبر انما انما

وهذه الاشارة الى ان
كلما الخش وانما انفسا وجوده
ليس بصواب تأمل

موجودة وجودها في الذهن لكان كذا انما يثبت الوجود
 الذي يثبت محققا او مقدر اوجودها المحقق في الذهن
 وقد لا وجود لها بوجه يثبت لا وجود لها في الخارج محققا
 ولا مقدر اداة الشرح لا في تفسير الحقيقة وانما يثبت
 اثره المستعمل كالمقدرات كما اشتد في قولهم
 لو وجد كان ح واما هذا فيكون قولنا يقال كذا ابا
 تمثيلا للذهنية لا للحقيقية في مقدرتنا كذا ان
 ما تسمى لا يثبت ان عدم صدق حقيقة بالذات كذا لم
 يجوز ان يكون كذا في حيث لو كان انما كان ما شيا
 بناء على جواز استلزام المسمى الى الآخر وان اراد ان
 المسمى ليس معلوم الصدق لجواز استلزامه في محال
 فهو جاز في الحقيقة بهذا المسمى ثم هذا المسمى في روي
 في تلك المادة ونظايرها **قوله** لا في المقدمه القائله ما يثبت
 شئ كذا في هذه المقدمه بدعيه اوليه كذا ما يثبت
 العقل بعد تصور الاطراف على ما يثبت ويثبت بان ما لا
 يثبت كذا في هذا لا يثبت الارتباط الالهي في غير بدعيه
 فكيف يكون في طرف النسبة الالهيه واما لا يثبت مستزا
 بان قولنا شريك البارئ متنع واجزاء التفتيش
 ونظايرها قضا بالبدعيه صادقه في انها لا يثبت
 لموضع ما بنا اصلا واذ كانت بدعيه تلك المقدمه يثبت
 ان لا يصدق هذه القضا بالالهي الحقيقه الذهنيه

انما ما يثبت المحل فيها ما لا لا في الوجود
 المسمى محققا او مقدر اوجودها المحقق في الذهن
 وقد لا وجود لها بوجه يثبت لا وجود لها في الخارج محققا
 ولا مقدر اداة الشرح لا في تفسير الحقيقة وانما يثبت
 اثره المستعمل كالمقدرات كما اشتد في قولهم
 لو وجد كان ح واما هذا فيكون قولنا يقال كذا ابا
 تمثيلا للذهنية لا للحقيقية في مقدرتنا كذا ان
 ما تسمى لا يثبت ان عدم صدق حقيقة بالذات كذا لم
 يجوز ان يكون كذا في حيث لو كان انما كان ما شيا
 بناء على جواز استلزام المسمى الى الآخر وان اراد ان
 المسمى ليس معلوم الصدق لجواز استلزامه في محال
 فهو جاز في الحقيقة بهذا المسمى ثم هذا المسمى في روي
 في تلك المادة ونظايرها **قوله** لا في المقدمه القائله ما يثبت
 شئ كذا في هذه المقدمه بدعيه اوليه كذا ما يثبت
 العقل بعد تصور الاطراف على ما يثبت ويثبت بان ما لا
 يثبت كذا في هذا لا يثبت الارتباط الالهي في غير بدعيه
 فكيف يكون في طرف النسبة الالهيه واما لا يثبت مستزا
 بان قولنا شريك البارئ متنع واجزاء التفتيش
 ونظايرها قضا بالبدعيه صادقه في انها لا يثبت
 لموضع ما بنا اصلا واذ كانت بدعيه تلك المقدمه يثبت
 ان لا يصدق هذه القضا بالالهي الحقيقه الذهنيه

المقدمه بدعيه اوليه كذا ما يثبت

الذهنيه على ما عرفت انما او يثبت السالبة ولا يثبت
 مريه في ذلك وسبب حمل الموصيه السالبة المحل في
 كلامهم على الحقيقة الذهنيه وما فيه من وجوده الفاسد
قوله في السالبة المعلوم المطلق ليس شيا اياها على ما يثبت
 مقدمه بدعيه اخرى هي ان المعلوم المطلق
 لا يجمع ارتباطا بغيره اياها فلا يصدق حمل شئ عليه
 املا والمسمى السببي شئ فلا يجمع حمله على قطعا ولا
 يبعد بنا قولهم ان المقدمه اعتبره وان مفهوم السالبة
 المحل ان يكون سبب المحل الاول محولا على الموصيه
 ثانيا ومنه يبين ان تقوا سبب لا يجمع حمله على الموصيه
 كذا يثبت لا بد من انتظام امر اخر اليه كذا في المقدمه
 وغيره ما يجمع حمله كذا تدل عليه بما اقيم في بيان
 مضافا الى ما يجمع الى حمل المقدمه المقبول في مضافا
 استثناء المقدمه السالبة في المقدمه المذكوره
 لا بد ان يكون صدق الموصيه السالبة المحل مقتضيا
 لوجود الموصيه قطعا كذا المحل فيها امر وجوديا
 ليس في سبب السالبة لا يقال يجمع اثبات السلب
 كذا في طريق التفتيش في غير انتظام امر اليه وان كان
 له تفتيش الا كما في هذا لا انتظام كذا في قوله
 ضرب زبده زيد ضرب واما كذا شئ في تفسير السالبة
 المحل على ما عرفت من مسمى في العبارة لتوضيح المعنى

انما ما يثبت المحل فيها ما لا لا في الوجود
 المسمى محققا او مقدر اوجودها المحقق في الذهن
 وقد لا وجود لها بوجه يثبت لا وجود لها في الخارج محققا
 ولا مقدر اداة الشرح لا في تفسير الحقيقة وانما يثبت
 اثره المستعمل كالمقدرات كما اشتد في قولهم
 لو وجد كان ح واما هذا فيكون قولنا يقال كذا ابا
 تمثيلا للذهنية لا للحقيقية في مقدرتنا كذا ان
 ما تسمى لا يثبت ان عدم صدق حقيقة بالذات كذا لم
 يجوز ان يكون كذا في حيث لو كان انما كان ما شيا
 بناء على جواز استلزام المسمى الى الآخر وان اراد ان
 المسمى ليس معلوم الصدق لجواز استلزامه في محال
 فهو جاز في الحقيقة بهذا المسمى ثم هذا المسمى في روي
 في تلك المادة ونظايرها **قوله** لا في المقدمه القائله ما يثبت
 شئ كذا في هذه المقدمه بدعيه اوليه كذا ما يثبت
 العقل بعد تصور الاطراف على ما يثبت ويثبت بان ما لا
 يثبت كذا في هذا لا يثبت الارتباط الالهي في غير بدعيه
 فكيف يكون في طرف النسبة الالهيه واما لا يثبت مستزا
 بان قولنا شريك البارئ متنع واجزاء التفتيش
 ونظايرها قضا بالبدعيه صادقه في انها لا يثبت
 لموضع ما بنا اصلا واذ كانت بدعيه تلك المقدمه يثبت
 ان لا يصدق هذه القضا بالالهي الحقيقه الذهنيه

المقدمه بدعيه اوليه كذا ما يثبت

توضيح ان اصل المواظفة ان يكون شئ محمولا مع الموضوع بالحقيقة كقولنا الانسان ابيض وحمل الاشتقاق ان لا يكون محمولا
بالحقيقة بل نسب اليه كالبيض بالنسبة للانسان فان ليس محمولا بالحقيقة فلا يقال الانسان بياض بل بوسطه او
او الاشتقاق فيقال الانسان ذو بياض او ابيض وما كان ذو بياض البياض مائة معانيها وامر يسمى البياض على
الوجهين ~~الاشتقاق~~ هو الاشتقاق وبمعنى يسمى الاول نزل التركيب فانه اذا ركب مع ذو يحمل في ضمن المركب والآخر
حمل الاشتقاق لانه اذا اشتق منه شئ في ضمن المشتق فاما متحدان بالذات ~~فان~~ مختلفان بالاعتبار فخطها قسمان او

لانا نقول لادبغ القضية المحلية من المحل والحقا وصريحا
او القدر اما من البين ان ثبوت شئ شئ بطريق
القيام الذي هو المحل الاشتقاق يستلزم ثبوت كية
منه ومن كية ذلك الشئ بطريق الاتحاد الذي هو
المحل موافق له كما قالوا في المثالبين المذكورين في نظام
التعريف المحل ثلثا مرفقة **قالوا** فلو كان كل جوهه ليس
بجوهه في نفسه لانه ليس بجوهه في خلاف ما ذكره في السهل الجوه
ان يكون حكمهم بانها في هذا الموضع عدم تناها
الموجبة اس لية المحل في الحال لية في الصفوى شكل
الاوامب على جعل الصفوى معدلة لمحور في عدم
المقدار للاستعداد وان كانت كاذبة مع النتيجة
اذ انتاب الدليل لا يثبت في كذب مقدما فالاول في الجواب
ان يقال الموجبة المعدلة المحل انما يتحقق وهو الموضوع
لا يثبتها براهنة مع قطع النظر في خصوص المحل كى
به التوضيح ان يتبينه بغيره في الشفاء بذكر
فلا يميز الفرق بينهما وبين الموجبة اس لية المحل في
اقتضاؤه وهو الموضوع مع ان ما ذكره في فرق المعدل
اعلم ان يكون مقارنا للاستعداد او لا ولو حصل
به ذلك تلافية من الواسطة بين الفرق من مقدم
قوله والحق ان الموجبة اس لية المحل في عدمه
نفسه لانه ان لم يكن امرا اعتبارا في هذا لكان يجوز ان يكون

كجوهه في نفسه لانه اذا اشتق منه شئ في ضمن المشتق فاما متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار فخطها قسمان او
الاشتقاق فيقال الانسان ذو بياض او ابيض وما كان ذو بياض البياض مائة معانيها وامر يسمى البياض على
الوجهين ~~الاشتقاق~~ هو الاشتقاق وبمعنى يسمى الاول نزل التركيب فانه اذا ركب مع ذو يحمل في ضمن المركب والآخر
حمل الاشتقاق لانه اذا اشتق منه شئ في ضمن المشتق فاما متحدان بالذات ~~فان~~ مختلفان بالاعتبار فخطها قسمان او
لانا نقول لادبغ القضية المحلية من المحل والحقا وصريحا
او القدر اما من البين ان ثبوت شئ شئ بطريق
القيام الذي هو المحل الاشتقاق يستلزم ثبوت كية
منه ومن كية ذلك الشئ بطريق الاتحاد الذي هو
المحل موافق له كما قالوا في المثالبين المذكورين في نظام
التعريف المحل ثلثا مرفقة **قالوا** فلو كان كل جوهه ليس
بجوهه في نفسه لانه ليس بجوهه في خلاف ما ذكره في السهل الجوه
ان يكون حكمهم بانها في هذا الموضع عدم تناها
الموجبة اس لية المحل في الحال لية في الصفوى شكل
الاوامب على جعل الصفوى معدلة لمحور في عدم
المقدار للاستعداد وان كانت كاذبة مع النتيجة
اذ انتاب الدليل لا يثبت في كذب مقدما فالاول في الجواب
ان يقال الموجبة المعدلة المحل انما يتحقق وهو الموضوع
لا يثبتها براهنة مع قطع النظر في خصوص المحل كى
به التوضيح ان يتبينه بغيره في الشفاء بذكر
فلا يميز الفرق بينهما وبين الموجبة اس لية المحل في
اقتضاؤه وهو الموضوع مع ان ما ذكره في فرق المعدل
اعلم ان يكون مقارنا للاستعداد او لا ولو حصل
به ذلك تلافية من الواسطة بين الفرق من مقدم
قوله والحق ان الموجبة اس لية المحل في عدمه
نفسه لانه ان لم يكن امرا اعتبارا في هذا لكان يجوز ان يكون

كجوهه الانتصاف به في الخارج لا تتران الانتصاف الخارج
لا يستدعي وجود البصنة في الخارج بل انما يستدعي
وجوده كدعوى في كمال الانتصاف بالعين وبكلى
يجاب بان الموجبة السالبة المحل يصح في عدمه
في انما يربح قطعا في ثبوت العدم ليس بجوهه وقد تقرر
ان الاجاب مطلقا يستدعي وجوده والموضوع فلا بد من
ان يكون في هذه القضية ذهنية مقتضية لوجوده كدعوى
في انهم فكله اس لية الموجبات السالبة المحل لعدم الفرق
ولا يخفى ان المناقشة حالا واسعا **قوله** وجميع كية
التصديقية انما هو رد عليه ان هذا امر بمتقوض قبل
شريك الباري واجتماع التقضين ونظامهما
للقطع بانه لا وجود له في حق الامر اهلا ولا بصير
منه لا يكون موضوعا للقضية ذهنية صادقة الا
اذا اخذت تلك الموجبة فرضية وهي لا يستدعي
وجود الموضوع في حق الامر بل يجب فرض العدم
لكن ان يثبت عنه بانه لا شك انما تصور هذا الامر
وله وجوده وهو بزم انتصافنا بالعلمية في جعلها
موضوعا للقضية موجبة صادقة بل علمية صفة
هي قولنا هذا متصور ومعلوم فليزم وجودها
في نفس الامر قطعا لانه مدغم باننا لا نكون منه
الامر متصور بل انما يتصور وجودها وبكلى ان يجاب

هذا الانتصاف الخارجى ما كان لوجود الموضوع
في الخارج مدغم انتزاع المحل منه كما في قوله
اجب السلب ليس كذلك من
لانه ثبوت السلب لا يخلو في السالبة البسيطة لان
لا بد من ثبوت المحل عند قطع ولا بد
في انما يربح قطعا في ثبوت العدم ليس بجوهه وقد تقرر
ان الاجاب مطلقا يستدعي وجوده والموضوع فلا بد من
ان يكون في هذه القضية ذهنية مقتضية لوجوده كدعوى
في انهم فكله اس لية الموجبات السالبة المحل لعدم الفرق
ولا يخفى ان المناقشة حالا واسعا **قوله** وجميع كية
التصديقية انما هو رد عليه ان هذا امر بمتقوض قبل
شريك الباري واجتماع التقضين ونظامهما
للقطع بانه لا وجود له في حق الامر اهلا ولا بصير
منه لا يكون موضوعا للقضية ذهنية صادقة الا
اذا اخذت تلك الموجبة فرضية وهي لا يستدعي
وجود الموضوع في حق الامر بل يجب فرض العدم
لكن ان يثبت عنه بانه لا شك انما تصور هذا الامر
وله وجوده وهو بزم انتصافنا بالعلمية في جعلها
موضوعا للقضية موجبة صادقة بل علمية صفة
هي قولنا هذا متصور ومعلوم فليزم وجودها
في نفس الامر قطعا لانه مدغم باننا لا نكون منه
الامر متصور بل انما يتصور وجودها وبكلى ان يجاب

والعلم بالوجه لا يستلزم العلم بنى الوجه كما سبق في بحث
المحسورة ولا ينافى سبق من جواز كون الموضوع
في الوجود واحد والمعلوم ان
الجواز

بأن المراد من اليهود في نفس الامر ههنا اعم من اليهود في

وَأَن كَانَ بَعِيدًا غَمَّ الْخَفَا كَلَّفَ بَدَلَ تَعْلِيمِهِ كَلَامَهُ فِي شَيْئَةٍ
الَّتِي هِيَ أَوْ أَكْثَرُ مِنْهَا

عليه وجوبه بجميع هذه مائة وعشرين امرأة العظيمة
الفرقة من الملائكة واللائكة العام والخاصة

المجرا من هذه إلى الدنيا وأما عن غير هذا

کے تصور فرماتے ہیں کہ یہ اصول الہامی ہے اور نہ انسانی اور نہ

في الساعات من اليوم في نفس المكان الذي كان عليه

بالموجبة ان ليد المحل مع ان الية بله خزانة الموجبة

المجمل بفتح الحقيقه النوضيه السخنه في صير السبع عظاما

المستلحق مقام النعم والسعة والاحتياجات المفهومات

المسألة المحمدي له جود الموضع في غولام

عامة بيت الله الحرام فمما يشهد له من

لَمْ يَكُنْ هُوَ الْمُبَارَكُ بِمَعْنَى أَنَّهُ هُوَ الْمُبَارَكُ فِي الْمَعْنَى الْمَعْنَوِيَّةِ

مع ان لا خلاف الا ان استدلال المذكور في بيان وجه

بند النعام ایست آخر عرضا عنهما فی الاطناب

اشارة المتقرب اليه كلب الى الدول والمجتمعات

الفردان بنیال داد اسد و نانیها ان النطان بر

جزء اللغز الملقب ولا يلزم من قوله ان يكون

معدن المعادن في لفظه حرف الكسب فلما بدى من معدن

المحملة داخل في السوق لأن وقع حرقه

فما انت عليه في هذه المسئلة
فانظر الى قوله تعالى ان كان الله

محکمہ خانہ کلاں خزانہ الدولہ فقط اسمہ عدولہ

قوله والادعوى ومعنى حرف الكسر هو منها والادعاء

فصل الطرقات في هذه القول فلا مسامحة فيه فانهم

عن قول
الموضع
الذي
ثبت
عدم
التوقف

١٠
 في الفقه الا انه مجازي في موضع هذا المحل
 والاحباب وانما جعلت في محل
 لا
 اذا احسن
 ١١

الا انما
 معدود انما
 فدا ان ليس
 محصية لا معدود
 لانها لا تحصى

وان كان
على
هذا
الامر
فان
الامر
لا
يكون
الامر
لا
يكون
الامر
لا
يكون

التي هي التامة وقوله ثم تارة فاعلم

الحامض
الحمض

والسلب في توحيد المركبة مركب مأل القضية في الجواب والسلب
 بين طرفيها ومما ذكر في توحيد البسطة ان لا يكون
 كذلك لا مركب مفرد منها الصحيح منها وعدمه والالكانات
 المركبة قضيتين بالفعل لا قضية واحدة مركبة ولا مركب
 مأل من الجواب وسلب مطلق لعدم لان كل لية بسيطة
 مشتقة في الحال على الجواب سلب احدهما بين طرفيها
 والاخر بين نسبتهما وجسمتها في يظهر ما في تأمل و
 الظاهر في ثمة عشرة ثمانية في عشرة وثلاثا عملا
يخرج في ضرورة النسبة ما دام ذات الموضوع في الوجود
 بالنسبة ههنا الوقوع او اللا وقوع على ما هو في ضرورة
 الوقوع ان رة في الضرورية الموضوعية وضرورة الوجود
 في الضرورية اس لية وقد ورد على هذا التوحيد ان الالكانة
 الحكم في الضرورية اس لية بضرورة اللا وقوع ما دام ذات
 الموضوع موجودا لنزاع ان يكون في الالكانة في الضرورية
 مستلزما لوجود الموضوع ضرورة ان الضرورية في اوقات
 وجود الموضوع لا يمكن ان يتحقق بدون اوقات وجوده
 مع الالكانة ان صدق الالكانة لا يستلزم وجود الموضوع
 كلف ولو كان مستلزما له لم يكن بينهما وبين الموضوعية
 الممكنة العادة تناقض لكونها عند عدم الموضوع وتوجب
 عند ان الالكانة اوقات وجود الموضوع اوقات وجوده
 الذي اعتبره الحكم عند الحكم فلا يستلزم نفس السلب

فلا يكون مأل من الجواب وسلب مطلق لعدم لان كل لية بسيطة
 مشتقة في الحال على الجواب سلب احدهما بين طرفيها
 والاخر بين نسبتهما وجسمتها في يظهر ما في تأمل و
 الظاهر في ثمة عشرة ثمانية في عشرة وثلاثا عملا
يخرج في ضرورة النسبة ما دام ذات الموضوع في الوجود
 بالنسبة ههنا الوقوع او اللا وقوع على ما هو في ضرورة
 الوقوع ان رة في الضرورية الموضوعية وضرورة الوجود
 في الضرورية اس لية وقد ورد على هذا التوحيد ان الالكانة
 الحكم في الضرورية اس لية بضرورة اللا وقوع ما دام ذات
 الموضوع موجودا لنزاع ان يكون في الالكانة في الضرورية
 مستلزما لوجود الموضوع ضرورة ان الضرورية في اوقات
 وجود الموضوع لا يمكن ان يتحقق بدون اوقات وجوده
 مع الالكانة ان صدق الالكانة لا يستلزم وجود الموضوع
 كلف ولو كان مستلزما له لم يكن بينهما وبين الموضوعية
 الممكنة العادة تناقض لكونها عند عدم الموضوع وتوجب
 عند ان الالكانة اوقات وجود الموضوع اوقات وجوده
 الذي اعتبره الحكم عند الحكم فلا يستلزم نفس السلب

ضرورة الالكانة

حاصل هذا الاراد انه لا كان الوجود المعبر في مطلق السلب والظلال حيز الشيء لا قيد لا يجوز ان يكون
 ذلك السلب متحققا في نفس الامر دون تحقق ذلك الوجود في نفس الامر فلا يستلزم تحققه واما
 في السلب الضرورية فلا كانت اوقات الوجود قيد الشيء والشيء متحققا في نفس الامر لا يجوز ان يتحقق
 الشيء بدون تحقق الوجود استلزام تحقق الشيء بدون تحقق القيد فلو لم يكون الوجود الذي اعتبره
 الحكم متحققا في نفس الامر ايضا في السلب الضرورية فلا كان الوجود مطلقا في السلب فافهم
 سعد الدين محمد السمعاني

على اعتبار وجوده في نفس ذلك الوجود كلف لا يستلزم
 ضرورة السلب في اوقات ذلك الوجود حقيقة وبذلك
 ان نفس السلب انما لا يستلزم تحقق ذلك الوجود المعبر
 في الموضوع لانه اقلية الحقيقة في حيز الشيء في ضرورة
 لكان ضرورة السلب في اوقات الوجود فان اوقات
 الوجود فيها قيد الشيء وضرورة فلا يكون اقلية في
 الشيء بل هو ضرورة عليه في السلب ان الشيء المعبر
 الوجود لا يتحقق بدون الوجود الالكانة لان يقال المراد
 باوقات الوجود المعبر في الموضوع اوقات ذلك الوجود
 متحققا او انتفاء معا وبذلك قضية اصل الحكم هو تحقق
 في الجواب واحد من بين في السلب على ضرورة الجواب
 في جميع اوقات وجود الموضوع بقضية قدوه بلفان
 ضرورة السلب في جميع اوقات وجوده كلف تكلف ركيبك
 خبر او صدم من اجاب بان اوقات وجود الموضوع قيد
 للنسبة بين بين الالكانة وقوع ولا وقوع ولا في الالكانة
 وفي لا فانه في ان السلب الضرورية لا يتحقق وجود
 الموضوع لافول اوقات الوجود ههنا في حيز الشيء كلف
 نفس الوجود مطلقا لية في خبره وهو مردود بانه
 على هذا لا يبقى تناقض بين اس لية الضرورية والموضوعية
 الممكنة العادة لكونها في صدقها فيها اذا كان المحمول عرضا
 متفردا للموضوع كلفها كل ان صدقها بالالكانة العام

لا يتحقق الا في مطلق السلب
 الموضوع او المستلزم لانفسه
 اذ لو كان نفس وجود الموضوع لا يتحقق
 السلب في انتفاء الموضوع وليس كذلك
 فان يكون صدقها الموضوع ومن انتفاء
 الوجود مع وجود الموضوع في خارج
 الالكانة ما ذكرنا وان كان عبارة خارج

يخرج في ضرورة النسبة
 ما دام ذات الموضوع في الوجود

المفهوم لاننا نقول كيف ونماذج التقيض اختلافي
العيني في بعض الامور اختلافي التقيض الحقيقي
يستلزم اختلافي العيني في جميع الامور ذلك الكلام
فيما هو عام من التقيض الحقيقي وما يورثه ان يكون
لا يكون الحينية الممكنة تقيض للمشروطية العامة
مادام لا يمتنع لا يمتنع بشرط الوصف كما هو المتبادر من
كلامهم في الحينية الممكنة على ما ستطلع عليه من
الحكاية انما ان اراد بالضرورة المطلقة الوجوب الزاوي
فلا يصدق الا في بعض موارد الضرورة الازلية سواء
تبدت بغير شرط الوجود او بغير وقت الوجود
فلا يكون اعم منها بل اعم وان اراد بها مطلق الوجوب
ان لا يمتنع في نفسه فلا حاجة الى تقييد بشرط الوجود
بل يتم الكلام كما تقييد بغير وقت الوجود
على ما مر عننا سمك فتنته مادام الوصف في الظاهر
فيه وفي بعده من المصطلحات المطلقة بل هو ان
كان الحكم فيها بضرورة النسبة مادام الوصف في نفسه
عامة وكذا تقدير الكلام في تطايره وكان المراد معنى الواو
والتعقيب والتنسب على صنع الجمع بين الاحكام المذكورة
في قضية واحدة وانما قول الحينية في تقيضها ان ان
حكم فيها اي قياسا على الحكم على ما لا يمتنع في الابرار ان
توكل في هذا في اقرين العيني لا يمتنع للفرق الاول

والاكتفاء باختلاف العيني بسبب التقيض
المستلزم لاننا اذا كان التقيض مستلزما
للتقيض الحقيقي وانما ارادنا ان يكون التقيض
الحقيقي في بعض الامور اختلافي التقيض
المستلزم لاننا اذا كان التقيض مستلزما
للتقيض الحقيقي وانما ارادنا ان يكون التقيض
الحقيقي في بعض الامور اختلافي التقيض

فقد تقيضت اشارة الوجود
الوجود والعدم في مطلق الوجود بشرط
والمطلقات العامة على ما مر في المصطلحات
على هذا ان يلزم عدم صدق الضرورة في
في الذاتيات ولوازم الماهية اذ لا يدخل الوجود
الحاكي في وجودها قطعا مع انهم قد
لان التبادر من لفظ او الاتصال الحقيقي
فيلزم ان يكون القضية الوجودية متعلقة بالخلق
من القضايا المذكورة وهذا كما يجوز متعلقة بالخلق
بينها وهو على فانهم قد يكونون بغيره

هو كلف وانه الكلام لان الفرق الاول انما هو باعتبار وجوب
المتن في نفسه الاول وهذه الفرق باعتبار اختصاصه
وكذا اختلافي النسبة بينهما هو عدم الاختصاص
من وجوب صرح به في بعده وفيه نظر لان المثال المذكور كما
يصدق بالمتن الاول يصدق بالمتن الثاني لان المراد
الضرورة الالهية هي بالضرورة بالمتن الا ان الوجوب
لذاته والوجوب بغيره لا يمتنع الوجوب لذاته والالهي
المتن الاول لا يمتنع بل يصدق المشروطية العامة
مادون الضرورة الازلية على ما مر في حقيقة الضرورة
المطلقة ومنه السبيل ان الكتابية على ما مر في
ضرورية لان في جميع اوقانها علمنا ان كون الاصل
ضروري فيها سبب الكتابية وبالجملة ان في الضرورة
الوصفية بالمتن الا ان يصدق المتن الاول بغيره ان
كانت بالمتن الا ان يصدق المتن الثاني بغيره ان
الكتابة شرط للضرورة كون الاصل عام لانهم فسروا
الشروط بالمتن بالضرورة هي بالمتن فيكون هو المتن في المتن
الاول فيكون هو المتن في المتن فيكون هو المتن في المتن
الحمل دون النظرية لها بغيره على ما يستلزم من كلامهم
لصدق المتن الاول بغيره الثاني فيما اذا كان المتن
على مقدرة الضرورة نسبة الحمل على مستلزما لها
كقوله ان كل ما كانت بالضرورة مادام حيانا فان صادق

فقد تقيضت اشارة الوجود
الوجود والعدم في مطلق الوجود بشرط
والمطلقات العامة على ما مر في المصطلحات
على هذا ان يلزم عدم صدق الضرورة في
في الذاتيات ولوازم الماهية اذ لا يدخل الوجود
الحاكي في وجودها قطعا مع انهم قد
لان التبادر من لفظ او الاتصال الحقيقي
فيلزم ان يكون القضية الوجودية متعلقة بالخلق
من القضايا المذكورة وهذا كما يجوز متعلقة بالخلق
بينها وهو على فانهم قد يكونون بغيره

فقد تقيضت اشارة الوجود
الوجود والعدم في مطلق الوجود بشرط
والمطلقات العامة على ما مر في المصطلحات
على هذا ان يلزم عدم صدق الضرورة في
في الذاتيات ولوازم الماهية اذ لا يدخل الوجود
الحاكي في وجودها قطعا مع انهم قد
لان التبادر من لفظ او الاتصال الحقيقي
فيلزم ان يكون القضية الوجودية متعلقة بالخلق
من القضايا المذكورة وهذا كما يجوز متعلقة بالخلق
بينها وهو على فانهم قد يكونون بغيره

ان شئ من الذات وهو على الحقيقة فيها هو الضرر وبالجملة
 الامم والالام يكن الضرورة الالائية اخص منها مما عرفت
 سابقا يمكن توكيد النسبة المذكورة بان الحوادث بها هو عدم
 المقصود كجبهته في قطع المنفعة عن الواقع وليس بالامر
 المنفعة في التوقير راجع الى هذا ولا ينفك عليك انه من غير
 الامم يستعمل جميع الازمنة والضرورة بالجملة الالائية
 جميع الازمنة مع امتناع الانحلال والالام بين بينهما عدم
 وفصول مطلقا ليجعل عدمه في عدمه وفصول
 من وجبه كجبهته على ما هو مشهور في العلوم والمفرد
 المقصود فاقدم **قوله** ان الالائية والضرورة
 الالائية المطلقة والضرورة المطلقة لانها البسطة
 المذكورتان فيما سبق وكذا المراد بقوله فيما بعد
 الالائية والضرورة المطلقتان والحاصل ان
 الالائية المطلقة هي الضرورة المطلقة والضرورة المطلقة
 المطلقة هي الضرورة المطلقة والضرورة المطلقة
 قد يعمى عن الضرورة كجبهته فيكون الالائية المطلقة
 من وجبهتها في المقصود فلا يوجب جبهته اعتبارها فيها
 مثال وان مثال صدقها فيها مثال قد مثال في جبهته
 الالان وان مثال صدقها فيها بها وانها مثال لانها
 سابقا اعني قد ان كل شئ من الضرورة وقد كملوه
 وقولنا كل ذي رية متعلق بضرورة في وقت ما **قوله**

لا ان الضرورة الوصفية بالغة الا بالان يكون الوصف مدخل في تلك الضرورة
 فيجوز ان يتحقق الروام الوصفية في مادة لا يكون الوصف في تلك المادة مدخل
 في الضرورة بل يتحقق الروام الوصفية بدون الضرورة الوصفية بالغة الا بالان
قوله ان الضرورة الوصفية يستلزم الروام الوصف
 من غير محسوس لان يتم نظام في الضرورة الوصفية
 الاول والامم الضرورة الوصفية بالجملة الثاني فلا يتم
 الا بالان على ما مر من غير مع ان مثال الكتاب والحرك
 الا صاحب ان هو مادة افتراق الوصفية عن المنفعة ان
 ومن الاول على ما مر من الاول ان يقال كجبهته مثال
 الكتاب والالان ومثال الكتاب والحرك الا صاحب مثال
 الا ان يقال كجبهته الكتاب والحرك الا صاحب مثال
 الكتاب ومثال كجبهته الا صاحب اي لكل كتاب ان كان
 كانت متحرك ان صاحب كجبهته رية **قوله** ان الضرورة
 بدون رية مثال ان هذا محسوس على ما عرفت انما هو
 الحق ان الالائية العامة اخص من الالائية الوصفية
 المطلقة لانها لا يوجب ان بين الكلام على العذر المذكور
قوله ان ذلك انما يتم ان لو كان معنى المشروطة
 انما هي القضية المحلولة يمكن ان يكونها خارجية وصفتية
 كجبهته انما هي حقيقة كجبهته في المقصود من العقل كجبهته
 الا ان رية اليها به في رية كجبهته في المشروطة
 العامة كجبهته في المشروطة العامة بل في جبهته كجبهته
 المشروطة العامة الخارجية اخص من المطلقة العامة
 الخارجية والمشرطة الحقيقة كجبهته الامم المطلقة
 العامة الحقيقة كجبهته المشروطة العامة الحقيقة كجبهته

لا ان الضرورة الوصفية بالغة الا بالان يكون الوصف مدخل في تلك الضرورة
 فيجوز ان يتحقق الروام الوصفية في مادة لا يكون الوصف في تلك المادة مدخل
 في الضرورة بل يتحقق الروام الوصفية بدون الضرورة الوصفية بالغة الا بالان
 ان شئ من الذات وهو على الحقيقة فيها هو الضرر وبالجملة
 الامم والالام يكن الضرورة الالائية اخص منها مما عرفت
 سابقا يمكن توكيد النسبة المذكورة بان الحوادث بها هو عدم
 المقصود كجبهته في قطع المنفعة عن الواقع وليس بالامر
 المنفعة في التوقير راجع الى هذا ولا ينفك عليك انه من غير
 الامم يستعمل جميع الازمنة والضرورة بالجملة الالائية
 جميع الازمنة مع امتناع الانحلال والالام بين بينهما عدم
 وفصول مطلقا ليجعل عدمه في عدمه وفصول
 من وجبه كجبهته على ما هو مشهور في العلوم والمفرد
 المقصود فاقدم **قوله** ان الالائية والضرورة
 الالائية المطلقة والضرورة المطلقة لانها البسطة
 المذكورتان فيما سبق وكذا المراد بقوله فيما بعد
 الالائية والضرورة المطلقتان والحاصل ان
 الالائية المطلقة هي الضرورة المطلقة والضرورة المطلقة
 المطلقة هي الضرورة المطلقة والضرورة المطلقة
 قد يعمى عن الضرورة كجبهته فيكون الالائية المطلقة
 من وجبهتها في المقصود فلا يوجب جبهته اعتبارها فيها
 مثال وان مثال صدقها فيها مثال قد مثال في جبهته
 الالان وان مثال صدقها فيها بها وانها مثال لانها
 سابقا اعني قد ان كل شئ من الضرورة وقد كملوه
 وقولنا كل ذي رية متعلق بضرورة في وقت ما **قوله**

في المطلقة العامة الحقيقة كقولهم المطلقة العامة مطلقا
 المطلقة العامة مطلقا وهذا هو المبدأ في المطلق
 العامة اعم من المشوطة العامة وغيرهما سابق فلا وجه
 لما قبل ان المطلقة العامة ليست اعم من المشوطة العامة
 اقول هذا البحث اني اتم اذا كان مقصود ذلك التناول
 اعترافا بما قولهم المطلقة العامة اعم مما سبق والنظ
 ان مقصوده تحقيق ان الوصفان سواء كانت مشروطة
 عامة او خاصة او غريبة عامة او خاصة ربما تفرق
 استغناء فرض العقل وهو هذا المعنى ليست اخصا
 المطلقة العامة المأخوذة كجانب الامر وان كانت
 اخصا مطلقا في المطلقة العامة المأخوذة كجانب التغير
 كما ما يدل عليه نقل ذلك القول في توجيه الجواب
 مادة الشبهة في بحث المجدول المطلق لا يخفى عما لم
 قلنا قل **ان** ان حكم فيها بعدم ضرورة خلاف ذلك
 النسبة الى قوله ان الممكنة العامة قضية حكم فيها نسبة
 المحول الى الوضوع ايجابا او سلبا بحسب سلب الضرورة
 النسبة الى الفاعل المأخوذة لتلك النسبة المأخوذة الى
 فند التغير والنسبة المأخوذة بين الوضوع و
 المحول وهو من سائر فيودها وانما قبل ان الممكنة العامة
 اعم القضايا ومنهم من قال ان هذا التغير في النسبة
 المطلقة لان اعم كنهياتها هو الاطلاق والكلمة

العامة قضية لا بفضل وتحقيقه تعام وسع في هذا العام
قوله جنبه المعتبر في الظاهر ان معنى قول بعض هذه البسطة
 انما هي البسطة المعتبرة عند القوم بحسب العادة ان مشوطة
 او في ضمن الركبات او ان البسطة المشوطة المذكورة فيها
 سبق جميعها كقضية عادية في ضمن الركبات ومنها
 الاثر او قضية كنهياتها ليس بنا وليس لنا بسطة
 احسن معتبرة في ضمن الركبات المشهورة اعملا ولا مشهورة
 مشهورة كالعادية بل هي سبيل القدرة التاليفية تاليفي
 المكبات او غير ما يفرض سابق بسطة اخرى
 ليس على ما ينبغي **قوله** وقد وضعت البسطة في شكل
 مقترن في هذه الشكل يستعمل على نسبة فظلمة مستقيمة
 متساوية في الطول والقوة متوازية في احد الطرفين
 ووجه الاخرى على نسبة فظلمة مستقيمة اخرى خارجة
 غير متساوية في الطول والقوة متساوية في باوازيها على
 نحو اية ما في تلك في شكل متساوية على اية التفسير وكذا
 في جانب الدروس المتساوية نسبة بيوت لكل بيوت
 متساوية متساوية غير متساوية في اية اخرى فيكون
 كما ان التفرقة في تلك البيوت اسما البسطة على
 ترتيب ذكرها في الكتاب غير لاجبة منها وهي الممكنة العامة
 وفي جانب اخرى نسبة بيوت فيها اسما بعد الاول
 منها وهي الضرورية المطلقة وفي جانب اخرى ثمانية بيوت

والمحقق ان الفعل ليس كسنة الفعل لان
 ليس الا وقع النسبة والكيفية لا يكون
 لوقوع النسبة في الوضوع والمحل والمحل
 للقضية متساوية في الوضوع فان قلت فظلمة
 المطلقة العامة في الوضوع فان قلت فظلمة
 في المحلات والشرائط فيها وبين المطلقة
 ان ما يملك حكمها لا يتحقق الا في
 من تضمنت لانتهاجها في الفعل في الاساس
 فيقول لا حكم فظلمة الحكم فانما هو فظلمة
 كائنا بالاطلاق او بالقياس الى الجانب الموافق
 كائنا بالتألف او بالتفريق وانما التاليف
 يتوقف على الحق في الفعل وانما التاليف
 في المطلقة هي القضية بالانتماء الى جانب
 فالقضية بالحق في الفعل بالانتماء الى جانب
 الاخص في موضوع ومحل بالفعل بالانتماء الى جانب
 المحلات والتألف والتفريق لا حكم فظلمة

في المطلقة العامة
 في المطلقة العامة
 في المطلقة العامة

فأدانت المطومات زيادة فالضمان زيادة
 ان الحفظ الدائم مما يتصل به
 للاسباب في زمان الاشتغال بالبناء
 وفيه الاحكام من حيث
 وفيه الاحكام من حيث

[illegible]

قوله يفيد العامين الواقيان المطلقات بالادوام
الذاتية فليس شرطاً الخاصة والوقفية الخاصة والوقفية
والمنشئة ان شرطاً والوقفية العامة المذكورة
سابقاً ولا يخفى عليها ان شرطاً العامة والاطلاق
قضية حكم فيها الضرورة نسبة المحل الى الموضوع مادام
ان الموضوع متصف بصفة فقط بحيث عدم تعيينه
الحكم فيها بالادوام الذاتي سواء قيد بقيد اخر او لا
بشيء حكم فيها بتلك الضرورة والا لصدق قولنا
العامة على الخاصة فيكون المكنى في المفهوم البسيط
وهو بعيد جداً ان يكتفى في توكيدها بهذا القيد لكانت
العامة بينهما جزءاً باعتبار المفهوم للخاصة كما هو الظاهر
عباراتهم وان اعتبر في ان لا يكون الحكم المذكور مقارناً لقيد
الادوام الذاتي اعني لكان اطلاق المشروط العامة
على ما هو جزء للخاصة على سبيل المجاز بحيث يكون او ما يكون
وكذا الكلام في الوقفية العامة بالنسبة الى الوقفية الخاصة
وسان البساطة بالنسبة الى كثرتها واعتبر في مفهوم
المشروط الخاصة تعبير الحكم بالادوام الذاتي لازمة
المعتبر في مفهومها اصطلاحاً واما تعبيرها بالادوام
او الاضطرورية الوصفية فقيد صريح قطعاً لما فيها من التميز
الوصفي المعتبر في عامتها واما تعبيرها ببقية او غيرها
كان صريحاً كالادوام لازماً او الاضطرورية الازلية او

اوله انية او غيرهما فلم يعبر فيه اصطلاحاً فكذا المعبر في
 الوقية انية خاصة بالاصطلاح تعبيراً كالم بالادوام الزاوية
 وادوام الادوام الوقية كفاية الادوام الوقية المعبر في
 عامتها واما القيد والافراد ان صحت باعتبارها كالاخر
 الوقية او انية او لازكية او الادوام الزاوية
 غير معبرة فيها اصطلاحاً وكذا القيد والمكتملة الاعتبارية
 المكبات بعضها غير صحيحة بعضها صحيحة غير معبرة في بعضها
 صحيحة معبرة وهو الذي ذكره في نوته انية **قوله** قسمي مشروط
 انية آه هذا مشروطاً بانه انية المشروط العامة المقيدة
 بالادوام الزاوية مشروطاً فاحتمل كذا كل كات
 ثم كذا الاصطلاح بالضرورة مادام كات بالادوام والوقية
 العامة المقيدة بهذه القيد صحيحة خاصة كذا كذا كذا
 والوقية المطلقة المقيدة به وقية كذا كذا كذا
 بالضرورة وقت الجلية لا داية المنتشرة المطلقة المقيدة
 به منتشرة في هذا المثال والنسبة بين المشروط انية
 والادوات بين مباينة كلية كفاية الادوام الزاوية والضرورة
 والادوام الزاوية وبينها وبين المشروط العامة عدم
 وقصور مطلقاً ضرورة ان القيد بقيد مخصوص افق مطلقاً
 المطلق وكذا ايئنها وبين البعبا البقية على وجه الارض
 من الافق افق النسبة بين انية صحت عدم وقصور مطلقاً
 كالنسبة بين العامين على ما هو المشهور وفيه عرفت سلباً

سابقاً والنسبة بين الوقية انية والادوات بين مباينة كلية
 وبينها وبين المشروط العامة عدم وقصور مطلقاً وكذا
 بينها وبين الوقية المنتشرة المطلقة وبينها وبين
 الوقية العامة عدم وقصور مطلقاً وكذا ايئنها وبين البعبا
 لعرفت انية النسبة بين الوقية والوقية الخاصة عدم
 وقصور مطلقاً وجه وكذا ايئنها وبين المشروط انية
 بالعموم الاول واما بالعموم الثاني فالنسبة عدم وقصور
 مطلقاً ضرورة ان الضرورة في وقت الوصف لا داية ضرورة
 في وقت معين لا داية على ما عرفت في تفسير الوقية المطلقة
 من غير محسوس النسبة بين المنتشرة والوقية عدم وقصور
 مطلقاً النسبة بين المطلقتين وبينها وبين السواق
 كالنسبة بين الوقية والبواقي فليكن مستحقاً
 والعموم في النسبة المذكورة بين المنتشرة والوقية بان
 الضرورة في وقت لا يتحقق الا في وقت الضرورة في وقت معين
 فلا يملك صدق المنتشرة في صدق الوقية فيكون متساويين
 قطعاً وكذا الكلام في المطلقتين واجيب بان المقيد بيان النسبة
 بين الوقية المقيدة المنتشرة لا بين وقية ما والمنتشرة
 في البعبا ان صدق المنتشرة لا يستلزم صدق الوقية المقيدة
 بل صدق وقية ما وفي نظر الجواب ان يكون الضرورة في وقت ما في
 المدة المحصورة الضرورة في وقت واحد معين فصدق المنتشرة
 هناك مستلزم صدق الوقية المقيدة اللهم الا ان يرد العموم والافق

الحقيق بشرطه متصلة في تعويده النسبة بين القضايا وهذا
 معنى واضح لا يحتاج الى حيل ولا اوردنا هذه التحققات ههنا
 لان مقامه قبل ذلك لان الامور موجودة باوقاتها فاعرف
 فانه من قولنا هذه المباحث والتحقيقات انما يعلم ان اجاب
 المركبات وسلبها ان يهدى بها بفقدانها الفهم كما هو المعتبر
 في اجاب مطلق القضية وسلبه وان كانت المركبات مستقلة
 على اجاب وسلب كسب الالف واليمين ان يكون بالاجاب المركبات
 وسلبها بمعنى اخر اصطلاحا وهو اجاب الجزاء الاول منها
 وسلبه مما يتبعه في كلام بعض المحققين فانهم قد
 قد يفيد المطلقة العامة باللا ضرورة انه انما يفسر
 الوجود بالضرورة او باللا واما الذي في تفسيره بوجوب
 اللا وانه ام الوجود بالضرورة مع المطلقة العامة مع
 قيد اللا ضرورة كجائزات كقوله ان كل من متحقق بالاطلاق
 العام باللا ضرورة فالوجود باللا وانه هي المطلقة العامة
 مع اللا واما كجائزات كقوله ان كل من متحقق بالاطلاق
 ام مطلقا المركبات اسبقه مباينة للضرورة وانما هو
 من الائمة والعائنين ومنه الوقتية والمنشئة للمطلقين
 وانفس مطلقا المطلقة العامة والمكنة العامة واما
 الثانية فهي نفس مطلقا باق المركبات اسبقه
 مباينة للامتنين وانهم موجوده للعائنين والمطلقين
 وانفس مطلقا باق المركبات اسبقه كل ذلك فلا بد ان

الحقيق فليعلم واعلم ان المراد من ثبات النسبة بين القضايا
 بيان النسبة بينها متوافقة والواجب والسلب والمكنة والوجوب
 والنسبة المذكورة توافق بين المذهب الكلي في قسم الالف
 المذكور بين المذهب الكلي في قسمه من ثباتا وكذا بين المذهب الجزئية
 منها وانما بين السلب الكلي والجزئية منها وتحقيق ذلك انه
 ليس اذ بيان النسبة بين المقدمات الكلية فتلك الاقسام
 او اضافات التعاليم الكلي بينها مطلقا على ما لا يخفى ولا بين
 افرادها كقوله ما بل بين افرادها كجودة في الحد او باعتبار
 صدق في الحد او في قولهم ان الدالة اعم مطلقا من الضرورية
 ان صدور الدالة اعم مطلقا من صدور الضرورية كجانبها كقوله
 تصديق فيها ضرورة قولنا كل انسان حيوان بالضرورة تصديق
 فيها ضرورة قولنا كل انسان حيوان وتبادله في العكس كقولنا
 بعض المحققين في توجيها المقام كقولنا الاول ان قال
 المراد بين النسبة بين افراد القضايا كجانبها باعتبار التزام
 صدقها وعدم استلزامه كجانبها كقوله لا يمكن الاجتماع مع
 اللا وانه في قولهم ان اعم مطلقا من الضرورية بين صدور افراد
 الضرورية يستلزم صدق افراد الدالة في غير تلك كجانبها لا صدق قولنا
 كل انسان حيوان بالضرورة على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع يستلزم
 صدق قولنا كل انسان حيوان في غير تلك كجانبها لا صدق
 كلية متصلة لزومية كجانبها لا صدق سلبية جزئية لزومية كجانبها
 اللازم على ان القياس هو في النسبة بين افراد بعض المحققين

فلا يفيد الممكنة العامة بلا ضرورة الجانب المحقق
الممكنة الخاصة أي الممكنة الخاصة هي الممكنة العامة فنفذ
بعدم ضرورة الجانب المحقق كقولنا كل إنسان ضالوك بالإنسان
الخاصة لما كانت الممكنة العامة قضية حكم فيها بسبب
التميز لا المحقق مفيدة بعدم ضرورة خلافها وعدم ضرورة
تقسيمها فقولنا يفيد إثارة الأثر الكلي لو لم يذكره الكلي
أظروا أو لا يظهروا لا يفيد إثارة الأثر الكلي لا يفيد إثارة
بلا ضرورة نسبتها أو لا يفيد إثارة الممكنة الخاصة سلكه
عمر نسبة موافقة النسبة الممكنة العامة بل غير متشابهة
تقيدها إلا بالبراد بالموافقة المحقق الحكم بغير الاتباع
الافتراض ولا شك أن ما يوافق الحكم بهذا المعنى هو نفس النسبة
الممكنة العامة لكن يأتي عنه فلهذا ضرورة الممكنة العامة ثباتها
أو بعدم ضرورة خلافها أي خلاف النسبة بهذا المعنى أن الممكنة
الخاصة سواء كانت موصوفة أو سالبة موصوفة لم تكن متشابهة
موصوفة ولا موصوفة سالبة ولا فارقا لآخر بين موصوفتها وبينها
في المعنى بل في اللفظ والعلم رادوا أنه لا فرق معناه بينهما
في المعنى لأنهما متساويان مثلا رادوا في الصدق والافاق بينهما
في المقدم العبري واضح ومع عدم ثبات المركبات المطلقة وأنهم
من الممكنة العامة كذلك ومبينة للضرورة أنهم موصوفة
مركباتها بظننا في المركبات الممكنة الخاصة وأخصها
المشروط الخاصة على وجودها في بطلان اللفظ الممكنة العامة

العام وأخصها بالضرورة على وجه قولهم وبهذه مركبات
لأن اللازم وإما إثارة المطلقة عامة واللازمة العامة
عامة في اللفظ الكيفية موافقة الكمية لا يفيد بها أن قال
إثارة لأن اللازم وإما ليس بدلالة العبري ممكنة عامة
ولا اللازم مفيدة بها العبري ممكنة عامة بلها يستلزم
صدق باتين الوقتين أما اللازم فلا يعدم وإما
النسبة الإيجابية الكلية لكل فرد من موصوفها يستلزم
إطلاق النسبة السالبة الكلية ومع مطلقة عامة موافقة
لذلك النسبة في الكلية في اللفظ لها في الإيجاب والسلب
وعدم وإما النسبة السالبة الكلية لكل فرد من موصوفها
يستلزم إطلاق النسبة الإيجابية الكلية ومع مطلقة
عامة موافقة لذلك النسبة في الكلية في اللفظ لها في الإيجاب
والسلب وكذا الكلام في الجزئيين وأما اللازم فلا يعدم
عدم ضرورة النسبة الإيجابية الكلية لكل فرد من موصوفها
يستلزم إمكان النسبة السالبة الكلية وهي ممكنة عامة موافقة
لذلك النسبة في الكلية في اللفظ لها في الإيجاب والسلب كذا
الكلام في عدم ضرورة السالبة الكلية والجزئيين فلهذا
ذكرنا إثارة المعنى بها المتبادر بدلالة العبري
وأما ما قال بعض المحققين أن اللازم يدل على التماثل
المطلقة العامة اللازم يزيل مطابقة عمل الممكنة العامة
فلهذا لم يزل معناها المطلقة العامة والممكنة العامة ذو

المتبادر من المعنى عند الإطلاق هو المدلول المطابق بل يستعمل
 لفظ الاشارة التي هي شبيهة بغير الدلالة التي تفرقها
 ووجهين احدهما ان الاشارة لا بد من الممكنة العامة
 مطابقة بل الغرض اما ان معنى الاشارة معنى اخر اذ ناقص
 ومعنى الممكنة العامة معنى مركبة تامه ووجهه معناها كلفية النسبة
 المفيدة بها واما مكان العام معناها كلفية النسبة التي لا
 لها كلفة لا ولو كان معناها ممكنة عامة مركبة كانت المركبة
 المشتركة عليها قضيتين ما يفسد القضية واحدة مركبة عما
 ناعرت سابقا وثانيتها ان لفظ الاشارة ليس مشتركة
 بين الدالين كلفيا او المتبادر منها هو المدلول الغير
 المتحرك كما ان المتبادر من المعنى هو المعنى المطابق فكان
 ينبغي عما ذكرت ان لا يورد بدل الاشارة لفظ اخر كالمفهوم
 فانهم اعلم ان قولنا القضية الكيفية حاله مطلقه عامة ممكنة
 عامة او صفة كما وقوله واقعية الكمية حاله بعد حال عنها
 او صفة بعد صفة اما وقوله لا قيد متعلق بالتي لا في الموقوفة
 على سبيل التنازع وحكم الشبهة فيه عائد الى الاول واما
 او الى المطلق العامة والممكنة العامة على وفق ضمير حالهما
 الكيفية عبارة عن الاجاب والسلب والكمية غير الممكنة والجزئية
 وقد اشترطوا في الكلام التحقيق فكذلك فلا تنظر ان كنت
 ممكنة كلفية الاشارة فما يفصل والشبهة طرية متعلقة ان حكمها
 بثبوت النسبة على تقدير غير خالي وتغيرها عنه لزومية ان كان ذلك

١٢٦
 ذلك العلاقة والاتفاقية ومنفصلة لان حكمها ثنائي
 شبيهي اذ ان ثنائيتها صحت وكذا باوجه الحقيقة او
 فقط فمما نحتاج اليه ان يكون لفظا فاعلم ان كل معناها
 ان كان الثاني من اوجه الجزئية والاتفاقية قد عرفت
 فيما سلف ان الشبهة طرية قضية الحكم فيها بثبوت شئ
 لشئ او سلب عنه والمقدور هنا بيان ان ما قدس انما يتعلق
 او متفصلة لانه ان حكم فيها بثبوت النسبة على تقدير الاول
 ان يوقع اتصال نسبة بنسبة اخرى بنسبة الاول فلو
 ذلك لا يتعلق في متفصلة الاولى موجبة والثانية
 سالبة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالله موجود وليس
 ان كانت الشمس طالعة فالله موجود وان حكم فيها ثنائي
 شبيهي او لا ثنائيتها اي يوقع التنازع بين شبيهي
 الاول وقوله في متفصلة الاولى موجبة والثانية سالبة
 فان اعتبر ذلك التنازع في الصدق والكذب لول في التحقق
 والانتفاء سميت متفصلة دقيقة كقولنا اما ان يكون
 هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا وليس ان يكون هذا
 الحية ان تا واما ان يكون كائنا وان اعتبر في الصدق وقوله
 سميت متفصلة مانع ان يكون اما ان يكون هذا الشئ
 شرا واما ان يكون حرا وليس ان يكون حرا واما ان يكون
 وان اعتبر في الكذب فسميت متفصلة مانعة ان يكون
 اما ان يكون هذا الشئ لا شرا واما ان يكون حرا وليس ان يكون

هذا انما هو غرض وانما قسم الصدق والكذب في توريث المنفعة
 بالتحقق والاشفاق لا بمطابقة الحكم للواقع وعدم مطابقته
 له بل هو بين اهلها ان الصدق والكذب ينه عن الغيبة
 فحقها بالاجابة وطرف الشرطية ليست منها وانما بينهما
 له صلاح بين المصنفين لزم ان يكون قوله انما ان يكون
 زيدا في او مستيقظا منقولة كاذبة مع انها صادقة
 قطعا وذلك لانه لا منافاة بين صدق قوله زيدا ثم
 صدق قوله زيدا مستيقظا ضرورة ان صدق الطائفة وانما
 بل المناقاة انما هي بين تحقق مضمونها على ما قيل ولا يخفى
 في ذلك ان تعريف المنفعة صادق على من قوله انما ان يكون
 مما تقتضيه شجوة الطلوع للشمس شجوة الوجود والتميز
 متعلقة بشجوة الطلوع للشمس وتعريف المنفعة صادقة
 على من قوله زوجية العدد وفردية متضافان مع انما كل
 حكميات وذلك لان مفهوم الشرطية معتد في مذهبنا
 انما هي في حكميات منها قطعا وانما هو في النسب
 في الترتيبين هو النسب على مذهبنا في النسب على مذهبنا
 اطراف تلك الحكميات محلات والمان انما هو الحكم شجوة
 النسبة على مذهبنا في مذهبنا هو الحكم في مذهبنا في النسبة
 اخر من الحكم تناقض النسب بين هو الحكم في مذهبنا في النسبة
 البين ان الحكم في الاصلية المذكورة ليس معنى الانصال
 او التناقض اما الاول فلهذا اما الاخير ان الحكم في الانصال

١٢٧
 والاشفاق والتناقض بينهما حكمين ولا شك ان الحكم
 انما يتعلق بنسبة الحكمين لا بنسبة العلم ان ما يقتضيه
 تخالف في الاصطلاح على ثلثة معان اولها ما حكم بها
 بالتناقض في الصدق فقط اي وبعدم التناقض في الكذب
 وثانيها ما حكم فيها بالتناقض في الصدق فقط اي لم
 يحكم فيها بالتناقض في الكذب سواء حكم ببعدم التناقض فيه
 او لم يحكم بشيء منها وثالثها ما حكم فيها بالتناقض في الصدق
 مطلقا ان سواء حكم بالتناقض في الكذب او ببعدم التناقض
 فيه او لم يحكم بشيء منها كذا ما يقتضيه الحكم بطلانها
 حكم فيها بالتناقض في الكذب فقط اي وبعدم التناقض
 في الصدق وعلى ما حكم فيها بالتناقض في الكذب فقط
 ان لم يحكم بالتناقض في الصدق سواء حكم ببعدم التناقض فيه
 او لم يحكم بشيء منها وعلى ما حكم فيها بالتناقض في الكذب
 مطلقا ان سواء حكم بالتناقض في الصدق او ببعدم
 التناقض فيه او لم يحكم بشيء منها والنسبة بين مذهبنا
 المعاني او التناقض من معاني كل واحد منهما اعم من
 الاول منها بحسب الحكم ومن الحقيقة بحسب التحقيق
 والثالث من معاني كل منهما اعم من الاولين معا
 من الحقيقة بحسب كل واحد من العلم ان لفظ فقط في
 تعريف ما يقتضيه اعم من ما يقتضيه لانه يحكم
 كل واحد من المصنفين الاولين كذا لا بد منها في كل

حيث وقع في نوعها المتصلة مطلقا ان يحل على المعنى الثاني
 الذي هو ان لم يخلل نوعها جماعتهم متصلة بتقسيم المشهور
 الزومية واتفاقية لانه لو حكم فيها بوقوع الاتصال بين
 الطرفين لملاقاة اولاد وقوع ذلك الاتصال سميت
 متصلة لزومية كقولنا ان كانت الشئ باله في النار
 موجودا لزموا ولو حكم فيها بوقوع الاتصال بين الطرفين
 لملاقاة اولاد وقوع ذلك الاتصال سميت متصلة اتفاقية
 فقولنا ان كانا انما مطلقا فينا هي في اتفاقا و
 الصواب بتسيم المتصلة الى الزومية والاتفاقية المطلقة
 على ما سبق في الاشارة اليه الا ان يرد تقسيم مادة المتصلة
 الى مادة لزومية واتفاقية لان مادة المطلقة محصورة
 في مادتها قطعا والاداء بالملاقاة ههنا ما يقتضيه الاتصال
 بين الطرفين في نفس الامر كماله على التضايف كمالا مطلقا
 بل بشرط كونها مشعورا بها لا كما في ذلك الاتصال والالام
 يصدق موجبه اتفاقية اصل ضرورة ان مطلق الاتصال
 الواقع في نفس الامر بين الطرفين لا بد له من علة يقتضيها في
 نفس الامر كذا قالوا وفيه نظر وكما هو احد من الحقيقة ما يفي
 الجمع وما في الخلو تنقسم في المشهور الى عنادية واتفاقية
 لانها ان حكم فيها بالتساوي لكان في الطرفين سميت عنادية
 كقولنا البنت اما ان يكون في هذا العدد زوجا او فردا
 وان حكم فيها بالتساوي لكان في الطرفين سميت اتفاقية كقولنا ان

اما ان يكون في زيد اسودا او كانا اتفاقا والاولى تقسيمها
 الى العنادية والمطلقة كما عرفت اتفاقا والاداء بالتساوي لكان
 في الطرفين ان يكون في فيها او في احدهما ما يقتضيه الاتفاقية بينهما
 بان يكون مفردا مع كل واحد منهما مع قطع النظر عن خصوص
 الادة تقتضي للاحراز او مساو بالتعقيب في الحقيقة في
 من تعقب الاحراز في مانعة الجمع واعم من تعقب الاحراز في مانعة
 الخلو كما يظهر بادي تأمل فليما ذكرنا ان اسم المتصلة
 ستة حاصلة من ضرب اثنين في الاثنين واثنتين واثنتين
 ثمانية عشر حاصلة من ضرب اثنين في الاثنين واولا من
 ضرب اثنين في اثنين ثمانية عشر حاصلة باستخراج الامثلة
 ثم الحكم في الشرطية ان كان على جميع تقادير القدم
 مطلقة او على بعضها مطلقا فبينة او معينا فخصية
 والاشتمال هذه التسمية ثمان الشرطية الى المحصورة و
 المحصورة والمهملة وكل ان الحملية تنقسم اليها باعتبار
 الموضوع كذلك الشرطية تنقسم اليها باعتبار المقدم كقولنا
 انتم الحملية اليها باعتبار نفس الموضوع وما صدق عليه
 من الاخر وانقسام الشرطية اليها باعتبار تقادير مقدم
 ام او ضاع فان كانت الشرطية لزومية او عنادية
 تحذف الاوضاع الممكنة الاجماع مع المقدم سواء كانت
 ممكنة في حد ذاتها او لا فان كان الحكم فيها على جميع تلك
 الاوضاع او على بعضها في محصورة كلية او جزئية كقولنا

كل ما كان زيدا كان انسانا كان حيوانا وقد يكون الشيء حيوانا
كان انسانا واما ان يكون العود زوجا او فردا او قد يكون
اما ان يكون الشيء انسانا او فرسا وان كان الحكم فيها على
وضع معين من تلك الاوضاع فليس شيء من خصوصية القوة
الاجتية على تقدير ظهور الشيء عند الكرمات وهذا الشيء على
تقدير كونه عددا اما ان يكون زوجا او فردا وان كان الحكم
فيها على وضع او ضلع منها في الجملة فهي ممتدة وان كانت
اتفاقية او متعلقة بقدر الاوضاع الخمسة مع المقدم
على الوجود الثلاثة المذكورة كقولنا كذا كان او قد يكون
اذا كان الانسان فاطفا كان الجار طاعا والمراد بوضعا
المقدم الاحوال العارضة له بالقياس الى ما عداها من الامور
المقارنة له بالامكان او بالفعل ومنهم من يفسر بالقابلية
الحاصلة في المقدم مع القضاء بالممكنة الصديق مع كذا اذا
قلنا كذا كان زيدا ان كان حيوانا فان قولنا زيدا طاف
نتيجة حاصلة في قولنا زيدا ان وكل انسان ناطق فقد
في اوضاع المقدم وفيه بعد لا يخفى مع انه لا يتناول الا
الجزئية مطلقا والكلية البديهية فالنفس الباطنة والاعمال
اشهر المقدم الكلية وينظر المطلق في انساب واما
فسرنا التفاديير بالاوضاع لان بالارضية ولا بها مع
اختلاف عبارات المقدم فيها لان شمول الاوضاع يستلزم
شمول الارضية من غير كسر على ما لا يخفى فالاكتفاء بالاوضاع

او في اختيار المص في شدة البراءة وانما يعتبر الطبيعية
في الشريعة اقتضارا على ما هو المعتبر في الحكماء او الطبيعية
منها غير معتبرة عند عدم اعتبارها في العلوم قوة او طرقا
الشريعة في قضبان تباين او متصليتان او منفصلتان
او متصليتان لانها في جرت بآونة اداة الاتصال او الاتصال
التي لا يفتقر على احد طرفي الشريعة لاشتغالها على
شتم تفصيلية صالحة لان يكون نسبة ما من خبرية قضبان
بالقوة القريبة من الفعل وكل قضية بالقوة اما محتملة بالقوة
او متصلة بالقوة او منفصلة بالقوة وطرفا اما محتملان
او متصليتان او منفصلتان او محتملة ومتصلة ومحتملة
ومنفصلة او متصلة ومنفصلة ويندرج بين محتملان بالجملة
الان في الواقعة خبر اما قوله بالجملة الخبرية عند المنبر اعيان
على ما يستفاد من تصريحهم كقولك ان جارا زيدا كرم فانه
يقول عندهم بمنزلة الجار زيدا وجب عليك الكرم فان
الشريعة باعتبار طرفيها سنة وعند التفصيل شعبة
باعتبار التقديم والانتفاء في المتخالفين ولو ضرب هذه
الافاق في الافاق السابقة فصلة افام كثر كذا لا بد
من انتباه الاطراف الغير محتملة الى التباين فطفا
الاثر من نفس في ادراكات تفصيلية منسوبة لجمعية
خط سيرها في التطبيق مثلا وانت تعلم ان سوق كلامه
هنا كالمخرج في شدة البراءة تدل على ان المانع في خلق الحكم

كما خرج به الصمد شرح الرسالة ولا يرد عليه ان التعريف بدون
 قيد الايجاب والسلب صادق علم اختلاف المرجعية المحصلة في
 والمرجعية السالبة المحمول وذلك لانه لا يلزم كون احدها صادقة والا
 كاذبة بحسب صورتها وهو ايجاب القضيةين مع ما فيها من الوحدة
 غير واحدة المحمول لتختلف ذلك اللازم عن صورتها في مثل قولنا كل
 انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان لانه لا يوجد ان يكون
 القضيةان المذكورتان متناقضتين مع زعم المتأخرين اذ المراد
 بالنقيض هنا اعم من النقيض الحقيقي وما يباويه والموجبة التامة
 المحمول تامة السالبة عند عدم فتقطين قوله وابد من الاختلاف
 في الكلم والكيف والجهة والاتحاد فيما عداها يعني لانه تحقق التناقض
 باللمعة المذكورة في المحليات المحصورة او المهمة التي في قوتها ان كانت
 موجبة ان يكون القضيةان مختلفتين في التسمية والجهة والايجاب
 والسلب وفي الجهة وتحدتين في غير هذه الامور من الموضوع
 والمحمول والمكان والزمان وغيرهما فانه من الوحدات الثمانية المشهورة
 ومرجعها وحدة النسبة الحكيمة واما ان كانت غير موجبة فيكون في
 تناقضها الاختلاف في الكلم والكيف مع الاتحاد في غيرها فضرورة
 ان نقيض الوقوع المطلق سلب الوقوع المطلق الذي هو الاقتران
 المطلق لان نقيض الوقوع المقيّد بجهة سلب الوقوع المقيّد
 بتلك الجهة الذي هو الاقتران المقيّد بجهة اخرى واما المحليات الشخصية
 والطبيعية فان كانت موجبة يكتفي في تناقضها الاختلاف في الكيف والجهة
 مع الوحدات وان كانت غير موجبة يكتفي في تناقضها الاختلاف

١٤١
 الاختلاف في الكيف مع الوحدات واما الشرطيات فيكون في تناقضها
 محصوراتها الاختلاف في الكلم والكيف مع الاتحاد في غيرها فيخصيصها
 الاختلاف في الكيف مع الاتحاد في غيرها ولا يوجد ان يراد بالاختلاف
 في الجهة عدم الاتحاد فيها سواء كانا مختلفتين في الجهة او لم تكونا
 موجبتين لتشمل المحليات الغير الموجبة والشرطيات ايضا
 وان يراد بالاختلاف في الكلم عدم الاتحاد فيه سواء اختلفتا في الكلم
 محصورتين لتشمل الشخصيات مطلقا والطبيعية كما ان المراد بالاتحاد
 في الوحدات الثمانية المشهورة عدم الاختلاف فيها لواز ان لا يعتبر بعضها في
 القضية لوجودها ولا عدما وعل هذا المراد بالاتحاد في غيرها اعم من
 الوحدات المشهورة وما يحدو حذوها مما في الشرطيات من وحدتين
 والثاني وغيرهما كوحدة الاتصال والانفصال واللازم والاتفاق والاطلاق
 والعدا وغيرها بل اعم من تلك الوحدات الثمانية وغيرها في المحليات كوحدة
 الآلة والمحل والمفعول به والحال والتمييز وغيرها لقولنا زيد كاتب بالقلم
 الوسطى وليس كاتب بالقلم الغير الوسطى وزيد كاتب في الكاغذ الهندى
 وليس بكاتب في الكاغذ السرقندى وزيد ضارب بعمر او قائما او
 وليس زيد بضارب بكر او راكبا او ابا فظهر ان كلام الصمد ههنا
 شامل لشرائط التناقض في القضايا مطلقا وبالشهرة في كلام القوم
 من بيان الشرائط مختل من وجوه قوله والنقيض للفردية المكننة
 العامة وللذات المكننة العامة وللشروط العامة الجينية المكننة
 والعرفية العامة الجينية المطلقة المراد بالنقيض ههنا اعم من النقيض
 الحقيقي الذي هو دفع الشئ وعينه وما يباويه ولهذا جعل نقيض الفردية

المطلقة بحسب الجهة الممكنة العامة وهي ليست نقيضا حقيقيا للفردية
 المطلقة بحسب الجهة بل هي مساوية لنقيضها بحسبها لان جزئية احدها
 مساوية لنقيض كلية الاخرى بحسب الكم وما قيل ان كل واحدة منها تنقيض
 حقيقة لاخرى بحسب الجهة مساوية لنقيضها بحسب الكم كلام خال
 عن التحصيل لا يظهر بادي تأمل وقد نشرنا اليه فيما سبق وكذلك كل واحدة
 من الدائمة المطلقة والمطلقة العامة ومن الشروط العامة والخصنية
 الممكنة ومن العرفية العامة والخصنية المطلقة مساوية لنقيض الاخرى
 بحسب الجهة والكم ثم الخصنية الممكنة والخصنية المطلقة بسيطتان
 غير مشهورتين فالأولى ما حكم فيها بالكان ثبوت المحمول للموضوع
 او سلبه عنه في بعض اوقات وصف الموضوع كقولنا من به ذات
 الجنب يسئل بالامكان في بعض اوقات كونه مجنونا والثانية ما
 حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بالفعل في بعض اوقات
 وصف الموضوع كاذ المثال المذكور فنسبتهما الى العامتين كنسبة
 الممكنة العامة والمطلقة العامة الى الدائمتين ولا يذهب عليك ان المراد
 لما عد الوقتية المطلقة والمنشئة المطلقة من الباطن كان ينبغي
 ان يبين نقيضيهما ايضا ثم يبين تقايف المركبات حتى يتم الكلام وينكشف
 المراد فنقيض الوقتية المطلقة الممكنة الوقتية وهي التي حكم فيها بسلب
 الفردية في وقت معي من الجانب المخالف للحكم ونقيض المنشئة
 المطلقة الممكنة الدائمة وهي التي حكم فيها بسلب الفردية دائما من
 الجانب المخالف للحكم فمنها ايضا من الباطن الغير المشهورة ونسبتهما
 الى الوقتية المطلقة والمنشئة المطلقة نسبة الممكنة العامة والخصنية
 الممكنة

الممكنة الى الفردية المطلقة والشروط العامة وما قيل في تغييرها
 ان الممكنة الوقتية يسلب فيها الفردية الوقتية والممكنة الدائمة
 ما حكم فيها بسلب الفردية المنشئة ليس على ما ينبغي **قوله**
 والمركبة المفهوم المردود بين نقيضتي الجزئين كونه الجزئية بالنسبة
 الى كل فرد فرد المركبة ان كانت كلية فجزءاها بسيطتان
 ونقيضتاها بسيطتان جزئيتان فنقيضها المفهوم المردود بين هاتين
 الجزئيتين والمتبادر من المفهوم المردود بينها اما منفصلة مانعة
 الخلو مركبة سها او عملية مردودة المحمول سها فيكون نقيض الفردية
 الدائمة الموجبة كلية مثلا قولنا اما ان يصدق هذه الدائمة السالبة
 الجزئية او يصدق هذه الدائمة الموجبة الجزئية او قولنا الصادق
 اما هذه الدائمة السالبة الجزئية او هذه الدائمة الموجبة الجزئية فنقيض
 قولنا كل انسان كاتب بالفعل لا دائما قولنا اما ان بعض الانسان
 بكاتب دائما او بعض الانسان كاتب دائما او قولنا الصادق اما
 ان بعض الانسان كاتب دائما او ليس بكاتب دائما وان بعض الانسان
 كاتب دائما وان كانت جزئية فجزءاها بسيطتان جزئيتان
 ونقيضتاها كليتان فنقيضها ليس مفهوما مردودا بينها باحد
 الوجهين المذكورين لكنهما مع المفهوم المردود بينهما في مثل قولنا
 بعضا الجسم حيوان بالفعل لا دائما فردية ان بعضا الجسم حيوان
 دائما وبعضه ليس بحيوان دائما فلا بد ان يؤخذ نقيضها مفهوما
 مردودا بالنسبة الى كل فرد فرد من افراد الموضوع وحاصله
 عملية موجبة كلية مردودة المحمول من موضوع الاصل ومفهوم

مرددين مفهوم التقيض حتى يمنع اجتماعها صدقا وكذا
 فتقيض المثال المذكور قولنا كل جسم ليس بحيوان دائما او حيوان
 دائما ولا شك في صدق دون الاصل فظهر ان المراد من المفهوم
 المرددين تقيض الجزئين اعم من التردد بين نفس تقيض الجزئين
 والترديد بين مفهوميها بالاعتبار الى كل فرد من افراد الموضوع وان
 كان المتبادر هو الاول فلذلك قال لكن في الجزئية بالنسبة الى كل فرد فرد
 واعلم انه يمكن ان يؤخذ تقيض المركبة الجزئية منفصلة مانعة الخلو
 اجزاء ثلثة مركبة من تقيض الجزئين ومجموع جزئيتين احدهما سالبة
 موجبة بجهة التقيض السالبة واخرها موجبة موجبة بجهة التقيض
 الموجبة او حالية مرددة المحمول بين تلك الاجزاء الثلاثة فيكون تقيض
 المثال المذكور قولنا اما ان لا شيء من الجسم بحيوان دائما او كل جسم
 حيوان دائما او بعض الجسم ليس بحيوان دائما وبعضه حيوان دائما
 او قولنا الصناديق اما هذا او ذاك او ذلك ويمكن ان يؤخذ تقيض
 المركبة الكلية ايضا حالية مرددة المحمول بين مفهوم تقيض الجزئين
 فيحصل لاخذ كل تقيض من المركبة الكلية والجزئية طريق ثلث اتيان
 جعل تقيض المركبة الكلية او الجزئية منفصلة مانعة الخلو على احد الوجهين
 ينافي ما هو المشهور من انه لا بد في مطلق التناقض من الاختلاف
 بالاجاب والسلب وفي تناقض المحصورات من الاختلاف بالكلية
 والجزئية وفي تقيض الشرطيات من الاتحاد الجزئي في الاتصال
 والانفصال والنوع اربعة اقسامها وجعل تقيضها حالية مرددة
 المحمول على احد الوجهين ينافي بعض ذلك لانا نقول المراد من الاختلاف

والاخذ

والاخذ في الامور المذكورة اهم من الاختلاف والاتحاد فيا يبين نفس
 التناقضين او اجزائهما واما ما قيل انها يعتبران في التقيض الحقيقي
 لانه ما هو التقيض الذي الكلام فيه ههنا ولا يساعد كلامهم
 قطعاً نعم لو جعل تقيض مطلق المركبة سواء كانت كلية او جزئية
 حالية مرددة المحمول بين مفهوم تقيض الجزئين لكان اشبه
 واقرب الى الضبط كما لا يخفى وآلم يبين تقيض الشرطيات والحمليات
 الغير الموجبة الكفاء بما ذكرنا من شرائط التناقض في الكلام فاعرف ذلك
قوله العكس المستوي بتدليل كل من طرفي القضية مع بقاء الصدق
 والكيف والموجبة انما تنفك جزئية لجواز عموم المحمول والتالي
 العكس المستوي بطلان الاصطلاح على المعنى المصدر وهو الذي فرغ
 المصنف منه يشق سائر الصيغ لتعلم ملكة وتفكر وتفكر
 وتنكس وعلى القضية الحاصلة بذلك المعنى المصدر والكرار بتدليل
 الطرفين هو التبديل المفيد تغيير معتد به حتى يخرج بتدليل طرفي
 المنفصلة بناء على انهم قالوا العكس للمنفصلات ويحتمل ان يكون
 مرادهم انه ليس للمنفصلة عكس معتد به في حاجة الى تخصيص التبديل
 في التعريف والراد ببقاء الصدق المفروض في الاصل في الفرع لذاته
 بلا واسطة بمعنى انه لو فرض الاصل صادقا لم يمتد منه لذاته مع قطع النظر
 عن خصوص المادة صدق الفرع بلا واسطة فرع اخر لا يدخل في التعريف
 عكس القضية الكاذبة كبتديل قولنا كل انسان فرس بقولنا بعض
 الفرس انسان ولا يخرج عند تبديل طرفي القضية بحيث تحصل منه
 قضية لازمة الصدق مع الاصل لخصوص المادة كبتديل الموجبة الكلية

بالموجبة الكلية في قولنا كل انسان ناطق وكل ناطق انسان ولا يخرج عنه
تبديل طرفيها بحيث تحصل منه قضية اعم من العكس كبديل طرفي اللفظ
الكلمية بحيث تحصل سالبة جزئية وتبديل طرفي الضرورية بحيث تحصل
ممكنة عامة فعند التحقيق العكس المستوي باللفظ المصدر بتبديل طرفي
القضية بحيث يحصل منه اخص قضايا لازمة لها لذاتها موافقة لها
في الكيف او قضية لازمة لها لذاتها لا يكون قضية اخص منها لازمة لذاتها
وكذلك باللفظ الحاصل بالمصدر اخص قضايا حاصلة بتبديل طرفي القضية
لازمة للاصل لذاته موافقة له في الكيف فلا بد من اثبات انعكاس قضية
المقضية من بيان لزوم ذلك العكس للاصل في جميع المواد بديل او
ومن بيان عدم لزوم قضية اخص منه كذلك بخلاف عنها في بعض
المواد كما يقال المعجبة كلية كانت او جزئية تنعكس موجبة جزئية
للزومها لهما في جميع المواد وعدم لزوم المعجبة الكلية لشيء منها في
جميعها تختلف عنها فيما اذا كان المحمول اعم من الموضوع او التالى اعم
من المقدم كما في قولنا كل انسان حيوان وقولنا اذا كان الشيء انسانا
كان حيوانا اذا يصدق العكس هناك كلية مع صدق الاصلين قطعا
والمراد ببقاء الكيف الموجود في الاصل في الفرع بمعنى ان يكون عكس
الموجبة موجبة وعكس سالبة سالبة ببقاء الكيف ليس
وثيرة بقاء الصدق من وجهين مع ما لا يخفى **قوله** والسالبة الكلية
تنعكس سالبة كلية والا لزم سلب الشيء عن نفسه يعني ان السالبة
الكلمية تنعكس بنفسها في الكم بشرط ان يكون من المعجبات
التي سبقت ذكرها منعكسة وهي الاعماتان والعامتان والخاصات
والخاص

والخاص ان السالبة الكلية الضرورية مثلا تنعكس سالبة كلية دائمة
والا لزم امكان سلب الشيء عن نفسه وذلك لانها لو لم يستلزمها
في جميع المواد لا يمكن صدق نقيضها معها في بعض المواد وهما ينتج
سلب الشيء عن نفسه فيعلم امكان سلب الشيء عن نفسه ومن الباطل
ان سلب الشيء عن نفسه محال وامكان المحال محال ايضا مثلا اذا
قولنا الاشياء من ج ب بالضرورة لزم ان يصدق معه قولنا لا شيء
من ج ب دائما في جميع المواد والا لمكان يصدق نقيضه معه في بعض
المواد وهو قولنا بعض ج ب بالاطلاق العام وينتظم منها قياس
من القريب الثاني للشكل الاول بان يقال بعض ج ب بالاطلاق
والاشياء من ج ب بالضرورة ينتج بعض ج ب ليس بالضرورة
وهو سلب الشيء عن نفسه لا يقال النتيجة سالبة وصدقها يستلزم
وجود الموضوع وسلب الشيء المصدق من نفسه ليس محال فضلا
عنه امكانه انا نقول موضوع هذه السالبة لا بد ان يكون موجودا
لانه موضوع الصفوي الموجبة فيعلم سلب الشيء الموجود عن نفسه
وهو محال لا محالة وكذا القيل في بيان انعكاس السالبة الكلية
من سائر الوجوه است المذكورة اعكوسها كلية علم ما يستلزم
من قريب ويجمع علم الكل انه انما يتم اذا كان الاصل صادقا واما
اذا كان كاذبا ففيه تأمل لجواز استلزام المحال محالا **افترقا**
والجزئية لا تنعكس اصلا لجواز عدم الموضوع او المقدم يرد عليه
انه كما ان السالبة الكلية انما تنعكس سالبة كلية في ضمن بعض الوجوه
لاطلاقا كذلك السالبة الجزئية تنعكس سالبة جزئية في الخاصين

وان لم تنفك في غيرها فان السالبة الجزئية منها تنفك سالبة
جزئية عرفت خاصة لا يصرح به في بحث عكس النقيض ولعل
تسامح ههنا بناء على ندرة انعكاسها واعتمادا على تحقيق
الحال في ثاني الحال واما قوله لجواز عدم الموضوع والمقتضى
ففيه بحث فلا بد ان يكون الموضوع اعم من المحمول السالبة الجزئية
المحمولة انما يدل على عدم انعكاسها الى السالبة الجزئية الدائمة
او الضرورية لا على عدم انعكاسها مطلقا اذ ربما يصدق
سلب الاعم مطلقا من بعض افراد الاخص بجهة اخرى كالاطلاق
العام والامكان العام فان السالك بالارادة اخص مطلقا
من المتحرك بالارادة مع انه يصدق قولنا ليس بعض السالك
بالارادة متحركا بالارادة بالاطلاق العام او بالامكان العام على انه
لو لم يدل على عدم انعكاس السالبة الجزئية من الخاصيتين
ايضا اذ يصدق في المادة المذكورة قولنا بالضرورة او دائما
ليس بعض المتحرك بالارادة ساكنا بالارادة مادام متحركا
بالارادة لا دائما مع انها تنفك سالبة جزئية عرفت خاصة
كقولنا دائما ليس بعض السالك بالارادة متحركا بالارادة
مادام ساكنا بالارادة لا دائما على ما برهن عليه وسيجرب ببيان
فالتصواب ان يستدل على عدم انعكاس السالبة الجزئية
في غير الخاصيتين بامثلة بينهما بينهم من ان ما عداها قضايا
معدودة اخص بعضها بالضرورة واخص بعضها بالوقعية
والسالبة الجزئية لا تنفك منها لصدق قولنا بعض الحيوان
ليس

ليس بانسان بالضرورة مع كذب قولنا بعض الانسان ليس
بحيوان بالامكان العام ضرورة ان كل انسان حيوان بالضرورة
ولصدق قولنا ليس بعض القمر منخفضا بالضرورة وقت التربع
لا دائما مع كذب قولنا ليس بعض المنخفض قمر بالامكان العام
ضرورة ان كل منخفض قمر بالضرورة ومن البين ان عدم انعكاس
الاخص ملزوم لعدم انعكاس الاعم مطلقا **قوله** واما
الجهة فمن المعجبات تنفك البائتان والعامتان حينئذ مطلقا
والخاصتان حينئذ دائمة والوقعتان والوجوديتان
والمطلقة العامة مطلقا عامة هذا حكم الحملات الموجبة واما
الحملات الغير الموجبة فمنها تنفك لجواز صدقها في ضمن
الموجبات الغير المنفكة مع كذب العكس هناك واما
الشروطيات فالتصلة الضرورية الموجبة كلية كانت او
جزئية تنفك المتصلة لزومية موجبة جزئية بالخلف على قضا
الحملات والمتصلة اللزومية السالبة الجزئية لا تنفك لصدق قولنا
قد لا يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا مع كذب قولنا قد لا يكون
اذا كان الشيء انسانا كان حيوانا ضرورة انه في كل مكان الشيء انسانا
كان حيوانا وفيه نظير مشهور واما التصلة الاتفاقية فهي بالمعنى
الاعم غير منفكة ايضا والمعنى الاخص لا على ما اعتداه اذ لا
لها عكس كالتفصلا لعدم الامتنان بين الطرفين فيا لا بحسب الوضع
فيها كذا قالوا وقد لشرنا اليه سابقا وفيه تأمل فتأمل **قوله**
ولا عكس للممكنين ذهب قدماء المنطقيين الى ان الموجبتين الممكنتين

وهي السوال تنفك الدائمان دائمة
والخاصتان عرفت خاصة والخاصتان
جزئية عامة لا دائمة في بعض مباحث

تنفك ان موجبة جزئية ممكنة عامة ولستدلو عليه بالمثل العكس
 والافراض وسيجري تحريرها وذهب بعض المتأخرين الى عدم انفكاكها
 ورد وان تلك الادلة بان الاول والثالث مبنيان على انتاج الصف
 الممكنة في الشكل الاول والثالث مع ان فعلية الصف في شرط
 في انتاجها والثاني مبني على انعكاس الالة الكلية الفورية كنفسها
 كما وجهه مع انها تنفك الى الدائمة وتوقف بعضهم في انعكاسها
 وعدم انعكاسها والتحقيق ان كان المعبر في عقد الوضع
 امكان صدق العنوان على الذات وحده كما هو مذهب النازك
 او امكانه مع الفعل بحسب الفرض كما هو تحقيق مذهب الشيخ فانها تنفك
 ممكنة عامة فزورة ان امكان صدق احد الوصفين على ما يمكن صدق
 الاخر عليه يستلزم امكان صدق الاخر على ما يمكن صدق عليه وايضا
 ينتج الممكنة في صفه الشكل الاول والثالث بلا خلاف وتنفك الالة
 الكلية الفورية كنفسها بلا شبهة فيتم الادلة المذكورة قطعا بل
 يلزم مع هذا ان ينفك الموجبان الدائمات والعامتان الى الجينية
 الممكنة لا الى الجينية المطلقة وباقى الموجبات المذكورة الى الممكنة العامة
 لا المطلقة العامة كما لا يخفى على المتأمل الصادق وان كان المعبر فيه
 امكان الصدق مع الفعل بحسب نفس الامر كما هو ظاهر كلام الشيخ
 فيها لانفكاك قطعا لجواز ان يكون العنوان صادقا على الذات
 بالفعل بحسب نفس الامر والمحمول صادقا عليها بمجرد الامكان دون
 الفعل بحسب نفس الامر كما قلنا لكل حار مركب زيد بالامكان
 العام مع كذب بعض ركوب زيد حار بالامكان العام اذا فرضنا

ان زيد الم يركب في عمره الا فزورة انه لا شيء من مركوبه
 وهو الفرس بحار بالفزورة وعلى هذا لا ينتج الممكنة في صفه الشكل
 الاول والثالث وانفك الالة الكلية الفورية كنفسها بل الى
 الدائمة فلا يتم الادلة المذكورة فظهر ان بين انعكاس الموجبتين
 الممكنتين موجبة جزئية ممكنة عامة وانعكاس الالة الكلية الفورية
 كنفسها تلازمها متعاكسا وكذا بين كل منها وانتاج الممكنة في صفه
 الاول والثالث وظهر ايضا ان العقل بعدم انعكاس الموجبتين
 الممكنتين وانعكاس الالة الكلية الفورية الى الدائمة وانفكاك
 الموجبات المذكورة الى الجينية المطلقة والمطلقة العامة كما اختار
 الصنفين جدا وان لا وجه لتوقف بعضهم في انعكاس الممكنتين وعدم
 الا ان يقال التوقف في ذلك للتوقف في احتمالات عقد الوضع لكن
 يا بابه اختيار انعكاس الالة الكلية الفورية الى الدائمة و
 اشتراط فعلية الصف في انتاج الشكل الاول والثالث وانفكاك
 الموجبات المذكورة الى الجينية المطلقة العامة مع ما اختار الصنفين
 كما لا يخفى ولا يذهب عليك انه لا وجه للمصان بين انعكاس الوقتية
 والمنشقة المطلقين ايضا من الموجبات وجودا وعدما والحق
 انها كالوقتيتين تنفك ان مطلقة عامة لما سيجي من البينات
 مع ان عدم انعكاس الوقتيتين الى اخص من المطلقة العامة يستلزم
 عدم انعكاس الوقتية والمنشقة المطلقين الى اخص منهما فزورة
 ان عدم انعكاس الاخص الى شيء يستلزم عدم انعكاس الاعم اليه
 قطعا **فاما** والبيان في الكل ان نقيض العكس مع الاصل ينتج المحال



عدد ۱۵۰

۱۵۰